جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

العلاقات الصينية الفلسطينية (1949-2013)

إعداد

محمد عايد الهليس

رسالة ماجستير

القدس/فلسطين

1435هـ/2014م

العلاقات الصينية – الفلسطينية (١٩٤٩م – ٢٠١٣م)

اعداد

محمد عايد محمد الهليس

بكالوريوس صيدلة .. جامعة العلوم التطبيقية .. عمان – الاردن

اشراف: د. احمد فارس عودة

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات نيل درجة الماجستير

في الدراسات الاقليمية – قسم الدراسات الاسيوية

٢٠١٤م – ١٤٣٥هـ

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد الدراسات الاقليمية – قسم الدراسات الاسيوية

اجازة الرسالة

العلاقات الصينية – الفلسطينية (1949– 2013)

اسم الطالب : محمد عايد محمد الهليس
الرقم الجامعي : 21212177

المشرف : د. احمد فارس عودة

نوقشت هذه الرسالة و اجيزت بتاريخ \ \ 2014م من اعضاء لجنة المناقشة المدرجة اسمائهم و تواقيعهم :

1–رئيس لجنة المناقشة د. احمد فارس عودة ..... التوقيع
2–ممتحنا داخليا أ. د. سامي مسلم..... التوقيع
3–ممتحنا خارجيا د. عبد الرحمن الحاج ابراهيم .... التوقيع

القدس – فلسطين
2014م – 1435هـ

اقرار

اقر انا معد الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، و انها نتيجة ابحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الاشارة له حيثما ورد، و ان هذه الدراسة، او أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة عليا لاي جامعة او معهد اخر

التوقيع:

الاسم: محمد عايد محمد الهليس

التاريخ:

قال تعالى:

{وَ قُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً}

صدق الله العظيم
{ طـه : ١١٤}

شكر و تقدير

بفضل من الله و حمده ..

ثم بفضل كل من شاركني بدعمه ..

اقدم لكم هذه الرسالة التي شكلت منعطفا فاصلا في حياتي، تعلمت من خلالها الكثير و تعرفت فيها على مثابرة و تضحيات رجال شرفاء لا يسعني الا ان اطلب لهم الرحمة فهم في ذمة الرحمن، تعرفت على شخصيات تاريخية قادت بلادها الى القمة.

و ما كان لي ان انجز هذا العمل لولا توجيهات من لا ينسى فضلهم علي

و اخص بالذكر الدكتور احمد فارس عودة الذي انتهلت من منابع علمه الكثير والذي ما توانى يوما عن مد يد المساعدة لي وفي جميع المجالات، وحمدا لله بأن يسره في دربي ويسر به أمري وعسى أن يطيل عمره ليبقى نبراسا متلألئا في نور العلم والعلماء.

و اشكر اساتذتي الافاضل

في معهد الدراسات الاقليمية و قسم الدراسات الاسيوية

(الاستاذ الدكتور سامي مسلم و الدكتورة سنية الحسيني)

لإرشاداتهم و نصائحهم.

و لا يمكن ان انسى فضل السيد عباس زكي

عضو اللجنة المركزية لحركة فتح و مفوض العلاقات العربية و الصين الشعبية، الذي مدني بعدد من الوثائق الخاصة بموضوع الدراسة، و اتاح لي الفرصة لزيارة جمهورية الصين الشعبية و الاطلاع على تجربتها الحزبية و السياسية عن كثب.

اشكر اهلي واصدقائي و زملائي الذين لم يتوانوا يوما عن دعمي و تشجيعي.

اشكر زوجتي الحبيبة التي وقفت الى جانبي دوما.

حفظهم الله جميعا

الاهداء

الى أبي و امي

الملخص

شهدت العلاقات الصينية – الفلسطينية منذ العقد السادس من القرن الماضي تفهما و دعما من قبل القيادات الصينية للقضية الوطنية الفلسطينية. على الرغم من مواقفها المتعددة المرتبطة بمصالحها الاستراتيجية والقومية في منطقة الشرق الاوسط عامة والصراع العربي الاسرائيلي خاصة.

اجرى الباحث هذه الدراسة في جامعة القدس قسم الدراسات الاسيوية التابع لمعهد الدراسات الاقليمية في الفصل الدراسي الاول من العام الدراسي ٢٠١٣-٢٠١٤. وتناولت الدراسة العلاقات الصينية – الفلسطينية في الفترة الواقعة بين العام ١٩٤٩م – ٢٠١٣م. و كانت التطورات الكبيرة التي حدثت لجمهورية الصين الشعبية داخليا على المستوى الاقتصادي و السياسي و خارجيا على علاقاتها مع دول العالم، وما كان لهذه التطورات من تأثير على العلاقات الصينية – الفلسطينية مبررا كافيا لإجراء هذه الدراسة. طرحت هذه الدراسة تساؤلا مركزيا وهو كيف تأثرت العلاقات الصينية – الفلسطينية بالتغيرات الداخلية في جمهورية الصين الشعبية؟ والتغيرات التي حدثت على علاقات الصين مع دول العالم. وقد تم بحث اهم التفاصيل في هذه العلاقات، و الظروف الدولية و الاقليمية التي اثرت عليها في كل مرحلة من مراحل تطورها. تطرقت الدراسة الى محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية. ثم تناولت العلاقات الصينية مع السلطة الوطنية الفلسطينية بعد اتفاقية اوسلو، ومقارنة هذه العلاقات مع العلاقات الصينية – الاسرائيلية.

هدفت هذه الدراسة الى التعريف بالعلاقات الصينية – الفلسطينية منذ بدايتها مرورا بمراحلها المختلفة، خاصة علاقتها مع السلطة الوطنية الفلسطينية بعد انشائها عام ١٩٩٤م، اضافة الى توضيح محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية، و الدور الصيني في عملية السلام. معتمدا في ذلك على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي لتحقيق هذه الاهداف.

في نهاية هذه الدراسة توصل الباحث الى عدة نتائج لعل اهمها: ان العلاقات الصينية – الفلسطينية علاقات وطيدة. و ان الصين تؤيد حل القضية الفلسطينية وفق القرارات الدولية ذات الصلة. و ان هذه العلاقات تأثرت سلبا بتحسن العلاقات الصينية مع امريكا و اسرائيل. اضافة الى ان اعتماد النهج البراغماتي في السياسة الصينية، جعل المصلحة الوطنية الصينية متقدمة على الايديولوجيا، مما خفف من حدة الانتقاد للسياسات الامريكية و الاسرائيلية، وان تفكك العرب جعل الصين اقل اهتماما بقضاياهم مما ترك تأثيرا سلبيا على القضية الفلسطينية. واثبتت الدراسة ان هناك تغيير في السياسة

الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية، و هذا التغيير يصنف ضمن التغيير البرنامجي في السياسة الخارجية حسب تصنيف شارلز هيرمان.

The Palestinian-Chinese relations from (1949-2013)

Student name: Mohammed A.M. Halis

Supervisor: Dr. Ahmed Fares Odeh

Abstract:

The study aimed at identifying the Palestinian –Chinese relations from the very beginning and through its various stages particularly after PNA after its establishment of the Palestinian National Authority in 1994. It also identified the specifications of the Chinese foreign policy towards the Palestinian issue and the peace process. To achieve its goals, the study adopted the historical and the descriptive method.

The Palestinian-Chinese relations witnessed the support of the Chinese leadership towards the Palestinian issue from the sixth decade of the last century in spite of its multiple attitudes attached with its national and strategic interests in the region in the Middle East in public and the Arab-Israeli conflict in particular.

The researcher conducted this study at Al-Quds University in the department of the Asian Studies / the Regional Studies Institute during the first semester of 2013-2014. The study dealt with the Palestinian-Chinese relations during 1949-2013. The justification of the study stemmed from the observed development that took place in the Republic of China in regard to the internal economic level and the external level related with its international relations with other countries and its reflection on the Palestinian-Chinese relations.

The study raised the following question: how was the Palestinian–Chinese relations influenced by the internal changes and the external international relations of China? The relations were discussed according to the regional and international circumstances in each stage of its development. Moreover, the study discussed specifications of the Chinese foreign policy towards the Palestinian issue and the relations between the Palestinian National Authority and China after Oslo Accord compared with the Chinese–Israeli relations.

The study came to the following conclusions; the Palestinian – Chinese ties was strong and firm, China supported the Palestinian issue in accordance with the international resolutions, the relations with PNA was negatively affected after the improvement of the Chinese–American and the Chinese–Israeli relations. In addition, the pragmatic methodology in the Chinese policy made it concentrate on the national interest rather than on its ideology and minimized the American and the Israeli criticism. A change in the Chinese policy towards the Palestinian issue was also observed particularly after the Arab Spring. Such a change was classified within the program change in the foreign policy according to Charles Herman's classification.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر و تقدير	أ
اهداء	ب
ملخص بالعربية	ج
ملخص بالإنجليزية	د
فهرس المحتويات	هـ
الفصل الاول (الاطار العام للدراسة)	١
المقدمة	١
موضوع الدراسة	٤
مبررات الدراسة	٥
اهمية الدراسة	٥
اهداف الدراسة	٥
مشكلة الدراسة	٦
فرضية الدراسة	٦
منهجية الدراسة	٧
اجراءات الدراسة	٧
معوقات الدراسة	٧
حدود الدراسة	٧
المخطط المبدئي	٨
الفصل الثاني (الاطار النظري و الدراسات السابقة)	٨
المبحث الاول- الاطار النظري و المفاهيمي	٨
المطلب الاول – العلاقات الدولية	٨
المطلب الثاني – السياسة الخارجية	١١

المبحث الثاني – الدراسات السابقة	١٧
الفصل الثالث (العلاقات الصينية – الفلسطينية ١٩٤٩-١٩٧٦)	٢٦
المقدمة	٢٦
المبحث الأول: التوجه السياسي الصيني للقضية الفلسطينية	٢٧
المطلب الأول: التفاعلات الصينية مع القضية الفلسطينية من خلال الحكومات العربية	٢٧
المطلب الثاني: بداية العلاقات الصينية – الفلسطينية المباشرة (١٩٦٤م)	٣٩
المطلب الثالث: تطور العلاقات الصينية الفلسطينية وتأثرها بأهم أحداث هذه المرحلة	٤٣
المبحث الثاني: انعكاس العلاقات الصينية- الفلسطينية على الأطراف الدولية	٤٦
المطلب الأول: الانعكاس على الصين الشعبية	٤٦
المطلب الثاني: الانعكاسات على الفلسطينيين	٤٩
الفصل الرابع (العلاقات الصينية – الفلسطينية ١٩٧٦-١٩٩٣)	٥١
المقدمة	٥١
المبحث الأول: تطور السياسة الخارجية الصينية و محدداتها وانعكاساتها على القضية الفلسطينية في هذه المرحلة	٥٢
المبحث الثاني: العلاقات الصينية الفلسطينية خلال الفترة الانتقالية بين ماو تسي دونغ و دينغ تشياو بينغ	٦٣
المبحث الثالث: تطور العلاقات الصينية- الفلسطينية وتأثرها بأهم أحداث المرحلة	٦٧
الفصل الخامس (العلاقات الصينية – الفلسطينية ١٩٩٣-٢٠١٣)	٧٧

المقدمة	٧٧
المبحث الأول: دور الصين في العملية السلمية	٧٨
المبحث الثاني: العلاقات السياسية	٨٤
المبحث الثالث: العلاقات الاقتصادية	٩٣
المبحث الرابع: العلاقات العسكرية والثقافية	٩٩
المطلب الأول: العلاقات العسكرية	٩٩
المطلب الثاني: العلاقات الثقافية	١٠٠
الخاتمة	١٠٧
قائمة المراجع	١١٢

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

مثّلَ إعلان جمهورية الصين الشعبية في تشرين اول (أكتوبر) من عام ١٩٤٩م بانسحاب الصين من المعسكر الرأسمالي ودخولها المعسكر الاشتراكي، بداية تحول سياسي كبير، ليس للشعب الصيني وحكومته فقط، بل للنظام الدولي بأكمله.

بدأ الاهتمام الصيني بالقضايا العربية عامة والقضية الفلسطينية بشكل خاص، خلال انعقاد مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥م، الذي أرسى قواعد التعاون الصيني العربي، والدعم الصيني للقضية الفلسطينية. الذي تمثل في الدعم السياسي والمادي والعسكري للثورة الفلسطينية، فقد اتخذت الصين موقفا داعما للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في المؤسسات والهيئات الدولية، وصولا الى دعم القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة بعد قبول عضوية الصين الشعبية فيها عام ١٩٧٢م.

مرّت العلاقات الصينية – الفلسطينية بعدة مراحل منذ بدايتها حتى الآن، بحيث يمكن تقسيم هذه المراحل إلى ثلاث فترات كانت لكل مرحلة ميزاتها الخاصة، فكانت المرحلة الأولى من عام ١٩٦٤م – ١٩٧٦م، والمرحلة الثانية من عام ١٩٧٦م – ١٩٩٣م، أما المرحلة الثالثة فكانت من عام ١٩٩٣ حتى ٢٠١٣م.

كان عام ١٩٥٥م بداية التوجه الفلسطيني إلى الصين الشعبية، حيث التقى رئيس الوزراء الصيني الراحل شو ان لاي(Zhōu Ēnlái) بالراحل أحمد الشقيري الذي حضر مؤتمر باندونج كأحد أعضاء الوفد السوري. وبعد ذلك كانت بداية الخطوات العملية لمدِّ جسور العلاقات في ١٩٦٤م بلقاء بين ياسر عرفات (ابو عمار) وشو ان لاي(Zhōu Ēnlái)في الجزائر وبعدها في العام نفسه زيارة كل من أبو عمار وأبو جهاد للصين ولقاء القيادات الصينية والحديث عن الأفكار الصينية لدعم القضية الفلسطينية وخاصة حركة فتح، ومن ثم تمَّ فتح مكتب للحركة في بكين، عَمِلَ بالتنسيق مع الحزب الشيوعي الصيني على تنظيم بعثات أكاديمية ودورات عسكرية متعددة لأفراد الثورة الفلسطينية.

في عام ١٩٦٥م اعترفت الصين بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني. وعلى إثر ذلك تم افتتاح مقرِّ بعثة دبلوماسية للمنظمة في بكين. وجاء هذا الموقف من قيادة الحزب الشيوعي الصيني منسجما مع الأفكار والمبادئ والأيديولوجيا التي حكمت هذه العلاقات. فالثورة الفلسطينية بالنسبة للصين تعتبر من أهم حركات التحرر العالمية التي تمثل خطا متقدما في الدفاع عن حرية الشعوب المستعمرة ضد أدوات الاستعمار والإمبريالية في منطقة الشرق الأوسط والمتمثلة بإسرائيل.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

مثّلَ إعلان جمهورية الصين الشعبية في تشرين اول (أكتوبر) من عام ١٩٤٩م بانسحاب الصين من المعسكر الرأسمالي ودخولها المعسكر الاشتراكي، بداية تحول سياسي كبير، ليس للشعب الصيني وحكومته فقط، بل للنظام الدولي بأكمله.

بدأ الاهتمام الصيني بالقضايا العربية عامة والقضية الفلسطينية بشكل خاص، خلال انعقاد مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥م، الذي أرسى قواعد التعاون الصيني العربي، والدعم الصيني للقضية الفلسطينية. الذي تمثل في الدعم السياسي والمادي والعسكري للثورة الفلسطينية، فقد اتخذت الصين موقفا داعما للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في المؤسسات والهيئات الدولية، وصولا الى دعم القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة بعد قبول عضوية الصين الشعبية فيها عام ١٩٧٢م.

مرّت العلاقات الصينية – الفلسطينية بعدة مراحل منذ بدايتها حتى الآن، بحيث يمكن تقسيم هذه المراحل إلى ثلاث فترات كانت لكل مرحلة ميزاتها الخاصة، فكانت المرحلة الأولى من عام ١٩٦٤م – ١٩٧٦م، والمرحلة الثانية من عام ١٩٧٦م – ١٩٩٣م، أما المرحلة الثالثة فكانت من عام ١٩٩٣ حتى ٢٠١٣م.

كان عام ١٩٥٥م بداية التوجه الفلسطيني إلى الصين الشعبية، حيث التقى رئيس الوزراء الصيني الراحل شو ان لاي(Zhōu Ēnlái) بالراحل أحمد الشقيري الذي حضر مؤتمر باندونج كأحد أعضاء الوفد السوري. وبعد ذلك كانت بداية الخطوات العملية لمدِّ جسور العلاقات في ١٩٦٤م بلقاء بين ياسر عرفات (ابو عمار) وشو ان لاي(Zhōu Ēnlái)في الجزائر وبعدها في العام نفسه زيارة كل من أبو عمار وأبو جهاد للصين ولقاء القيادات الصينية والحديث عن الأفكار الصينية لدعم القضية الفلسطينية وخاصة حركة فتح، ومن ثم تمَّ فتح مكتب للحركة في بكين، عَمِلَ بالتنسيق مع الحزب الشيوعي الصيني على تنظيم بعثات أكاديمية ودورات عسكرية متعددة لأفراد الثورة الفلسطينية.

في عام ١٩٦٥م اعترفت الصين بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني. وعلى إثر ذلك تم افتتاح مقرِّ بعثة دبلوماسية للمنظمة في بكين. وجاء هذا الموقف من قيادة الحزب الشيوعي الصيني منسجما مع الأفكار والمبادئ والأيديولوجيا التي حكمت هذه العلاقات. فالثورة الفلسطينية بالنسبة للصين تعتبر من أهم حركات التحرر العالمية التي تمثل خطا متقدما في الدفاع عن حرية الشعوب المستعمرة ضد أدوات الاستعمار والإمبريالية في منطقة الشرق الأوسط والمتمثلة بإسرائيل.

ولم تكن العلاقات الصينية – الفلسطينية مثالية في جميع مراحلها، فقد تأثرت بعدة عوامل داخلية، فالصين دولة ناشئة فكريا وأيديولوجيا واقتصاديا تحتاج إلى المزيد من الوقت لإحكام سيطرتها على البلاد وحماية استقلالها، إضافة إلى العوامل الخارجية المرتبطة بالتطورات على الساحة الدولية، خاصة العلاقة مع الاتحاد السوفييتي من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى. فالتقارب الفلسطيني السوفييتي، كان له الأثر الأكبر على توجهات العلاقة مع الصين في المرحلة الأولى.

أما المرحلة الثانية التي ابتدأت عام ١٩٧٦م فارتبطت بنهاية مرحلة ثورية من الحكم داخل الصين بزعامة ماو تسي دونغ(Mao Zedong)، و خلفه هوا قوه فينغ. وقد تسلم الحكم من بعدهما دينغ تشاو بينغ(Deng Xiaoping) الذي أدار البلاد بطريقة مختلفة عن سابق عهده، فالسياسة الخارجية الصينية في تلك المرحلة التي أطلق عليها مرحلة الإصلاح والانفتاح كانت أكثر براغماتية من المرحلة الأولى، وقد تميزت هذه المرحلة بزيادة التقارب الصيني الأمريكي الذي أثَّر على العلاقة الفلسطينية الصينية. ولم يكن هذا التطور في سياسة الصين الخارجية يشكل تراجعا عن دعم القضية الفلسطينية، بل كان ضمن أولويات القيادة الصينية لتحقيق أهدافها الداخلية والخارجية، وما ارتبط به من تطور في نظرة الصين نحو قضية فلسطين من حيث طرق حلها ووسائلها. فعملية السلام الإسرائيلية المصرية وغزو لبنان عام ١٩٨٢م، وخروج قوات منظمة التحرير من لبنان إلى تونس، وانطلاقة الانتفاضة الفلسطينية عام ١٩٨٧م، وغزو العراق للكويت و مشاركة التحالف الدولي ضد العراق، و من بعدها مؤتمر مدريد للسلام، دفع القيادة الصينية إلى الانخراط مع المجتمع الدولي في البحث عن السلام في الشرق الأوسط.

وفي المرحلة الثالثة بدأ التغيير الرسمي للموقف الصيني من دولة إسرائيل حيث الاعتراف الرسمي وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة معها. ففي الوقت الذي اعترفت إسرائيل بجمهورية الصين الشعبية عام ١٩٥٠م، لم تكن تعترف بها أي دولة عربية. وجاء هذا الموقف الجديد من القيادة الصينية متوافقا مع متطلبات مساندة الشعب الفلسطيني من جهة والحفاظ على المصالح الصينية مع إسرائيل وأمريكا والدول العربية من جهة أخرى. فقد دعمت السياسة الخارجية الصينية المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية، وأيّدت مساعي الرباعية الدولية الراعية لعملية السلام في الشرق الأوسط من أجل التوصل إلى إنهاء الصراع في المنطقة، خاصة ما بين إسرائيل و فلسطين.

شكّلت زيارة الباحث إلى جمهورية الصين الشعبية واطلاعه على الحياة الاقتصادية والحزبية فيها دافعا قويا للبحث والدراسة حول العلاقة الصينية الفلسطينية.

قام الباحث بعمل هذه الدراسة لما تمثّله جمهورية الصين الشعبية من مثال حي للتطور المستمر، سواء كان هذا التطور على المستوى الداخلي الذي ابتدأ بدولة نامية فقيرة ومتخلفة إلى ما أصبحت عليه من دولة تقع في مصاف الدول المتقدمة عسكريا واقتصاديا على المستوى العالمي وما تمكنت من إنجازه في تطوير الأيديولوجيا لخدمة مصالح شعبها، أو على المستوى الخارجي لتصبح من أهم الدول في

النظام الدولي، وكيف تأثّرت العلاقات الصينية الفلسطينية بهذه التطورات. وتكمن أهمية هذا الدراسة في بيان نقاط الضعف والقوة في هذه العلاقات، وكيف يمكن للفلسطينيين تفادي أخطاء الماضي لتحسين هذه العلاقة، والتأثير في الموقف الصيني ليصبح أكثر تأثيرا لحل القضية الفلسطينية. فهدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالعلاقات الصينية – الفلسطينية في مراحلها المختلفة، وكيف تأثّرت هذه العلاقات بالتطورات على المستوى الصيني والفلسطيني والدولي. ومن خلال ما سبق فقد تم رصد المشكلة البحثية المتمثلة في تغيير الموقف الصيني من القضية الفلسطينية من دعم كامل في البداية إلى مساندة ومساندة خجولة أحيانا في هذه الأيام، مما جعل الباحث يقدم عدة تساؤلات لعل أهمها كيف بدأت العلاقات الصينية – الفلسطينية ؟ وكيف تطورت؟ وبماذا تأثرت؟ وما هو الدور الصيني في عملية السلام؟ وهل يمكن تطويره ليصبح أكثر فاعلية؟ وقد افترض الباحث أن العلاقات الصينية الفلسطينية هي علاقات قوية وأن الموقف الصيني داعم لحقوق الشعب الفلسطيني. ولكن الدور الذي تلعبه الصين في حل القضية الفلسطينية لا يتناسب مع حجم جمهورية الصين الشعبية وأهميتها في النظام الدولي.

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي لملائمة أدوات هذين المنهجين لهذا النوع من الدراسات، مثل الرجوع إلى الوثائق الرسمية والمواقف والتصريحات حسب التسلسل الزمني وارتباطها بالأحداث في كل مرحلة، ومحاولة تحليل المضمون للوصول إلى نتائج هذه الدراسة. ومع ذلك فقد كان هناك بعض المعوقات، لعل أهمها قلة الدراسات في هذا الموضوع، وقلة الوثائق المرتبطة ببعض المواقف، إضافة إلى عدم معرفة الباحث باللغة الصينية، وعدم تمكّنه من ترجمة العديد من الدراسات والوثائق المرتبطة بالموضوع. وقد حدد الباحث فترة زمنية طويلة نوعا ما حيث امتدت من بداية العلاقات إلى عام ٢٠١٣م، وذلك لخدمة هدف الدراسة المتمثل في رصد التطورات عبر الفترات الزمنية وبيان أهم مزايا كل مرحلة من المراحل، لمحاولة تحليل المؤثرات الإيجابية والسلبية للاستفادة منها في التخطيط المستقبلي لتطوير هذه العلاقات بما يخدم القضية الفلسطينية.

ولإخراج هذه الدراسة بأفضل صورها فقد قسمها الباحث إلى خمسة فصول: الفصل الأول– الإطار العام للدراسة، احتوى على مقدمة الدراسة، ومبرراتها، وأهدافها، ومشكلتها، وفرضيتها، والمنهجية المتبعة فيها. أما الفصل الثاني– فقد ضمّ الإطار النظري والمفاهيمي والدراسات السابقة. وأما الفصل الثالث– العلاقات الصينية الفلسطينية ١٩٦٤م– ١٩٧٦م، فقد ناقش العلاقات الصينية الفلسطينية خلال فترة حكم ماو تسي دونغ(Mao Zedong). أما الفصل الرابع – العلاقات الصينية الفلسطينية ١٩٧٦م – ١٩٩٣م، قد ناقش العلاقات الصينية الفلسطينية خلال فترة حكم دينغ تشياو بينغ(Deng Xiaoping) إلى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية. وأما الفصل الخامس – العلاقات الصينية الفلسطينية ١٩٩٣م – ٢٠١٣م، فقد ناقش العلاقات الصينية مع السلطة الوطنية الفلسطينية. وأخيرًا

اختتمت هذه الدراسة بالخاتمة والنتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث، وفي النهاية قائمة المراجع المعتمدة في الدراسة.

موضوع الدراسة: العلاقات الصينية – الفلسطينية ١٩٤٩-٢٠١٣

العلاقات الصينية – الفلسطينية علاقات مهمة جدا بالنسبة للطرفين، حيث كان لكل طرف أهداف مهمة، وكانت هذه العلاقات هي الطريقة الأمثل لتحقيقها. فبالنسبة للفلسطينيين كانوا وما زالوا بحاجة إلى الدعم المادي والعسكري والسياسي، فكانت الصين أهم داعم للثورة الفلسطينية منذ بدايتها، سياسيا وعسكريا. أما بالنسبة للصينيين فقد كانت القضية الفلسطينية هي قضية العرب الأولى وكان دعم المواقف العربية والفلسطينية لاستعادة حقوقهم هي أهم مدخل للصين إلى الأمة العربية على كافة المستويات الرسمية والشعبية. بالإضافة إلى رغبة الصين في إبراز دورها في دعم حركات التحرر في العالم الثالث. تَمثل ذلك في دعمها لمنظمة التحرير الفلسطينية وحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، ووقوفها إلى جانب الشعوب المستعمرة والمظلومة ضد الاستعمار والإمبريالية الغربية التي تمثلت في إسرائيل. و كان هذا مدخلا مهما إلى دول العالم الثالث وشعوبها. وسوف يبين الباحث كيف بدأت العلاقات الصينية الفلسطينية، ومراحل تطورها مع منظمة التحرير الفلسطينية و حركة فتح و لاحقا مع عدد من الفصائل الفلسطينية المختلفة، وصولا إلى العلاقات مع السلطة الوطنية الفلسطينية، وكيف تأثرت هذه العلاقات بالتطورات في النظام الدولي، إضافة إلى المواقف الصينية من القضية الفلسطينية، وأساليب دعم الصين للفلسطينيين سياسيا واقتصاديا وعسكريا، وأخيرا دور الصين في عملية السلام.

مبررات الدراسة وأهميتها:

المبررات الذاتية:

لقد زار الباحث جمهورية الصين الشعبية عام ٢٠٠٨م، وتركت هذه الزيارة انطباعا جيدا في نفس الباحث مما دفعه إلى القراءة عن الصين وعلاقاتها مع الشعب الفلسطيني وقيادته، مما زاد الاهتمام بهذه الدولة. وكانت المعلومات الناتجة عن هذه القراءة حافزا شخصيا لإجراء هذا البحث حسب الأصول والقواعد العلمية.

المبررات الموضوعية:

إن الصين دولة عظمى، تسير في مراحل النمو والتطور بشكل تصاعدي ومتسارع. ويرى الكثير من الكتاب والمحللين السياسيين أن هذه الدولة المرشحة للصعود إلى قمة النظام العالمي في المستقبل تتميز بغموض سياستها الخارجية. وهناك مصالح مشتركة بين الصين والأمة العربية عامة

والفلسطينيين خاصة. ونحن كفلسطينيين أصحاب قضية وبحاجة إلى وقوف دولة مثل الصين إلى جانبنا لاستعادة حقوقنا العادلة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الأهمية الكبيرة لجمهورية الصين الشعبية بالنسبة للفلسطينيين، باعتبارها دولة عظمى لها نفوذها وتأثيرها على الساحة الدولية. وتحديد الأسلوب والطريقة المناسبة للتعامل مع دولة عظمى للمحافظة على بقاء تأييدها للقضية الفلسطينية على كافة الصعد والمستويات، إضافة إلى التطور المهم الذي طرأ على العلاقات الصينية – الإسرائيلية، حيث اعترفت جمهورية الصين الشعبية بإسرائيل عام ١٩٩٢ بعد قطيعة استمرت أكثر من أربعين عاما. وبعد هذا الاعتراف تطورت العلاقات بشكل سريع وملحوظ حتى أصبحت إسرائيل المصدر الثاني للسلاح بالنسبة للصين بعد روسيا. وعلى الرغم من هذه التغيرات المهمة والمصالح الكبيرة التي ربطت بين الصين وإسرائيل وعلى الرغم من التغير في السياسة الخارجية الصينية بتقديم المصالح على الأيديولوجيا، إلا أن التغيير في الموقف الصيني من القضية الفلسطينية كان في اسلوب و ادوات الدعم و ليس في جوهره، إضافة إلى قلة الدراسات التي عنيت بهذا الموضوع، مما جعل البحث فيه ذا أهمية علمية كبيرة.

أهداف الدراسة:

لهذه الدراسة أهمية كبيرة على المستويين السياسي والأكاديمي، ولكي تكون هذه الدراسة بمستوى أهميتها، ولتكون مرجعا يقدم لصانع القرار السياسي الفلسطيني والباحث العلمي والأكاديمي في مجال العلاقات الصينية – الفلسطينية، فلا بد أن تحقق الدراسة الأهداف الآتية:

١- التعريف بالعلاقات الصينية – الفلسطينية في مراحلها المختلفة، وشرح محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية في كل مرحلة.

٢- بيان كيفية بداية العلاقات بين جمهورية الصين الشعبية ومنظمة التحرير الفلسطينية والفصائل الفلسطينية المختلفة.

٣- توضيح كيفية تأثُّر العلاقات الصينية – الفلسطينية بالتغيرات الداخلية والخارجية لجمهورية الصين الشعبية.

٤- التعريف بالعلاقات الصينية الفلسطينية بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية.

٥- توضيح الدور الصيني في عملية السلام.

مشكلة الدراسة:

تطورت العلاقات الصينية – الفلسطينية بحيث تحولت من مستوى الدعم الكامل في بدايتها إلى مستوى المساندة اليوم، وقد تكون مساندة خجولة في بعض الأحيان. وقد صاحب هذا التطور في العلاقات الصينية – الفلسطينية تغير في محددات وأهداف وأدوات السياسة الخارجية الصينية. وقد تبين هذا التطور في التقدم الذي حدث على العلاقات الصينية – الإسرائيلية، بحيث كانت علاقات عداء

وقطيعة في بدايتها وتطورت لتنهي العداء والقطيعة وأصبح بين البلدين علاقات دبلوماسية كاملة، إضافة إلى العلاقات الاقتصادية والتكنولوجية المهمة. ومن هنا تبرز المشكلة البحثية من خلال التساؤل الآتي: هل تأثّرت العلاقات الصينية – الفلسطينية بالتغيرات الداخلية في جمهورية الصين الشعبية؟ وهل تأثرت أيضا بتحسن العلاقات الصينية – الإسرائيلية؟

أسئلة الدراسة:

سوف يحاول الباحث في هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١- ما هي طبيعة العلاقات الصينية – الفلسطينية ومحدداتها؟

٢- كيف بدأت العلاقات الصينية – الفلسطينية؟

٣- كيف تأثرت العلاقات الصينية – الفلسطينية بالتغيرات الداخلية في جمهورية الصين الشعبية؟ والتغيرات الخارجية في النظام الدولي؟

٤- ما أهم ملامح العلاقات الصينية – الفلسطينية بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية؟

٥- ما هو دور الصين في عملية السلام؟

منهجية الدراسة:

سيعتمد الباحث في هذه الدراسة منهجين وهما:

١- المنهج التاريخي؛ لضرورة اعتماد الباحث على التسلسل التاريخي للأحداث من خلال الوثائق والدراسات التاريخية في موضوع الدراسة.

٢- المنهج الوصفي؛ لضرورة اعتماد الباحث على أداة التحليل في هذه الدراسة بعد تحديد الظواهر والعوامل المحيطة بها وتحليل هذه المعلومات وربطها بالنتائج.

إجراءات الدراسة:

سيعتمد الباحث على أدوات التحليل والوثائق السياسية والتصريحات من المسؤولين السياسيين الصينيين والفلسطينيين، إضافة إلى المقابلات مع المسؤولين المختصين في العلاقات بين البلدين.

معوقات الدراسة:

هناك عدة نقاط تعيق الباحث في هذه الدراسة، أهمها:

١- قلة الدراسات في هذا الموضوع.

٢- وجود وثائق مهمة في هذا الموضوع باللغة الصينية وعدم المقدرة على ترجمة هذه الوثائق.

٣- غموض السياسة الخارجية الصينية.

الإطار النظري والمفاهيمي والدراسات السابقة:

الإطار النظري والمفاهيمي:

سوف يعتمد الباحث على مقاربة الدراسة من خلال نظرية تشارلز هيرمان حول الاستمرار والتغير في السياسة الخارجية وتوضيح أشكال التغيير في السياسة الخارجية ومقاربتها مع موضوع الدراسة. حيث

ان الاستمرار والتغيير في السياسة الخارجية من أهم السمات التي تميزها عن غيرها من السياسات وقد ميز شارلز هيرمان بين أربعة أشكال من التغير في السياسة الخارجية[1]:

١- التغير التكيفي: وهو تغير في مستوى الاهتمام الموجه لقضية معينة، مع بقاء أهداف وأدوات السياسة كما هي.

٢- التغير البرنامجي: تغير في أدوات السياسة الخارجية مع بقاء الأهداف كما هي.

٣- التغير في أهداف السياسة الخارجية.

٤- التغير في توجهات السياسة الخارجية: أي التغير في التوجه العام للسياسة الخارجية مع تغير الأهداف والأدوات، وهو أكثر أشكال التغير تطرفا.

مع العلم أن التغير يحدث بشكل تدريجي؛ لأن لكل وحدة دولية ارتباطات ومعاهدات مع الوحدات الدولية الأخرى ليس من السهل التنصل منها.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: هي جمهورية الصين الشعبية ودولة فلسطين، و سوف يقوم الباحث بإجراء هذه الدراسة في جامعة القدس في دولة فلسطين.

الحدود الزمنية: من ١٩٤٩م – ٢٠١٣م، واعتمد الباحث هذه الفترة الزمنية بسبب التغيرات المتعددة في هذه الفترة، سواء كانت داخلية لكل من جمهورية الصين الشعبية أو للفلسطينيين بمؤسساتهم المختلفة، ابتداء من الفصائل ومرورا بمنظمة التحرير الفلسطينية والدولة الفلسطينية في المنفى ووصولا إلى السلطة الوطنية الفلسطينية ودولة فلسطين على التراب الفلسطيني المحتل. ولأن أغلب الدراسات في هذا الموضوع كانت تغطي فترة محددة دون مقارنة التغيرات والتطورات ضمن المراحل المختلفة، فقد أدّى ذلك إلى غياب الصورة الكاملة عن هذه العلاقات وتطوراتها.

[1] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٨)، ط ٢ ، ص: ١٠٠

الفصل الثاني

الإطار النظري والمفاهيمي والدراسات السابقة

إن هذه الدراسة تبحث بشكل خاص في العلاقات الصينية – الفلسطينية، وفي سياسة الصين الخارجية تجاه الشرق الأوسط بشكل عام و تجاه القضية الفلسطينية بشكل خاص، لذلك سيقدم الباحث في البداية فكرة عامة عن العلاقات الدولية بشكل عام، وعن السياسة الخارجية ومحدداتها؛ لمعرفة فيما إذا كانت الصين ترتكز في علاقتها مع الفلسطينيين على نظريات العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، أم انها ذات طبيعة خاصة. وهل محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطيني بقيت ثابتة منذ البداية لغاية اليوم أم أنه طرأ عليها تغيرات؟

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي:

المطلب الأول: العلاقات الدولية

وجدت العلاقات بين البشر منذ القدم، وبدأت ما بين الأفراد ثم تطورت لتصبح بين المجموعات، و من بعدها وجدت كيانات ذات طابع سياسي معين ينتمي إليها مجموعة من الأفراد اعتمادا على قاعدة أو قواعد خاصة، مثل: العرق أو الدين أو الجغرافيا وغيرها. فكانت القبائل والمدن والامبراطوريات التي ارتبطت مع بعضها بعلاقات تعاون أو صراع. ولكن هل يمكن اعتبار هذه العلاقات علاقات دولية؟ في الواقع إن العلاقات بين الأمم موجودة منذ القدم ولكن العلاقات الدولية كاصطلاح أو كعلم فهي حديثة ومرتبطة بظهور الدولة القومية. لذلك فإن هذا الاصطلاح بدأ بالظهور في القرن السادس عشر.[١] واختلف العلماء في تعريفهم لهذا المصلح. فمنها ما كان شاملا وعاما، ومنها ما كان محدودا جدا، و كان لكل عالم ما يبرر تعريفه، حسب القاعدة التي اعتمدها للقياس في هذا الموضوع.

هناك فجوة بين معنى المصطلح الشائع في الغرب وهو (International Relations) وترجمته الحرفية "العلاقات الأممية" وبين الترجمة العربية الشائعة لهذا المصطلح وهي العلاقات الدولية. وفي الوقت نفسه توجد مصطلحات أخرى تستخدم كمترادفات للدلالة على الموضوع نفسه رغم ما بينها من اختلافات، مثل: (International Politics ,International Affairs, Foreign Affairs, World Politics).[٢]

إن التعريف بالعلاقات الدولية وماهيتها ليس مسألة سهلة كما يتصورها البعض، بل هي على قدر من الصعوبة. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة منذ عام ١٦٤٨ عندما انبثق نظام الدول القومية الحديث إلى حيز الواقع إثر التوقيع على معاهدة وستفاليا الشهيرة وحتى يومنا هذا، يصعب على الدارسين والباحثين إعطاء تعريف جامع وشامل للعلاقات الدولية.

---

[١] الحسان بوقنطار، و عبد الوهاب المعلمي، العلاقات الدولية ، (الدار البيضاء : دار توبقال ، ١٩٨٨)، ص: ٧-٢٣.

[٢] محمود خلف، مدخل الى علم العلاقات الدولية، (عمان: دار زهران للنشر، ١٩٩٧)، ص: ١٣.

ولكن كما ذكر سابقا فهناك من عرّفها تعريفا شاملا. فجيمس برايس(**James Bryce**) قال: "إنها العلاقات التي تتناول علاقات الدول والشعوب فيما بينها" وهذا التعريف لا يخضع لمنهجية علمية.[١]

وهناك من عرف العلاقات الدولية مرتكزا على أطراف العلاقة. فمنهم من اعتبر الفرد وحدة التحليل مثل نيكولاس سبيكمان(N. Spykman)، الذي عرف العلاقات الدولية بأنها "العلاقات بين أفراد ينتمون لدول مختلفة، والسلوك الدولي هو السلوك الاجتماعي لأشخاص أو مجموعات تستهدف أو تتأثر بوجود سلوك أفراد أو جماعات ينتمون إلى دول أخرى."[٢]

والبعض الآخر اعتبر أن الدولة هي الطرف الوحيد في العلاقات الدولية. ومن أهم المدافعين عن هذا الرأي (**هانز مورجانثو**Hans Morgenthau) و (ريمون ارون Raymond Aron) و (ستانلي هوفمان **Stanley Hoffmann**) وغيرهم، ولكن أكثرهم تشددا هو مورجانثو حيث يؤكد أن جوهر العلاقات الدولية هي السياسة الدولية التي مادتها الأساسية الصراع من أجل القوة بين الدول ذات السيادة. ومن وجهة نظره فإن السياسة الدولية هي عملية يتم فيها تسوية المصالح القومية المختلفة، ويرى بأن السياسات الدولية والمحلية ليست إلا إحدى ثلاث: "سياسة تسعى للحفاظ على القوة، وسياسة تسعى لزيادة القوة، وسياسة تتظاهر بالقوة."[٣]

واعتبر البعض الآخر النسق الدولي هو وحدة التحليل. فهنالك بعض التعريفات التي تنظر إلى العلاقات الدولية كنظام أو منظومة أو نسق. وهذه النظرة برأيهم تساعد على بلورة رؤية شاملة للعلاقات الدولية، وذلك بتنظيم الوقائع والأحداث والربط بينها. وهذا المفهوم استعير أساسا من علوم الطبيعة. ومن أوائل الذين اعتمدوا تعريف النظام لودفيغ فون برتالانفي(Ludwig Von Bertalanffy) الذي يقول إن النظام هو" مجموعة من العناصر ذات التبعية المتبادلة أي المرتبطة فيما بينها بشكل يؤدي تغيير أحدها إلى تغيير الأخرى، وبالتالي يتبدل المجموع."[٤]

ولم تكن الخلافات في التعريف منحصرة في أطراف العلاقة فقط، بل كان هناك خلافات حول طبيعة العلاقات الدولية نفسها: هل هي العلاقات السياسية فقط؟ أم أنها تشمل كافة أنواع العلاقات العابرة للحدود؟ مثل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها. و برز هنا رأيان: الأول هو الذي يركز على الطبيعة السياسية للعلاقات الدولية ولا شك في أن العلاقات السياسية تشكل جزءًا أساسيا من العلاقات الدولية. ولكن أصحاب هذا الاتجاه يركزون على أنها تقتصر عليها، حيث عرفوا العلاقات الدولية بأنها "كل علاقة ذات طبيعة سياسية أو من شأنها إحداث انعكاسات أو آثار سياسية تمتد إلى ما وراء الحدود الإقليمية لدولة واحدة."[٥] ومن أهم أنصار هذا الاتجاه جان باتيست

---

[١] علي عودة العقابي، العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الاصول و النشأة و التاريخ و النظريات، (بغداد: د ن، ٢٠١٠)، ص: ٢٧.

[٢] انور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية – دراسة نظرية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٧)، ص: ٤٦.

[٣] المصدر نفسه، ص: ٤٩.

[٤] Frederick Schuman, international politics, (New york: McGraw hills Book Company, 1969), p:67.

[٥] فرج، مصدر سابق، ص: ٥٤.

ديروزيل(Jean Baptest Derusail) وهو من أهم منظري المدرسة الفرنسية، وهذا الاتجاه يركز على عنصرين أساسيين: الأول سياسي، والثاني جغرافي.

وأما الرأي الثاني فهو الذي يعتبر أنه لا يجوز حصر العلاقات الدولية في الجانب السياسي، ومن أنصار هذا الاتجاه، انطونيو تريول(Antonio trull) وبطرس غالي وكانتمان، حيث عرفوها بأنها كل العلاقات الإنسانية ذات الطبيعة الدولية. وعلى الرغم من أن الجانب السياسي هو الغالب فيها إلا أن باقي الجوانب لها آثار لا تقل أهمية، بحيث يذهب الباحث الروسي كانتمان؛ وهو من منظري المدرسة الاشتراكية، إلى أن العلاقات الدولية "جملة من العلاقات السياسية، والاقتصادية، والأيديولوجية، والدبلوماسية، والقانونية والعسكرية فيما بين الدول، وكذلك العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين القوى السياسية في المجتمع، والقوى السياسية والمنظمات والحركات التي تتفاعل في المجتمع الدولي."[١]

ومن خلال ما سبق فقد لجأ بعض الباحثين إلى أنه يمكن تعريف العلاقات الدولية تعريفا شاملا ودقيقا في نفس الوقت مع الاعتماد على نظرية تكون مدعمة بشواهد واقعية. ومن هؤلاء الدكتور جمال سلامة علي حيث لخص العلاقات الدولية بأنها "هي تفاعلات تتميز بأن أطرافها أو وحداتها السلوكية هي وحدات دولية". واعتبر أن كلمة دولية لا تعني اقتصار الفاعلين الدوليين على الدول، فبجانب الدول هناك نوعان من الأطراف الدولية الأخرى التي تتشابك وتتفاعل في محيط العلاقات الدولية[٢]:

- النوع الأول من الفاعلين الدوليين هم أطراف أو فاعلون دون مستوى الدول في بعض الأحيان، مثل الجماعات ذات السمات السياسية أو العرقية التي قد تخرج عن إطار الدولة لتقيم علاقات مع وحدات دولية خارجية بغض النظر عن موافقة الدول التي ينضمون تحت لوائها أو عدم موافقتها، مثل: الجماعات الانفصالية وجماعات المعارضة المسلحة، فضلاً عن العلاقات الدولية لحركات التحرر التي لم ترقَ بعدُ إلى مرتبة تكوين دولة أو تمثيلها.
- أما النوع الثاني من الفاعلين فيتمثل في التنظيمات التي تخطت إطار الدولة لتضم في عضويتها عدة دول، سواء كانت هذه المنظمات منظمات دولية أو إقليمية، وسواء كانت تلك المنظمات هي منظمات سياسية أو عسكرية أو اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية أو دينية.

والعلاقات الدولية هي تفاعلات ثنائية الأوجه أو تفاعلات ذات نمطين: النمط الأول هو نمط تعاوني والنمط الثاني هو نمط صراعي. والنمط الصراعي هو الذي يغلب على التفاعلات الدولية برغم محاولة الدول إخفاء تلك الحقيقة، بل إننا يمكننا القول إن النمط التعاوني الذي قد تبدو فيه بعض الدول هو نمط موجه لخدمة صراع أو نمط صراعي آخر قد تديره الدولة أو تلك الدول مع دولة أو مجموعة دول أخرى. فعلى سبيل المثال نجد أن الأحلاف والروابط السياسية بين مجموعة من الدول هي في صورتها

---

[٢] المصدر نفسه.

[٣] جمال سلامة علي، اصول العلوم السياسية – اقتراب واقعي من المفاهيم و المتغيرات، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٣)، ص: ١٣-٣٧.

الظاهرية قد تأخذ النمط التعاوني بين تلك الدول برغم حقيقة قيامها لخدمة صراع تلك المجموعة من الدول ضد مجموعة أخرى.

أكثر من ذلك؛ فإن النمط التعاوني للعلاقات بين دولتين (مثل تقديم العون والمساعدات الاقتصادية والعسكرية) قد يحمل في طياته محاولة من إحداهما التأثير على قرار الأخرى وتوجيه سياستها بما يخدم مصالحها أو تكبيلها بمجموعة من القيود التي تتراكم كنتاج للتأثير والنفوذ.لذلك نجد أن معظم التحليلات والنظريات في العلاقات الدولية تركز كلها على النمط الصراعي منها، انطلاقاً من دوافع ومحددات مثل: القوة والنفوذ والمصلحة فضلاً عن الدوافع الشخصية. ويعد الصراع بمثابة نمط تحليلي خصب من أنماط العلاقات الدولية، فهو مليء بالتفاعلات متعددة الأبعاد، بل إنه يجمع في طياته النمط التعاوني نفسه الذي يعاد توظيفه في معظم الأحيان لخدمة النمط أو البعد الصراعي للتفاعلات الدولية. أما العلاقات الدولية كعلم فهي فرع من فروع العلوم السياسية ويهتم بدراسة كل الظواهر التي تتجاوز الحدود الدولية، علما بأنه لا يقتصر على دراسة الجوانب أو تحليلها أو الأبعاد السياسية فقط في العلاقات بين الدول وإنما يتعدّاها إلى مختلف الأبعاد الاقتصادية والعقائدية والثقافية والاجتماعية...إلخ.

كما أنه لا يقتصر على تحليل العلاقات بين الدول وحدها وإنما يتعدى ذلك ليشمل كثيرًا من الأشكال التنظيمية، أكانت تتمتع بالشخصية القانونية الدولية أو لا تتمتع بذلك.[١]

المطلب الثاني: السياسة الخارجية:

أولاً: مفهوم السياسة الخارجية:

لا يوجد تعريف محدد لمفهوم السياسة الخارجية، إذ إن هذا المفهوم حاله حال أي مفهوم في العلوم السياسية خاصة والعلوم الاجتماعية عامة يعاني من غياب الاتفاق عليه. وهذا إن دلَّ على شيء فإنه يدل على تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية. إلا أن ذلك لا يمنع من الخوض في التعاريف التي تناولته لمحاولة الوصول إلى فهم معنى السياسة الخارجية.

يعرّف بعض الدارسين السياسة الخارجية تعريفاً شديد العمومية. ومن أمثلة هذه التعريفات التعريف الذي يقدمه حامد ربيع الذي يعرف السياسة الخارجية بأنها "جميع صور النشاط الخارجي، حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية."[٢]

---

[١] المصدر نفسه، ص: ٣١.

[١] سليم، ١٩٩٨، مصدر سابق، ص: ٧.

أما فيرنس دياك(*Ferenc Deák*) وريتشارد سنايدر(**Richard C. Snyder**) فقد عرفوا السياسة الخارجية بأنها "مجموعة من القواعد تم اختيارها للتعامل مع مشكلة معينة تحدث فعلاً، أو تحدث حالياً، أو من المتوقع حدوثها في المستقبل."[١]

أما جيمس روزيناو(James Rosenau) فقد عرف السياسة الخارجية بأنها "منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفا"[٢].

أما جورج مودلسكي(**George Modelski**) فقد عرف السياسة الخارجية بأنها "نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى ولأقلمة أنشطتها طبقا للبيئة الدولية، وفي هذا الإطار هناك نمطان أساسيان من الأنشطة: المدخلات والمخرجات"[٣].

أما شارلز هيرمان(**Charles Hermann**) فقد عرف السياسة الخارجية على أساس أنها مرادف لسلوكيات السياسة الخارجية، إذ قال: "تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو مَن يمثّلونهم، والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية"[٤].

ولكن ولكنفيلد عرفها بأنها "تلك الأفعال (ردود الأفعال) الرسمية التي تبادر بها (أو تتلقاها و ترد عليها لاحقا) الدول ذات السيادة، بهدف تغيير أو خلق ظروف (أو مشكلة) جديدة في خارج حدودها السيادية."[٥]

أما مارسيل ميرل(Marcel Merle) فقد عرف السياسة الخارجية بأنها ذلك الجزء من الدولة الموجه إلى خارجها، أي الذي يهتم بما وراء الحدود. وعرفها نورمان هيل(**Norman Hill**) بأنها عبارة عن نشاط الدولة الذي يتخذ مظهراً سياسياً أو اقتصادياً أو عسكرياً، ويقوم على أساس الأيديولوجية التي يتمسك بها القادة.[٦]

من خلال التعريفات السابقة يتضح عدم الاتفاق كما أشرنا سابقا على تعريف مفهوم السياسة الخارجية. فهناك من عرفها تعريفا شاملا، أو من عرفها كمرادف لأهدافها أو أدواتها أو من لم يميزها عن غيرها

---

[٢] المصدر نفسه، ص: ٧.
[٣] James Rosenau, comparing foreign policies, (New york: Hassled press, 1974), p: 6
[٤] سليم، ١٩٩٨، مصدر سابق، ص: ٨.
[٥] المصدر نفسه، ص: ٩.
[٦] المصدر نفسه، ص: ١٠.
[١] احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، (عمان: دار زهران للنشر، ٢٠٠٨)، ص: ٢٢.

من السياسات. ولكن د. محمد السيد سليم حاول تعريفها بشكل شامل ومفصل لتلاشي نقاط الضعف في التعريفات السابقة، حيث قال: "إن السياسة الخارجية هي برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي، وطبقا لهذا التعريف فإن السياسة تنصرف إلى مجموعة أساسية من الأبعاد الأساسية هي: الواحدية، والرسمية والعلنية، والاختيارية، والهدفية، والخارجية، والبرنامجية."[١] ويرى الباحث أن هذا التعريف هو الأكثر شمولا ودقة، وهو التعريف المعتمد لمفهوم السياسة الخارجية في هذه الدراسة.

ثالثاً: أدوات السياسة الخارجية

حتى تتمكن السياسة الخارجية للدولة من تحقيق أهدافها، لابد لها أن تقوم باستخدام مجموعة من الأدوات التي تعرف بأنها تلك الموارد الاقتصادية، والمهارات البشرية، التي تستخدم في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية للدولة. ويقسم هيرمان أدوات السياسة الخارجية إلى ما يلي[٢]:

- الأدوات الدبلوماسية: وتضم المهارات والموارد التي تستخدمها الدولة في تمثيل ذاتها أمام المجتمع الدولي، وشرح سياستها من القضايا الدولية، وحماية مواطنيها في الخارج وتنظيم تعاملهم مع الأجانب. ويتم ذلك من خلال شبكة من السفارات والقنصليات المنتشرة في دول العالم.
- الأدوات الاقتصادية: وتشمل الأنشطة التي تستعمل للتأثير في إدارة وتوزيع الثروة الاقتصادية للدولة أو لأي وحدات دولية أخرى.
- القوة العسكرية: وتعرَّف بأنها مجموعة المقدرات المتعلقة باستخدام أو التهديد باستخدام القوة والعنف المسلح تجاه الدول الأخرى.
- السياسة الداخلية: يمكن أن يتم توظيفها كأداة من أدوات السياسة الخارجية، من خلال كسب تأييد القوى السياسية الداخلية.
- الأدوات الاستخبارية: ويقصد بها تلك الأدوات التي تستخدمها الدولة في جمع وتفسير المعلومات من الدول الأخرى بشكل سري دون علمها.
- الأدوات الدعائية: ويقصد بها تلك الأنشطة التي توجهها الدولة بهدف التأثير في مفاهيم الأفراد العاديين والنخب غير الرسمية في الوحدات الدولية الأخرى.
- الأدوات الأيديولوجية: وهي الأدوات التي تهدف إلى نشر تصور مثالي شامل لما ينبغي أن يكون عليه المجتمع في المستقبل، كالترويج لفكرة المجتمع الشيوعي أو الرأسمالي.

[٢] سليم، ١٩٩٨، مصدر سابق، ص: ١٢.
[٣] المصدر نفسه، ص: ٩١-٩٤.

- الأدوات الثقافية: وتركز على توظيف الإنتاج الثقافي في التأثير على الوحدات الدولية.
- الأدوات التكنولوجية (العلمية): ويقصد بها الموارد والمهارات التي تستخدمها الدولة في حل مشكلاتها، من خلال استعمال المعرفة العلمية النظرية، وتشمل الأقمار الصناعية، واستكشاف الفضاء الخارجي وبرامج المساعدة الفنية.

وبالتالي، فإن استخدام الدولة لأدوات سياستها الخارجية بشكل صحيح، يساعدها على حماية مواطنيها وسلامة أراضيها، والحفاظ على ممتلكاتها ومواردها، كما يجعلها لاعباً أساسياً في المنظومة الدولية، ويقلل من نسبة تعرضها للأخطار الخارجية وأطماع الدول الأخرى بها.

خامسا: أنماط السياسة الخارجية

من خلال دراسة التغير في السياسة الخارجية اعتقد العلماء أولا أنها سياسة نمطية، أي أنها تتسم بخصائص متميزة وتحدث بطريقة تكرارية يمكن رصدها والتنبؤ بها. وأهم الأنماط تلك الأربعة التي تنبّأ بها هولستي (*Rudolf Holsti*) اعتمادا على مجموعة من المعايير مثل مستوى مشاركة الدولة في العلاقات الدولية، و تنويعها أو تركيزها، وارتباطاتها العسكرية والدبلوماسية، وقبولها للتدخل الأجنبي وهذه الأنماط هي[1]:

١- نمط العزلة: ويتسم بمحدودية المشاركة الخارجية وعدم الاهتمام بالتنويع في العلاقات ورفض التدخل الخارجي وقلة الارتباطات العسكرية والدبلوماسية.
٢- نمط الاعتماد على الذات: يتسم بمحدودية المشاركة الخارجية ولكن يزداد الاهتمام بالتنويع في العلاقات، مع رفض للتدخل الخارجي وتقليل الارتباطات التي تزيد من التدخل الخارجي.
٣- نمط الاعتماد: يتسم بارتفاع مستوى المشاركة الخارجية مع تركيزها مع قوة رئيسية، مع الاعتماد على تلك القوة مما يسمح بتدخلها في سياسة الدولة، مع إمكانية التحالف العسكري.
٤- نمط عدم الانحياز (التنويع): يتسم بارتفاع مستوى المشاركة الخارجية مع التركيز على تنويع العلاقات، وتفادي التحالفات مع القوى الكبرى.

و بشكل علمي يمكن دراسة السياسة الخارجية للوحدة الدولية وتحديد نمطها من خلال دراسة ما يأتي:

١- أهمية السياسة الخارجية بالنسبة للسياسة العامة للدولة.
٢- مضمون الأبعاد الأساسية للسياسة الخارجية.
٣- التوافق والتفاوت بين الأبعاد الأساسية للسياسة الخارجية.
٤- التوافق والتفاوت بين السياسة الخارجية تجاه الوحدات الدولية المختلفة.

[1] المصدر نفسه، ص: ١١٣- ١١٩.

٥- استقلالية السياسة الخارجية.

٦- توزيع السياسة الخارجية.

٧- أدوات السياسة الخارجية.

٨- قضايا السياسة الخارجية.

٩- العوامل المؤثرة في رسم السياسة الخارجية.

١٠- الاستمرار والتغيير في السياسة الخارجية.

سادسا: محددات السياسة الخارجية أو متغيراتها:

ويقصد بها العوامل البيئية التي تؤثر بشكل أو بآخر في السياسة الخارجية، إذ إن أي تغير يطرأ في أحد هذه العوامل قد يؤدي إلى حدوث تغير في مجرى السياسة الخارجية. ويختلف الباحثون في طريقة تصنيفهم لمتغيرات السياسة الخارجية. فمنهم من يصنفها إلى متغيرات مادية ومتغيرات إنسانية، وهناك من يصنفها إلى متغيرات موضوعية وأخرى نفسية، في حين نجد البعض الآخر يصنفها إلى متغيرات داخلية وأخرى خارجية[١]:

أ- المتغيرات الداخلية: ويقصد بها المتغيرات التي ينبع تأثيرها من البيئة الداخلية، وتضم هذه المتغيرات مجموعة من المتغيرات الموضوعية والمجتمعية، وأهمها: المتغيرات الجغرافية، والمتغيرات الاقتصادية، والمتغيرات العسكرية، والمتغيرات المجتمعية.

ب- المتغيرات الخارجية: تمثل المتغيرات الخارجية مجمل العوامل والظروف الخارجية التي تنبع من النظام السياسي والدولي، وهذه المتغيرات تؤثر على صانع القرار السياسي الخارجي بصورة متباينة حسب طبيعة كل متغير، ومدى تأثيره على صانع القرار، وأهمها: المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسية والرأي العام الدولي.

وانطلاقا من وجهات النظر السابقة فإن موضوع الدراسة يمكن أن تنطبق عليه عدة نظريات في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية. فنحن نتعرض للعلاقات الصينية – الفلسطينية في مدة زمنية طويلة نسبيا، طويلة من حيث عدد السنوات وموضوع البحث، وطويلة من حيث عدد الأحداث والتغيرات سواء على مستوى الصين نفسها أو على مستوى الفلسطينيين (كحركات تحرر ومنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية) أو على مستوى التطورات في النظام الدولي والإقليمي.

ويمكن في هذه الدراسة، ابتعادا عن التشتت، أن نعتمد على نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، لقدرتها على تفسير العديد من الظواهر التي برزت في هذه العلاقة. وبالنسبة لمحددات العلاقة وتداخل عدة أطراف في التأثير على هذه العلاقة، يمكن أن تنطبق نظرية اللعبة عليها. ولكن نحن لا نريد أن

---

[١] مثنى علي المهداوي، "واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية"، (بغداد: مجلة العلوم السياسية – جامعة بغداد ، ع ٣٨-٣٩) ص: ١٠٩ – ١١٣.

نخوض في جميع هذه النظريات ولكن سوف نعتمد على مبدأ الاستمرار والتغيير في السياسة الخارجية وفقا لتقسيم شارلز هيرمان (ذكر سابقا ص٧)، حيث تعتبر هذه المقاربة أكثر النظريات انطباقا على موضوع الدراسة؛ لتمكنها من تفسير الأحداث والتغيرات التي طرأت على العلاقات الصينية – الفلسطينية خلال مدة البحث.

و يمكن اعتبار العلاقات الصينية – الفلسطينية قد تأثرت بتغير السياسة الخارجية الصينية في المراحل المختلفة لهذه العلاقات، وسوف يحاول الباحث إثبات هذا التغير في السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية وتحديد شكل هذا التغير ومدى تأثيره على العلاقات الصينية – الفلسطينية.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تعرضت لموضوع الدراسة، إما بشكل مباشر أو غير مباشر، وسوف نذكر بعض هذه الدراسات:

١- هاشم بهبهاني، سياسة الصين الخارجية في العالم العربي ١٩٥٥-١٩٧٥، ترجمة د. سامي مسلم، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، (١٩٨٤)، الطبعة الأولى.

تحدث الدكتور هاشم حول سياسة الصين الخارجية نحو البلدان العربية في مرحلة التحول الجذري للصين من الداخل، بحيث عكست تلك التحولات نفسها على السياسة الخارجية الصينية، وركز الباحث على مجمل نظرة الصين للعالم العربي ومواقفها من قضاياه المصيرية، واعتمد في كتابه على عدد من الوثائق والمراجع التي لم يسبق نشرها.

ويُعدُّ هذا الكتاب أساسا لمناقشة تناقضات السياسة الخارجية للصين الشعبية التي تبرز في العالم الثالث بشكل عام و في البلدان العربية بشكل خاص.

و قد كان التساؤل الرئيسي حول حوافز السياسة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية، أهي أيديولوجية نظرية أم براغماتية خالصة؟

لذلك أشار الكاتب بالتفصيل لتحولات السياسة الخارجية الصينية تجاه حركات التحرر الوطني العربية وتجاه حركة المقاومة الفلسطينية بشكل خاص، إضافة إلى دراسة المنافسة بين جمهورية الصين الشعبية والاتحاد السوفييتي في الشرق الأوسط.

وخرج الباحث بنتيجة مفادها أن سياسة الصين المناهضة للسوفييت تضر بحركات التحرر التي تطلب العون من أي حليف، ويعتبر تقديم العون لحركات التحرر عنصرا من عناصر سياسته الخارجية الأساسية، وقد توجهت حركات التحرر وخاصة حركة المقاومة الفلسطينية، إلى الصين طالبة تأييدها السياسي والمادي، نظرا للنموذج الذي قدمته الصين، إلا أن الصين تغيرت وتطورت، وأصبح تطبيق تجربتها العسكرية والسياسية موضع تساؤل متزايد حتى في نظر الصينيين أنفسهم، في الوقت الذي استمر فيه النزاع الصيني – السوفييتي واتسع واحتل أهمية أكبر في السياسة الخارجية الصينية.

٢- سامي مسلم، الصين والقضية الفلسطينية ١٩٧٦- ١٩٨١، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٢)، الطبعة الأولى.

غطت هذه الدراسة الفترة التي تولى فيها الرئيس هوا قوه فينغ(Hua Guofeng) مقاليد الحكم في الصين، كرئيس للوزراء ورئيس للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، وكان ذلك مبررا لهذه الدراسة، لما لهذه الفترة من أهمية خاصة؛ لأنها تعتبر فترة انتقالية بين عهدين: الأول و هو عهد التحرير ١٩٤٨-١٩٧٦، والثاني هو عهد إرجاع القادة السياسيين الصينيين وتسليمهم مقاليد الحكم بعد أن تم إبعادهم أثناء الثورة الثقافية. وقد حاول هوا قوه فينغ(Hua Guofeng) أن يميز هذه الفترة

بطابع داخلي وخارجي، على أساس أنها استمرار لعهد ماو تسي دونغ(Mao Zedong)، وعلى أساس أنه يريد بلده منفتحا على العالم الخارجي للحاق بركب التقدم التكنولوجي.
وقد تميزت هذه الفترة بتغيرات مهمة في العالم بشكل عام والشرق الأسط بشكل خاص، مثل: اتفاق كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، واستلام تجمع الليكود للسلطة في إسرائيل.
وأظهرت الدراسة تساؤلا حول دور الصين في منطقة الشرق الأوسط، وعن قلة فعالية هذا الدور بالمقارنة مع الدور الأمريكي والدور السوفييتي.
وركزت الدراسة على الموقف الصيني من اتفاق كامب ديفيد، وعلى الخلاف الصيني السوفييتي، وعلى الموقف الصيني من حقوق الشعب الفلسطيني، وعلى الموقف الصيني من إسرائيل.
واستنتج الباحث أن الموقف الصيني مؤيد لحقوق الشعب الفلسطيني، وقد انعكس هذا الموقف في عدم اعتراف الصين بإسرائيل، واستنتج أيضا القصور العربي في مجال العلاقات العربية – الصينية.
وأوصى الباحث بوجوب إظهار الاهتمام الفلسطيني والعربي الجاد بسياسة الصين تجاه المشرق العربي والعالم الثالث عامة، وتجاه القضية الفلسطينية خاصة.

٣- **تشانغ هونغ، "سياسة عربية تجاه الصين والعلاقات العربية الصينية"، <u>الفكر السياسي</u>، العدد ٧، (١٩-٧-١٩٩٩)، ص: ١٢٤-١٣٠.**

عَدَّ الباحث العلاقات الصينية العربية علاقات طيبة وأن جذورها قديمة، وأن الوقت الحاضر يمثل تحديا كبيرا لهذه العلاقات، وفي نفس الوقت هناك فرص لتطوير هذه العلاقات لتعزيز أفق التعاون والصداقة بين الشعبين العربي والصيني. وافترض الباحث أن السياسة الخارجية العربية تقوم على الانفتاح في ثلاث مجالات: أولها الدول الإسلامية، وثانيها الدول المجاورة والمحيطة، وثالثها الدول الأخرى. وبالنسبة للمجال الثالث فإن الاهتمام العربي ينصبُّ في الدرجة الأولى على العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم الدول الأوروبية وبعدها اتحاد روسيا والصين واليابان وغيرها، أي أن العلاقات العربية الصينية تأتي في المرتبة الثالثة أو الرابعة. وهذا المستوى في العلاقات العربية الصينية كان بمثابة مشكلة الدراسة. وأبرز الباحث ذلك من خلال تساؤله لماذا حدثت هذه الحالة؟ وما السبب في ذلك؟ وهدفت الدراسة إلى بيان كيفية الارتقاء بالعلاقات العربية الصينية إلى مستوى أفضل.
واعتمد الباحث في دراسته على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي، معتمدا أحداثا تاريخية مهمة في العلاقات العربية الصينية، إذ قام بتحليل المواقف من كلا الطرفين للوقوف عن كثب على مرتكزات السياسة العربية تجاه الصين وعلى النقاط السلبية في العلاقات العربية الصينية، ومن ثم انتقل إلى ظروف وآفاق تطوير العلاقات العربية الصينية.
ومن نتائج هذه الدراسة أن الوضع الدولي والظروف الموضوعية والتكامل الاقتصادي بين الصين والدول العربية قد فتحت آفاقا واسعة لتطوير علاقات الصداقة والتعاون بين الطرفين. وقال ايضا أن

تطوير هذه العلاقات في حاجة إلى توافق الآراء والاستراتيجية وإلى الجهود المشتركة بين الجانبين. واستنتج أن سبل تطوير هذه العلاقات تكون في زيادة المعرفة عن الصين و بناء الثقة المتبادلة وإقامة علاقات تعاونية ودعم التأييد المتبادل للقضايا التي تهم الطرفين ودعم التعاون الاقتصادي ودعم السفارات العربية وبعثة جامعة الدول العربية في الصين.

٤- محمد السيد سليم، " السياسة الصينية إزاء القضايا العربية – وجهة نظر عربية"، <u>الفكر السياسي</u>، العدد ٧، (١٩٩٩)، ص: ١٤٧-١٥٨.

مع بداية التحولات العالمية الجذرية في عام ١٩٩١م المتمثلة بنهاية الاتحاد السوفييتي، كانت العلاقات العربية الصينية تمر بمرحلة جديدة، تميزت بظهور قضايا جديدة في تلك العلاقات، واختلاف مستوى الاهتمام المتبادل، كان هذا مبررا كافيا لإجراء هذه الدراسة. وقد افترض الباحث أن القضايا الاقتصادية والثقافية بدأت باحتلال مراكز متقدمة في أجندة العلاقات العربية الصينية.

وهدفت الدراسة إلى رصد و تفسير السياسة الصينية إزاء القضايا العربية في تلك الحقبة، مع تقديم الرؤى العربية لتلك السياسة لتعريف الصينيين بوجهات النظر العربية تجاه ذلك، من منطلق السعي لتطوير العلاقات العربية – الصينية. وهذا يتطلب الاعتراف بالتغير الصيني تجاه القضايا العربية مع وجوب تفهم هذا التغيير وإدراك دلالاته. وركز الباحث على الرؤى العربية للسياسات الصينية تجاه القضايا العربية المتمثلة في الصراع العربي الإسرائيلي، والتوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، وأمن الخليج العربي، وقضية التنمية العربية.

واختتم الباحث دراسته بخلاصة مفادها: أن العلاقات العربية – الصينية تمر بمرحلة دقيقة تتطلب مراجعة الإنجازات والعقبات بما يتماشى مع وزن العرب والصينيين في المجتمع الدولي. واعتبر الباحث أن أحد مصادر الخلل يعود للطرف العربي، ذلك أن الصوت العربي غير متجانس والمصالح العربية غير متماثلة. وحسب تقدير الباحث فإن المصالح العربية – الصينية المشتركة تدفع الجانبين إلى وجوب تطوير علاقاتهما.

٥- محمد خير الوادي، إضاءات على السياسة الصينية الخارجية، دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، (٢٠٠٥)، الطبعة الأولى.

هناك شبه إجماع في الرأي بين الأوساط السياسية والبحثية على أن الصين ستصبح أهم القوى العالمية في المرحلة القادمة. لذلك باتت الحاجة ماسة لإلقاء الضوء على سياستها الخارجية، وعلى بعض المرتكزات التاريخية والفكرية والفلسفية التي تستند إليها، وعلى الوجهة المستقبلية التي تقصدها هذه السياسة، و يمكن اعتبار هذه الأسباب مبررات منطقية لهذه الدراسة. واعتمد الباحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفي لملائمة أدوات هذه المناهج البحثية من استعراض للأحداث التاريخية وتحليلها للوصول إلى النتائج المطلوبة، لمثل هذا النوع من الدراسات.

وهدفت هذه الدراسة إلى الإحاطة ببعض خصائص التفكير الصيني وانعكاساته على السياسة الخارجية الصينية وممارستها، تمهيدا لفهم هذه السياسة. وقد افترض الباحث تراجع تأثير العامل الأيديولوجي في السياسة الخارجية الصينية لصالح عامل المصلحة، فأصبحت المشكلة البحثية في معرفة اتجاهات و نتائج السياسة الصينية. وأبرز ذلك من خلال التساؤل الرئيسي للدراسة القائل إلى أين تسير السياسة الصينية؟ وكيف ستكون ممارسات هذه السياسة في المستقبل؟

وقام الباحث بتقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول، تناول في الفصل الأول بعض خصائص الفكر السياسي الصيني، وتناول في الثاني الصين وعلاقتها مع كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية فترة حكم ماو تسي دونغ(Mao Zedong)، أما الفصل الثالث فقد تناول الصين بعد سياسة الإصلاح والانفتاح وعلاقتها مع كل من الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية والعلاقات الصينية العربية والعلاقات الصينية الإسرائيلية والمواقف الصينية من قضية الشرق الأوسط، وأخيرا تناول في الفصل الرابع السياسة الصينية وخياراتها وتحدياتها.

واستنتج الباحث أن سياسة الصين السابقة كانت تهدف إلى تحقيق الحرية والاستقلال الكامل وإنهاء فترة من الذل والمهانة حيث تم إنجاز هذه المهمة بنجاح، وأن السياسة الصينية في المرحلة القادمة سيكون هدفها الرئيسي –إضافة إلى استمرار توفير أسباب القوة و المنعة– هو إعادة توحيد الصين مع تايوان، واستنتج أيضا أن الصين رغم قوتها إلا أنها لن تكون قوة إمبريالية وذلك لعدة أسباب أهمها القيم الكونفوشية التي ينطلق منها التفكير الاستراتيجي الصيني. و هذا كله سيؤدي إلى أن تصبح الصين قوة تحفظ السلام والاستقرار في العالم، وأن الصين تتعامل مع دول العالم من خلال مبادئ التعايش السلمي وهذا يفتح لها أبواب التعاون مع جميع دول العالم.

٦–سامي مسلم، " تأسيس العلاقات الفلسطينية – الصينية"، مؤسسة ياسر عرفات الكتاب السنوي، ع١، (٢٠١١)، ص: ٧٩–١٠٥.

تحدثت هذه الدراسة عن تأسيس العلاقات الفلسطينية – الصينية، في طور تكوين الكيان الفلسطيني، حيث التوافق في الأفكار والمعتقدات بين قيادات جمهورية الصين الشعبية و القيادات الفلسطينية، مع وجود عدة قواسم مشتركة أهمها اعتبار إسرائيل عدوًّا مشتركا. فهي التي تحتل الأراضي العربية والفلسطينية، وهي التي تعتبرها الصين الذراع التي تنفذ المخططات الإمبريالية الغربية في الشرق الأوسط.

وكانت جمهورية الصين الشعبية أول من اعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني، ودعمت الشعب الفلسطيني في نضاله ضد الاحتلال بشتى الطرق والوسائل.

واعتمد الباحث المنهج التاريخي في دراسته لملائمة أدواته مع مثل هذه الدراسات. وقد افترض الباحث دعم جمهورية الصين الشعبية للشعب الفلسطيني وقضيته في وقت مبكر. ومن ثم ابتدأ الباحث بذكر لمحة عن بداية العلاقات الصينية – العربية، ثم انتقل إلى فكرة دعم الصين لحركات التحرر الوطني

في العالم الثالث، وبين أن الدعم الصيني للقضية الفلسطينية جاء في هذا الإطار. ثم كان الحديث عن بدايات العلاقات الصينية مع حركة فتح ومن ثم مع منظمة التحرير الفلسطينية. ثم حرب ١٩٦٧م وتداعياتها على العلاقات الفلسطينية – الصينية، والمواقف الصينية في الأمم المتحدة تجاه القضية الفلسطينية، وأخيرا المحاولات الإسرائيلية لإقامة علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية.

واختتم الباحث دراسته بإيجاز الموقف الصيني من القضية الفلسطينية المتمثل في الدعم الصيني الكامل للقضية الفلسطينية، واعتبار أن الشهيدين ياسر عرفات و أبو جهاد هما من ابتدأ العلاقات الفلسطينية مع جمهورية الصين الشعبية واستمرا في رعايتها، مما كان له الأثر الإيجابي ليس في تطوير العلاقات الصينية – الفلسطينية فحسب، بل في تطوير العلاقات الصينية – العربية أيضا. واعتبر أن إنجازات أبو عمار وأبو جهاد في تنمية العلاقات الصينية – الفلسطينية ستبقى هي الأساس الصلب التي ستبني عليها القيادات الفلسطينية المستقبلية علاقاتها مع الصين.

٧- سامي مسلم، " تطور العلاقات الصينية الإسرائيلية." قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، العدد ٤٨، (٢٠١٢)، ص: ٣٩-٥٣.

كانت النظرة العربية للصين نظرة الشريك والداعم والمساند إلى وقت قريب، إلا أن الموقف الصيني من الثورة السورية كان له أثر سلبي عند الشعوب العربية. ظهر ذلك الاستهجان العربي من الموقف الصيني في عدة آراء ومقالات، وتجاوزت هذه الانتقادات الموقف الصيني من القضية السورية لتصل إلى الموقف الصيني من القضية الفلسطينية والصراع الفلسطيني الإسرائيلي. ومن هذه المقالات مقالة للدكتور خالد الحروب، حيث قال: "لقد شهدنا تطورا كبيرا ومدهشا ومؤلما للعلاقات الصينية – الإسرائيلية على حساب عدالة قضية فلسطين." وعالجت هذه الدراسة تطور العلاقات الصينية – الإسرائيلية بتسلسل زمني منذ ولادة الدولتين (إسرائيل وجمهورية الصين الشعبية).

وافترض الباحث أن صورة الصين الشعبية في البلدان العربية كانت صورة إيجابية، تحمل معاني الكفاح ومناهضة الاستعمار والإمبريالية. وبقيت هذه الصورة الإيجابية إلى أن بدأت الثورة السورية ضد بشار الأسد. فاتخذت الصين موقفا رافضا للتدخل ومؤيدا لإيجاد حل سلمي عبر التفاوض بين النظام و الثوار. وأدى هذا الموقف إلى تدهور صورة الصين عند الشعوب العربية، مما أثار موجة انتقادات واسعة لدى الرأي العام العربي. ولكن على الرغم من هذه الانتقادات فإن صورة الصين لدى الشعوب العربية بقيت إيجابية، وافترض الباحث أيضا أن الصين بَنَتِ استراتيجيتها في العقود السابقة على هذه الإيجابية، حيث اهتمت بركيزتين: الأولى تأمين النفط من الدول العربية وإيران والمحافظة على بقاء السوق العربي مفتوحا لمنتجاتها، والثانية تأمين المشتريات العسكرية المتطورة والتكنولوجيا العالية من أي مصدر مستعدّ لبيعها للصين بما في ذلك إسرائيل.

قسّم الباحث هذه الدراسة إلى أربعة أقسام: الأول تحدث عن العلاقات الصينية الإسرائيلية في ٤٢ عاما. والثاني تحدث عن التبادل التجاري بين الدولتين. والثالث تحدث عن التعاون العسكري بين

الدولتين. والرابع عالج موضوع الصين وإسرائيل وعملية السلام في الشرق الأوسط. وفي النهاية توصل الباحث إلى أن العلاقات الصينية الإسرائيلية تطورت بشكل كبير في مدة قصيرة رغم العقبات المتعددة التي واجهتها، بحيث أصبحت الصين أكبر شريك تجاري لإسرائيل في آسيا، وأن هذه العلاقات مستمرة في التطور، وبخاصة في المجال الاقتصادي، على الرغم من التناقض في المجال السياسي. أما العلاقات العسكرية بين البلدين فهي أيضا مستمرة خاصة أن إسرائيل تعتبر مصدرا مهما لتطوير القدرات العسكرية الصينية التي تطمح إلى تحقيق التوازن الاستراتيجي مع كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية. وتدل هذه العلاقات بين البلدين على جدّية كبيرة في تطوير هذه العلاقات تطويرا لا تكاد تلمس مثله في تطوير العلاقات العربية – الصينية على الرغم مِن توفّر الفرص لتطويرها.

وأوصى الباحث بضرورة الاهتمام بتطوير العلاقات العربية عامة والفلسطينية خاصة مع جمهورية الصين الشعبية؛ لأهمية هذه العلاقات.

٨- **محمد خير الوادي، العلاقات الصينية الإسرائيلية: الحسابات الباردة، بيروت: دار الفارابي، (٢٠١٢)، الطبعة الأولى.**

ليس هناك قرب جغرافي بين الصين وإسرائيل، وهناك فوارق حضارية وزمنية وإثنية هائلة تفصل بينهما. وإسرائيل تعتبر الحليف الاستراتيجي للخصم الأول للصين وهو الولايات المتحدة الأمريكية، ومع ذلك فقد تطورت العلاقات الصينية الإسرائيلية بشكل غير عادي. وهذا كله يعتبر مبررا مقنعا لإجراء هذه الدراسة. فتأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية الصين بالنسبة للعرب. فقد كانت الصديق الأهم والداعم الرئيسي للقضايا العربية، ومن الضروري الحرص على عدم تأثير التحسن في العلاقات الصينية الإسرائيلية على العلاقات الصينية العربية.

قسم الباحث دراسته إلى ستة فصول وفصل سابع يحتوي على ملاحق في نفس الموضوع. حيث ناقشت الدراسة بداية العلاقات، وكوابح العلاقة، وأهداف العلاقات وأخيرا توقع مستقبل هذه العلاقات. واستنتج الباحث أن هذه العلاقات لم تبدأ نتيجة لإرادة شعبية ولكنها جاءت لتوفير حاجات مرحلية آنية للطرفين، وأن هذه العلاقات محكومة بعوامل دولية، أمريكية وعربية، وأنها تتعرض للمد والجزر؛ لأنها علاقة تعاقد لبيع الخدمات، حيث الصين هي المشتري، وأنها لا تستند إلى علاقات تاريخية راسخة رغم محاولات إسرائيل إثبات وجود علاقات تاريخية.

وأخيرا فإن العلاقات الصينية الإسرائيلية قائمة على أساس المصلحة. وفي حال انتهاء هذه المصلحة ستصبح هذه العلاقات مهددة. لذلك تسعى إسرائيل لإيجاد مصالح مستمرة للصين معها لإطالة مدة هذه العلاقات. والنقطة الأهم هنا هي أنه بقدر ما يتعزز وضع إسرائيل في الشرق الأوسط وتزداد قوتها، تتضاعف حاجة الصين إليها، والعكس صحيح.

٩- **ذياب اللوح، "موجز عن تاريخ العلاقات الفلسطينية – الصينية"، صحيفة القدس: ١٢-١٢-٢٠١٢.** www.alquds.com\news\article\view\id\403726

لقد كان الموقف الصيني داعما و مساندا دائما للشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه وإقامة دولته وعاصمتها القدس الشرقية. وأكد هذا الموقف الصيني مجدداً رئيس مجلس الدولة الصيني ون جيا باو في برقية تهنئة لمؤتمر الأمم المتحدة بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي عقد في نيويورك في 2012/11/29م. وأكد أن القضية الفلسطينية هي لُب قضية الشرق الأوسط. وشدد بأن الحكومة الصينية تدعم بثبات قضية الشعب الفلسطيني العادلة في استعادة حقوقه الوطنية المشروعة، وتدعم إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة الكاملة على أساس حدود (1967) وعاصمتها القدس الشرقية، وتدعم انضمام فلسطين إلى الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية. فقد صوتت الصين إلى جانب قرار الاعتراف بفلسطين دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة في اليوم نفسه. كان ذلك مبررا كافيا لإجراء هذه الدراسة ومراجعة المواقف الصينية تجاه القضية الفلسطينية، على أساس الفرضية القائلة إن جمهورية الصين الشعبية دعمت وما زالت تدعم الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه.

واعتمد الباحث المنهج التاريخي في سرد الأحداث والوقائع التي مرت على العلاقات الفلسطينية الصينية منذ تأسيسها حتى تاريخ كتابة هذه الدراسة. وتحدث الباحث عن بداية العلاقات الفلسطينية الصينية من خلال منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح، ثم من خلال السلطة الوطنية الفلسطينية. وأظهرت الدراسة المواقف الصينية تجاه القضية الفلسطينية. وتطرق لسبل الدعم الصيني للشعب الفلسطيني. ثم تحدث عن الاتفاقيات المبرمة بين السلطة الوطنية الفلسطينية وجمهورية الصين الشعبية. وأخيرا اعتبر الباحث أن العلاقات الفلسطينية الصينية علاقات تاريخية ومتميزة.

١٠- علاء عبد الحفيظ محمد، "السياسة الصينية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي: الثوابت والمتغيرات"، المستقبل العربي، (٢٠١٣)، http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_418_alaaabadalhafiz.pdf

بينت الدراسة ان الصين مرت بمرحلة الانكفاء على الذات وعدم تدخلها في مشاكل المنطقة. واعتبر الكاتب أن السبب في ذلك يعود لعدم رغبة الصين في إغضاب الولايات المتحدة الأمريكية من جهة ولإعطائها الأولوية لعلاقاتها الاقتصادية مع بلدان المنطقة على غيرها من العلاقات. لكن هذا النهج لم يستمر. فقد بدأت الصين القيام بدور أكثر نشاطا في تسعينات القرن العشرين، ما اعتبره البعض مشروع قوة عالمية. وقد أثار الدور الصيني المتصاعد تساؤلات و أفكارًا متعارضة بشأن تأثيراته المحتملة في العلاقات الأمريكية – الصينية.

تتمثل الإشكالية البحثية بأن السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط معقدة ومتداخلة، بل تبدو متناقضة أيضا. فالصين تقيم علاقات مع إسرائيل وتدعم الفلسطينيين، وتقيم علاقات قوية مع

إيران وفي نفس الوقت علاقات قوية مع السعودية. وهذا يفتح المجال لعدد من السيناريوهات والاحتمالات لمسارات العلاقات و توازناتها.

وانطلق الباحث من خلال الفرضية القائلة إن السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط، تمر بمرحلة من التحول الجيوسياسي والاستراتيجي. ووضع قواعد جديدة في تعاملها مع القوى الكبرى التي لها مصالح في المنطقة. ما يعد تطورا مفصليا ومتغيرا رئيسا في تحديد مستقبل المنطقة وتوازنات القوى فيها، وربما في التمهيد لقيام نظام عالمي جديد ثنائي أو متعدد القطبية. واستخدمت الدراسة مقاربة المصلحة الوطنية لتوضيح الاستراتيجية التي اتبعتها الصين لتأمين مصالحها في منطقة الشرق الأوسط وخاصة في أعقاب التطورات السياسية التي شهدتها المنطقة.

واستنتج الباحث وجود علاقات صينية – إسرائيلية قوية. ووجود بعض المشاكل في العلاقات الصينية – العربية، مثل: الصعوبات الثقافية واللغوية واعتماد كل من العرب والصينيين على المصادر الغربية في معلومات كل منهما عن الآخر. ولاحظ أيضا تطور الدور الصيني في القضايا الدولية عامة و مشكلة الشرق الأوسط خاصة. وهذا يتطلب انتباهً أكبر من الدول العربية للسياسة الصينية في المنطقة ووجوب تطوير العلاقات العربية – الصينية بشكل أفضل.

وأوصى الباحث بوجوب العمل على قيام علاقات عربية – صينية على قاعدة التعاون الحضاري و تبادل المصالح، وتوسيع التبادل الثقافي، وزيادة التعاون الاقتصادي بين الصين والدول العربية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

إن الدراسات العلمية حول هذا الموضوع قليلة جدا، و غير كافية، ولا يوجد رسائل ماجستير أو دكتوراه (على حد علم الباحث) في هذا الموضوع، لذلك اعتمد الباحث على بعض الأبحاث والمقالات المنشورة والقيّمة في هذا الموضوع.

من خلال الاطلاع على هذه الدراسات يتبين ما يأتي:

١- عدم وضوح المنهجية المتبعة في بعض الدراسات.

٢- إن كل دراسة قد غطت فترة محددة من العلاقات الصينية الفلسطينية، أو تحدثت عن موضوع الدراسة من جانب معين، ولكنها لم تجمل فترة العلاقات كاملة، أو كافة المواضيع في هذه العلاقة.

٣- يلاحظ التركيز على الحسنات في هذه العلاقات دون التركيز على الإخفاقات.

واعتمد الباحث على هذه الدراسات في كثير من المعلومات التي غطت فترات متقطعة من مدة الدراسة، وساعدت هذه الدراسات في معرفة عدد من المصادر التي تحدثت عن موضوع الدراسة، خاصة المراجع الأجنبية، مثل الصحف والمجلات الصينية التي نشر فيها الكثير من المقالات و التصريحات للمسؤولين الصينيين.

ومن الأمور تميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة ما يأتي:

١- تغطية الفترة الزمنية الكاملة منذ بداية هذه العلاقات لتحديد التغير في نمط السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية.

٢- محاولة رصد الأحداث ضمن التسلسل التاريخي مع بيان انعكاسات هذه الأحداث على العلاقات الصينية – الفلسطينية.

٣- تبيين تأثر العلاقات الصينية – الفلسطينية بتطور العلاقات الصينية مع كل من الدول العربية ومع إسرائيل.

٤- محاولة رصد مواقع الإخفاق في هذه العلاقات وأسباب هذه الإخفاقات.

الفصل الثالث

العلاقات الصينية – الفلسطينية (١٩٤٩ – ١٩٧٦)

مقدمة

في إطار تقسيم هذا الفصل لعدة مراحل، سيتم التطرق إلى العلاقات الصينية – الفلسطينية خلال الفترة الماوية. سيناقش المبحث الأول العوامل المؤثرة على السياسة الصينية تجاه القضية الفلسطينية، والتوجهات السياسية الصينية للقضية الفلسطينية من خلال الدول العربية بداية، ثم من خلال العلاقات الصينية الفلسطينية المباشرة. وسيناقش هذا المبحث كيف تأثر تطور العلاقات الصينية الفلسطينية بأهم الأحداث في هذه الفترة. ثم سيناقش المبحث الثاني انعكاسات العلاقات الصينية الفلسطينية على علاقة كل منهما مع الأطراف الدولية والإقليمية.

المبحث الأول: التوجه السياسي الصيني للقضية الفلسطينية

المطلب الأول: التفاعلات الصينية مع القضية الفلسطينية من خلال الحكومات العربية

موضوع الدراسة يعنى بالعلاقات الصينية الفلسطينية من ١٩٤٩م – ٢٠١٣م، حيث اختار الباحث عام ١٩٤٩م ليكون نقطة البداية في هذه الدراسة. ولا يُقصدُ من ذلك أنه لم تكن هناك علاقات صينية – فلسطينية قبل هذا التاريخ، بل على العكس تماما، فإن العلاقات بين الشعب الصيني والشعب العربي عامة (و من ضمنه الشعب الفلسطيني) كانت موجودة منذ أكثر من ٢٠٠٠ عام، وقد مرت وتطورت عبر عدة مراحل، وقد كانت علاقات ودية وتعاونية. ولكن اختيار هذا التاريخ مرتبط بتغير النظام السياسي الصيني في هذا العام. فقد سيطر الحزب الشيوعي الصيني على الحكم وأعلن قيام جمهورية الصين الشعبية في أكتوبر ١٩٤٩م.[١] ولكن قبل الدخول في علاقات جمهورية الصين الشعبية مع الفلسطينيين لا بد من التطرق إلى الجمهورية الصينية وتفاعلها مع القضية الفلسطينية في مؤسسات الأمم المتحدة قبل عام ١٩٤٩.

تأسست الجمهورية الصينية عام ١٩١١م بعد انهاء حكم الاباطرة وتم تعيين صن يات سين(Sun Yixian) رئيسا مؤقتا، ثم تم انتخاب يوان شيكاي رسميا كرئيس للبلاد، إلا أنه قام بحل مجلس الكومينتانغ وعطل العمل بالدستور بموجب سلطاته كرئيس للبلاد وأعلن نفسه إمبراطورا على الصين في الأول من يناير عام١٩١٦م، وبعد وفاة صن يات سين في عام ١٩٢٥ أصبح شيانغ كاي شيك(Chiang Kai-shek) زعيما للكومينتانغ. وبعد تزعمه للحزب قام شيانغ بحملة عسكرية ناجحة على أباطرة الحرب في شمال البلاد بمعاونة الاتحاد السوفيتي فيما بين عامي ١٩٢٦ و ١٩٢٧ استطاع خلالها توحيد الصين مجددا تحت راية الكومينتانغ. وخلال تلك الحملة ومنذ اللحظات الأولى للإعداد لها، قام الخبراء السوفييت بتدريب العناصر العسكرية الصينية وتوفير الدعاية والتعبئة العامة والسلاح من أجل نجاحها، إلا أن شيانغ لم يحفظ الجميل للسوفييت وقام بطرد الخبراء فور إحكام قبضته على زمام الأمور وأقدم على طرد العناصر الشيوعية واليسارية من الكومينتانغ (Chinese **party** Kuomintang) مما ألقى البلاد في أتون الحرب الأهلية. و لكن بعد الغزو الياباني للصين شكل الحزب الشيوعي الصيني مع حزب الكومينتانغ الجبهة الوطنية المتحدة لمقاومة الغزو الياباني، و لكن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، و لكي يحافظ الكومينتانغ على سيطرته منفردا على الحكم هاجمت قواته قوات الحزب الشيوعي الصيني في ٢٦ يونيو ١٩٤٦م معلنتا بداية الحرب الاهلية التي

[١] تشانغ تشينغمين، الدبلوماسية الصينية، (بكين: دار النشر الصينية عبر القارات، ٢٠١٠)، ص:١.

اسفرت عن سيطرة الحزب الشيوعي الصيني على الحكم و قيام جمهورية الصين الشعبية و هروب الكومينتانغ الى تايوان عام ١٩٤٩م.[١]

وفي الدورة الخاصة التي عقدتها الأمم المتحدة للنظر في القضية الفلسطينية في إبريل سنة ١٩٤٧، اعترضت الصين على مشروع القرار العربي الذى يطلب إنهاء الانتداب ووقف الهجرة اليهودية وإعلان استقلال فلسطين، وعلى مشروع القرار البولندي التشيكي الذي يطالب بحضور الوكالة اليهودية اجتماعات الجمعية العامة، ما أدى إلى سقوط المشروعين. فقد أوضح لبوتشي ممثل الصين، أن حل الموقف يتأسس على رضاء الأطراف المعنية مباشرة، وأن كل الجهود يجب أن توجه لتحقيق التعاون والتوفيق بين العرب واليهود لكي يصلوا إلى تسوية. لذلك امتنعت الصين عن التصويت في لجنة فلسطين التابعة للأمم المتحدة في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٧ على مشروع القرار العربي بشأن جعل فلسطين دولة واحدة، وعلى مشروع تقسيم فلسطين (وهو المشروع الذي فاز بأغلبية الأصوات) وامتنعت عن التصويت على نفس المشروع في الجمعية العامة في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ وهو المشروع الذي فاز بأغلبية ٣٣ ضد ١٣ صوتا.[٢]

واعترض كذلك مندوب الصين تنجفو تسيانج داخل مجلس الأمن في ١٩ مارس سنة ١٩٤٨ على تدخل الأمم المتحدة عسكريا لفرض قرار التقسيم على العرب بالقوة، أو أن تعطى بعض الدول حق القيام بمثل هذا التدخل. وفى ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ أعلن المندوب أسفه لاعتراف الولايات المتحدة بإسرائيل لأن ذلك قد زاد من المصاعب التي يتعذر معها على مجلس الأمن إيقاف النزاع القائم في فلسطين. كما أن الاعتراف الأمريكي قد أفقد لجنة الهدنة حيادها الذي كان يعتبر الوسيلة الوحيدة للسيطرة على النزاع.

واعتبرت الصين أنه لا يوجد في ميثاق الأمم المتحدة ما يخولها حق تقسيم أي دولة أو إقليم، لذلك اعترضت على قرار التقسيم. وكانت ترى أن الولايات المتحدة منحازة لجانب إسرائيل، لذلك اعترضت على الاقتراح الأمريكي الذي طلب فرض عقوبات إذا لم تتوقف القوات المتحاربة عن القتال. ثم أعلن الوفد الصيني تحبيذه لمشروع القرار السوري بشأن استشارة محكمة العدل الدولية في عدم مشروعية إعلان الدولة اليهودية وبعض النقاط الأخرى. وفي ٢٩ أغسطس سنة ١٩٥١م طالب مندوب الصين الوطنية في مجلس الأمن بتسوية شاملة ونهائية للقضية الفلسطينية على أساس السلام العام والنهائي. ومن هنا يتضح أن حكومة الجمهورية الصينية قد اتخذت خلال السنوات الثلاث السابقة على قيام

[١] تانغ شياو جيوي، تعريف الحزب الشيوعي الصيني، (بكين: منشورات الحزب الشيوعي الصيني، ٢٠١٢)، ص: ١٤-٣٢.
[٢] محمد السيد سليم، " الصين الشعبية و القضية الفلسطينية "، القاهرة: السياسة الدولية، ١يوليو -١٩٧١.
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=213316&eid=306

الصين الشيوعية موقفا وسطا، قوامه الاعتراف لكل من الطرفين بحقوقه، على أساس تسوية شاملة يتم التوصل إليها عن طريق الطرفين[1].

بعد إعلان جمهورية الصين الشعبية لم يكن التغيير في النظام السياسي الصيني ذا تأثير داخلي فقط، بل كان لهذا الإعلان أثر كبير على العلاقات الخارجية الصينية، وعلى التوجهات الصينية تجاه القضايا الدولية المختلفة. وفي هذا الوقت لم يكن قد تبلور كيان سياسي فلسطيني مستقل. فقد كانت الضفة الغربية تحت حكم المملكة الاردنية الهاشمية و كان قطاع غزة تحت حكم مصر، فكان التفاعل الصيني مع القضية الفلسطينية من خلال الأنظمة العربية القائمة في هذه الفترة، واستمر هذا التفاعل إلى أن ابتدأت العلاقات الصينية– الفلسطينية بشكل مباشر عام ١٩٦٤م، تلك التي سوف تتم مناقشتها بعد توضيح العوامل التي أثّرت على السياسة الصينية في هذه المرحلة.

العوامل المؤثرة على السياسة الصينية تجاه القضية الفلسطينية في هذه الفترة:

من المهم قبل البدء في تحليل تطور السياسة الصينية إزاء قضية فلسطين، توضيح مختلف الاعتبارات العامة المؤثرة في هذه السياسة، سواء أكانت اعتبارات عقائدية تتعلق بالمفهوم الصيني لحركات التحرر الوطني، أم سياسية، ومن ذلك الموقف الصيني إزاء الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة، والعلاقات العربية الصينية، والتضامن الأفريقي الآسيوي.

أولا– العوامل الأيديولوجية:

يلعب العامل الأيديولوجي القائم على أساس الصراع الطبقي دورا رئيسا في تكييف السياسة الخارجية الصينية. فالصين ترى أن الوضع العالمي الواقعي، والتحليل الطبقي للتناقضات الأساسية في العالم المعاصر، يفرضان خطا معينا للحركة الشيوعية العالمية موجّها ضد الاستراتيجية العالمية المعادية للثورة بقيادة الاستعمار الأمريكي. وأساس هذا التحليل من وجهة نظر الصين الظروف التي سادت العالم منذ الحرب العالمية الثانية، وأهمها تعاظم قوى المعسكر الاشتراكي، وحلول الاستعمار الأمريكي محل القوى الفاشية ومحاولته إقامة إمبراطورية عالمية، وانتقال المركز الثوري الحقيقي إلى مناطق آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، نظرا لتجمع مختلف أنواع التناقضات المعاصرة في هذه البلاد.

ومن أجل ذلك فإن ميزان القوى العالمية لا يتحدد فقط نتيجة للصراع بين النظامين الاشتراكي والرأسمالي، ولكن يتحدد أيضا نتيجة الصراع الثوري ضد الاستعمار في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وبناء عليه يجب دعم وتأييد الثورة في هذه البلاد. وحسب المفهوم الصيني فإن آسيا وأفريقيا وأمريكا

[1] المصدر نفسه.

اللاتينية هي ريف العالم بينما البلاد الغربية الرأسمالية هي المدن. وكما نجحت الثورة الصينية بحصار الريف الصيني الثائر لمدنه الواقعة في قبضة القوة الاستعمارية الأجنبية والرجعية المحلية عن طريق الحرب الثورية المسلحة والعنيفة، فإن الطريق الوحيد لنجاح ثورات شعوب العالم الثالث إنما يكون بحصار ريف العالم لمدنه، أي حصار البلاد الرأسمالية في الغرب بواسطة الثورات المسلحة في القارات الثلاث. معنى ذلك أن القضاء على الإمبريالية وتحقيق تقدم دول العالم الثالث يتم فقط عن طريق شن ثورات عالمية أساسها العنف المسلح.[١] لهذا ترى الصين أن إيقاف الحروب الاستعمارية ضد حركات التحرر الوطني لا يكون إلا بالتأييد التام للحركات الثورية وتحريك الجماهير في كل مكان من العالم في نضال طويل الأمد ضد الإمبريالية. يترتب على هذه الأيديولوجية التي تركز على أهمية حركات التحرر الوطني، عدة نتائج هامة بخصوص القضية الفلسطينية، وأهمها:

١- تأييد الصين الشعبية للكفاح الفلسطيني المسلح، على أساس أنه جزء من حركة الثورة العالمية الهادفة إلى إضعاف الاستعمار العالمي الذى تتزعمه الولايات المتحدة. وقد عبر عن ذلك مصدر صيني بقوله إن كفاح الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى ضد الاستعمار الأمريكي وإسرائيل، هو جزء لا يتجزأ من الكفاح الثوري العالمي.[٢]

٢- الحرب الثورية في فلسطين نموذج للمفهوم الصيني عن محاصرة الريف الثوري الفلسطيني لمدن العالم (إسرائيل). بل إن هناك دراسات نشرت في بكين توضح مدى تأثر الثورة الفلسطينية بتعاليم ماو، وبالذات بصدد حرب الشعب الثورية العنيفة، ومحاولة الربط أيديولوجيا بين الثورة الفلسطينية وأفكار ماو.[٣]

ثانيا– العوامل السياسية:

تأثرت السياسة الصينية تجاه القضية الفلسطينية بالأسس العامة للسياسة الخارجية الصينية وبعلاقة الصين الشعبية مع بعض دول العالم، مع تفاوت تأثير هذه الأسس على القضية الفلسطينية. ولكن أهم هذه الأسس هي التالي:

١– مناهضة الولايات المتحدة الأمريكية:

كانت الصين الشعبية تعتبر الولايات المتحدة العمود الفقري للإمبريالية العالمية في هذه الفترة، وأنها العدو الرئيسي للصين في المجال الدولي. ويرجع ذلك إلى المواقف الأمريكية العدائية من الصين

---

[١] تصريحات ماو تسي دونغ(Mao Zedong)، المجلد التاسع، (بكين: دار النشر باللغات الاجنبية، ١٩٦٤)
https://sites.google.com/site/maoforarab/msw-v9/5

[٢] سليم، ١٩٧١، مصدر سابق.

[٣] هاشم بهبهاني، سياسة الصين الخارجية في العالم العربي ١٩٥٥-١٩٧٥، ترجمة سامي مسلم، (بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ط١، ١٩٨٤)، ص: ٧٤.

الشعبية كدعمها نظام شيانج كاي شيك في تايوان، واتباعها سياسة عزل الصين الشعبية عن العالم الخارجي، والتنديد بنظامها، وتدخلها العسكري في كوريا وفيتنام. كل ذلك جعل النضال ضد الولايات المتحدة في كل مكان يمثل الأولوية المطلقة في السياسة الخارجية الصينية، حيث قال ماو تسي دونغ(Mao Zedong): "يا شعوب العالم اتحدوا واهزموا المعتدين الأمريكيين وجميع كلابهم التابعة."[١]

وانعكست مناهضة الإمبريالية على السياسة الصينية تجاه إسرائيل. وكان مبعثها الرئيسي أن إسرائيل قاعدة الإمبريالية الأمريكية في الشرق الأوسط تهدد حركات التحرر الوطني العربية، وهي أداة لهذه الإمبريالية. فيقول ماو تسي دونغ(Mao Zedong) في هذا الصدد: "إن الإمبريالية الأمريكية هي التي خلقت إسرائيل؛ لأنها تخشى العرب"، وقال شو ان لاي رئيس وزراء الصين: "إن إسرائيل هي قاعدة للإمبريالية الغربية" ويضيف "أن إسرائيل هي مثال نموذجي لمحاولة الولايات المتحدة تهديد السلام والأمن في العالم ودعم الاستعمار الجديد في الشرق الأوسط واستعباد شعوبه و خاصة الشعب العربي الفلسطيني."[٢] وهكذا فإن كل البيانات والتصريحات الصينية تؤكد باستمرار أن الولايات المتحدة هي العدو الأول الذي ينبغي على الشعب الفلسطيني محاربته؛ لأن إسرائيل ليست إلا أداتها، وأن القضاء على الأداة يتطلب إضعاف الأصل أولا.

٢- شجب الأمم المتحدة:

لم تستطِع الصين الشعبية الحصول على مقعد جمهورية الصين في الأمم المتحدة ومؤسساتها، بسبب سياسة الولايات المتحدة المعادية للصين الشعبية وسيطرتها على القرار في الأمم المتحدة، ما منع انضمام الصين الشعبية للمؤسسة الدولية من ١٩٤٩-١٩٧١.[٣] كانت الصين الشعبية ترى أن الأمم المتحدة هي أداة تسيرها الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أغراضها، وأنها أداة هامة للاستعمار الجديد للتدخل في الشؤون الداخلية للدول المناهضة له ولممارسة العدوان عليها.

من هذه النقطة ينبثق شجب الصين الشعبية لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بفلسطين في هذه الفترة، وإدانتها لأي تسوية للقضية تتم في نطاق الأمم المتحدة؛ لأنها ستكون بمثابة محاباة للإمبريالية الأمريكية. فالبيان الصيني الفلسطيني الصادر من بكين في مارس سنة ١٩٦٥ أكّد من خلال إعلان الطرفين "أن السياسة الخاطئة التي انتهجتها منظمة الأمم المتحدة تجاه المسألة الفلسطينية خلال الست عشرة سنة الماضية فشلت في إعادة لاجئ عربي واحد إلى وطنه، وتبرهن الحقائق المتعلقة بالمسألة

---

[١] المصدر نفسه، ص: ٨٤.
[٢] سليم، ١٩٧١، مصدر سابق.
[٣] جعفر عبد السلام، "الوجود الصيني الجديد في الامم المتحدة"، القاهرة: مجلة السياسة الدولية، ١ يناير -١٩٧٢.
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=213360&eid=1032

الفلسطينية من جديد على أن منظمة الأمم قد أصبحت أداة للاستعمار الأمريكي وحليفة له في تنفيذ سياسته العدوانية الحربية."[١]

٣- توثيق أواصر التضامن الأفريقي الآسيوي:

إن معظم دول العالم الثالث التي تتمركز في آسيا وأفريقيا إضافة إلى أمريكا اللاتينية هي التي تريد مقاومة الإمبريالية والهيمنة، والصين تعتبر نفسها جزءًا من العالم الثالث.[٢] لذلك فهي تركز على أهمية حركات التحرر الوطني في بلاد العالم الثالث، وهي تعلِّق أهمية كبيرة على حركة التضامن الأفريقي الآسيوي نظرا لما يمكن أن تقوم به الصين الشعبية من دور في المحيط الدولي من خلال هذه الحركة. كما تعمل جاهدة على تنمية هذ الدور وتدعيمه. وقد انعكس هذا الموقف على السياسة الصينية تجاه قضية فلسطين من خلال اعتبار نضال الشعب العربي الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى ضد إسرائيل جزءًا لا يتجزأ من نضال الشعوب الآسيوية الأفريقية الأكبر ضد الاستعمار. إضافة إلى ذلك فان الدول العربية تشكل قوة هامة مؤثرة في حركة التضامن الأفريقي الآسيوي التي تسعى الصين لدعمها، ما يؤثِّر بالتالي على سياسة الصين إزاء القضايا العربية. أضف إلى ذلك أن حركة التضامن الأفريقي الآسيوي ذاتها تلعب دورا هاما في القضية الفلسطينية، على الأقل من خلال عزل إسرائيل عن حركة المجموعة الأفريقية الآسيوية الدولية وإدانتها المستمرة لإسرائيل في العديد من مؤتمراتها.[٣]

٤- توثيق العلاقات بين الصين الشعبية والدول العربية:

اعترفت إسرائيل بالصين الشعبية بعد إعلان قيامها عام ١٩٤٩م بشهور قليلة. ولكن الصين لم تبادل إسرائيل هذا الاعتراف على الرغم من عدم اعتراف الدول العربية بجمهورية الصين الشعبية إلا بعد عام ١٩٥٦م. قال ماو تسي دونغ(Mao Zedong): "إن الصين رفضت الاعتراف الإسرائيلي ورفضت الاعتراف بإسرائيل؛ لأننا علمنا أن الأمة العربية كلها ضد إسرائيل، ونحن من جانبنا لا يمكن أن نعترف بإسرائيل؛ لأنها قاعدة للإمبريالية الأمريكية والبريطانية والفرنسية والألمانية الغربية."[٤] وهذا يدل أن القضية الفلسطينية هي قضية العرب وأن المدخل الأهم للأمة العربية يكون من خلال قضيتهم المركزية وهي قضية فلسطين. وقد بدأت العلاقات بين الصين الشعبية والدول العربية تتوطد ابتداء من مؤتمر باندونج سنة ١٩٥٥ الذى يعد بمثابة اللقاء الحقيقي بين الصين الشعبية والبلاد العربية، وبالذات بعد لقاء شو ان لاي(Zhōu Ēnlái)بالرئيس جمال عبد الناصر، وهو اللقاء الذي كان حاسما في تطور العلاقات الصينية العربية. يؤكد ذلك شو ان لاي، إذ إنه كتب تقريرا بعد انتهاء

[١] سليم، ١٩٧١، مصدر سابق.
[٢] بهبهاني، مصدر سابق، ص: ٢١.
[٣] سليم، ١٩٧١، مصدر سابق.
[٤] بهبهاني، مصدر سابق، ص: ٥٢.

مؤتمر باندونج بعنوان مقابلة مع جمال عبد الناصر أورد فيه تحليلا لطبيعة حركة التحرر العربية وأوصى بضرورة مساندتها لسببين هما: أن انتصار القوى الوطنية في الشرق الأوسط هو في مصلحة المعسكر الاشتراكي؛ لأنه سوف يعرقل محاولة الاستعمار الغربي تطويق المعسكر الاشتراكي بالقواعد الذرية، كما أن التيار الوطني هو القوة المقبلة في الشرق الأوسط ويجب أن نتقارب معها على الفور.[١] بعد ذلك تطورت العلاقات الصينية العربية على جميع المستويات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية، حيث توالت الاعترافات العربية بجمهورية الصين الشعبية، وتم عقد عدة اتفاقيات اقتصادية وتجارية، وقدمت الصين عدة منح وقروض لبعض الدول العربية.

كان هذا الاهتمام بسبب معرفة الصين للأهمية الكبيرة للدول العربية، حيث تَعتبر الصين أن للمنطقة العربية أهمية استراتيجية مبنية على عدة عوامل:

أولها: الموقع الجغرافي الذي يعتبر مهما لأمن المعسكر الاشتراكي. فقد صرح شو ان لاي(Zhōu Ēnlái)في أكتوبر سنة ١٩٥٨ لوفد عراقي بأن مطمح الصين الشعبية الوحيد في مؤازرتها وتأييدها ومساعدتها للأمة العربية هو ألا تتخذ من أرض البلاد العربية مرة أخرى قواعد عسكرية للمستعمرين الغربيين ليهددوا بها دول المعسكر الاشتراكي. بينما يؤكد السوفيتي ديمتري فولسكي أن اجتهاد الصين لإيجاد منفذ لها في الشرق الأوسط، والرغبة في إيجاد وسيلة للتوغل في البحر الأحمر، وإنشاء شبكة اتصالات تكون لها أهميتها عندما يعاد فتح قناة السويس، هو الذي يدعو الصين للاهتمام بالشرق الأوسط. ويدلل على ذلك بتصريح ماو تسي دونغ لأحد الوفود العربية سنة ١٩٦٥ أن الشرق الأوسط هو الباب الذي يفتح على القارة الآسيوية بينما الصين هي مؤخرة القارة. ويؤيد موشى سنية الأمين العام للحزب الشيوعي الإسرائيلي التحليل السوفييتي في هذه النقطة، ويعتقد أن التأييد الصيني للعرب بصدد القضية الفلسطينية يرجع إلى سعي الصين لمدِّ جذورها في المنطقة (الشرق الأوسط) التي ليس لها موقع نافذ فيها[٢].

وثانيها: هو رغبة الصين في الحصول على البترول والمواد الخام الهامة وقد حصلت عليها فعلا من دول الشرق الأوسط وهذا ما يفسر الاهتمام والتأييد.[٣]

وثالثها: هو تشتيت قوى الولايات المتحدة عن طريق إدخالها في صراعات متعددة في مناطق متعددة منها المنطقة العربية.[٤]

٥- أثر المواقف الإسرائيلية المعادية للصين:

---

[١] سليم، ١٩٧١، مصدر سابق.
[٢] المصدر نفسه.
[٣] المصدر نفسه.
[٤] المصدر نفسه.

يعتبر الدور الإسرائيلي المؤيد للاستعمار الذي تمارسه إسرائيل في آسيا، وعلاقاتها بالدول المعادية للصين الشعبية في جنوب شرقي آسيا مثل: كوريا الجنوبية وفيتنام الجنوبية ولاوس وتايلاند، بالإضافة إلى عرضها مساعدة الهند في حماية حدودها بعد الحرب الصينية الهندية عام ١٩٦٢م، إضافة إلى التعاون مع حكومة تايوان، أحد الأسباب الرئيسة الكامنة وراء الشجب الصيني للوجود الإسرائيلي.[١]

٦- أثر العلاقات الصينية السوفيتية:

لقد كان للتغير في العلاقات الصينية السوفييتية أثر كبير على السياسة الخارجية الصينية وبالتالي على سياستها تجاه القضية الفلسطينية. وسيظهر هذا التأثير في مراحل العلاقات الصينية الفلسطينية، تبعا لتطور العلاقات الصينية السوفييتية.[٢]

ثالثا- بعض الاعتبارات الأخرى[٣]:

من المفيد أن نتبين ما إذا كان هناك تأثير للأقلية الإسلامية الصينية، والأقلية اليهودية الصينية، والأحزاب الشيوعية العربية على السياسة الصينية إزاء قضية فلسطين.

الأقلية الإسلامية الصينية يقدر عددها بنحو ١٠ مليون نسمة (تقدير ١٩٤٩م)، واصبح لها مناطق حكم ذاتي بعد عام ١٩٤٩م، وكان لها نحو ٤١ عضوًا في الدورة الأولى للمجلس الوطني لنواب الشعب. ومن الجدير ذكره أن تأثير هذه الأقلية قد ازدهر في عهد حكم الجمهورية الصينية منذ ١٩١١. وكانت لها اهتماماتها بالقضية الفلسطينية، إذ إن وفدا إسلاميا صينيا حضر المؤتمر البرلماني العالمي للبلاد العربية والإسلامية للدفاع عن فلسطين الذي عقد في القاهرة في أكتوبر سنة ١٩٣٨، وطالب الوفد في المؤتمر بإلغاء الانتداب البريطاني على فلسطين وإعلان استقلالها. ولكن تأثير الأقلية الإسلامية الصينية على سياسة الصين الشعبية إزاء قضية فلسطين أو غيرها لم يكن تأثيرا ملموسا.

أما الأقلية اليهودية الصينية، فإن عددها محدود جدا خاصة أن معظمهم قد هاجر إلى الولايات المتحدة وإسرائيل بعد عام ١٩٤٨. وحاليا لا توجد في الصين جالية يهودية منظمة يمكنها أن تلعب دورا واضحا. وبذلك يمكن القول إنه لا يوجد أي تأثير يهودي داخلي على السياسة الخارجية للصين الشعبية، علما أن السياسة الصينية إزاء قضية فلسطين لا تنبع من أي عداء لليهود ولليهودية كدين، فقد شجب ماو تسي دونغ(Mao Zedong) الحكومة البولندية القائمة عام ١٩٣٨م بسبب اضطهادها للأقلية اليهودية البولندية.

---

[١] المصدر نفسه.
[٢] المصدر نفسه.
[٣] المصدر نفسه.

أما الأحزاب الشيوعية العربية فالصين الشعبية كانت تفصل ما بين سياستها إزاء القضية الفلسطينية وبين علاقاتها بالأحزاب الشيوعية، سواء أكان ذلك في العالم العربي أو في إسرائيل. فالملاحظ أن علاقات الصين بهذه الأحزاب كانت سيئة لوقوف أغلبها إلى جانب الاتحاد السوفييتي، (ومنها الحزب الشيوعي الإسرائيلي وحزب راكاح الشيوعي في إسرائيل)، باستثناء حزب صغير في لبنان كان يسمى حزب الثورة الاجتماعية. وآخر مظاهر هذه العلاقات السيئة إصدار هذه الأحزاب بيانات وتصريحات تشجب فيها الثورة الثقافية في الصين الشعبية.

وبالعودة إلى الحديث عن الفترة التي امتدت من ١٩٤٩م – ١٩٦٤م، فسوف تقسم إلى مرحلتين: الأولى تلك التي سبقت انعقاد مؤتمر باندونج للدول غير المنحازة عام ١٩٥٥م، والثانية تلك التي تلت مؤتمر باندونج واستمرت حتى بداية العلاقات الصينية– الفلسطينية المباشرة عام ١٩٦٤م.

المرحلة الأولى: القضية الفلسطينية خارج الاهتمامات الصينية (١٩٤٩–١٩٥٥):

ذكرنا سابقا أنه لم يتبلور كيان سياسي فلسطيني مستقل في هذه الفترة، وبالتالي لا توجد علاقات صينية مع الفلسطينيين بشكل منفصل، بل كان التفاعل الصيني مع القضايا العربية بشكل عام بما فيها القضية الفلسطينية. وقبل عام ١٩٤٩ كانت العلاقات الصينية العربية من خلال حكومة الجمهورية الصينية (حكومة شيانغ كاي تشيك). وبعد انتصار الحزب الشيوعي الصيني وانتقال نظام شيانغ كاي تشيك إلى تايوان، لم تعترف الحكومات العربية بحكومة الصين الشعبية، وبقيت متمسكة بعلاقاتها مع حكومة تايوان معتبرة إياها الحكومة الشرعية الممثلة للشعب الصيني. باستثناء بعض الأحزاب الشيوعية العربية التي اعترفت بحكومة جمهورية الصين الشعبية، حيث أرسلت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الجزائري في ٩ أكتوبر ١٩٤٩ إلى الرئيس ماو تسي دونغ(Mao Zedong) برقية تهنئة بتأسيس جمهورية الصين الشعبية، كما أرسل كل من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التونسي واللجنة المركزية للحزب الشيوعي المغربي يوم ١٥ أكتوبر ١٩٤٩م رسالة تهنئة بتأسيس جمهورية الصين الشعبية.[١] ولكنْ بالمقابل بادرت إسرائيل في ٩ يناير ١٩٥٠م بالاعتراف بجمهورية الصين الشعبية، وقد أرسل لها ماو تسي دونغ(Mao Zedong) كتاب شكر على هذا الاعتراف. ولكنّ إسرائيل في هذه المرحلة لم تكن معنية بإقامة علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية خوفا من الغضب الأمريكي، مع أنه لم يكن هناك ممانعة صينية جدية لتبادل العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل. إلا أن هذه الفرصة التي أضاعتها إسرائيل لم تعد متاحة بعد هذه الفترة.[٢]

---

[١] فايزة كاب، "العلاقات الصينية – العربية بين الماضي والحاضر"، بكين: صحيفة الشعب اليومية، مارس –٢٠١٠.
http://arabic.people.com.cn/99002/99408/6913614.html

[٢] محمد خير الوادي، العلاقات الصينية الاسرائيلية: الحسابات الباردة، (بيروت: دار الفارابي، ط١، ٢٠١٢)، ص:٥٤.

لم يخلُ الموقف العربي من الإيجابيات تجاه الصين الشعبية، فقد امتنعت كل من مصر، والمملكة العربية السعودية، وسوريا، واليمن عن التصويت في الجمعية العامة للامم المتحدة على قرار الولايات المتحدة الأمريكية بالافتراء على الصين بأنها معتدية على كوريا الجنوبية و قوات الامم المتحدة (اثناء الحرب الكورية)، القرار الذي أعلن يوم ١ فبراير ١٩٥١ في مقر الأمم المتحدة، وفي ١ يناير ١٩٥٢ أرسل شوان لان وزير الخارجية الصيني آنذاك برقية تهنئة إلى نظيره الليبي بمناسبة استقلال ليبيا.[١]

لم تكن القيادات الصينية مهتمة بالقضية الفلسطينية في هذه الفترة. ففي المؤتمر السابع لنقابات العمال لكل الصين الذي عقد في بكين سنة ١٩٥٣ والذي أثيرت فيه كافة القضايا الدولية الرئيسية في ذلك الحين لم يُشِرْ فيه من قريب أو بعيد إلى القضية الفلسطينية أو إلى إسرائيل. إضافة إلى أن شو ان لاي(Zhōu Ēnlái)رئيس وزراء الصين صرح في مؤتمر باندونج سنة ١٩٥٥ أنه لم يدرس قرارات الأمم المتحدة بصدد فلسطين.[٢]

المرحلة الثانية: مرحلة الاحتكاك الصيني الأولى بالقضية الفلسطينية (١٩٥٥ – ١٩٦٤):

كانت الصين الشعبية في هذه الفترة تسعى جاهدة للحصول على اعتراف دول العالم بها. وجاء مؤتمر باندونج بمثابة فرصة لا تعوض لتوثيق علاقاتها مع بعض دول العالم. أما بالنسبة للعرب فقد كان هذا المؤتمر أيضا فرصة مهمة لشرح تفاصيل القضية الفلسطينية وبيان الحقوق العربية في أرض فلسطين للدول المشاركة في هذا المؤتمر. بناء على تفويض الجامعة العربية للأنظمة العربية للقيام بهذا الدور. أما بخصوص إسرائيل فقد كان الموقف الصيني منها مشابها لموقف الاتحاد السوفييتي من حيث المبدأ، أي أن الصين على الرغم من اعتبارها إسرائيل قاعدة للإمبريالية في الشرق الأوسط إلا أن هذا الاعتبار كان سببه سيطرة الإمبرياليين على الحكم فيها، ولكن يمكن لهذه النظرة أن تختلف في حال سيطرت الأحزاب التقدمية الإسرائيلية على الحكم فيها خاصة حزب ماكي* الذي اعتبرته الصين أنه الوحيد القادر على تحرير إسرائيل من تحالفها الغربي وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.[٣]

ويعتبر مؤتمر باندونج بمثابة نقطة الالتقاء الحقيقية بين الصين الشعبية والقضية الفلسطينية، إذ إن الوفد المصري في المؤتمر قدّم تحليلا لطبيعة القضية الفلسطينية لشو ان لاي(Zhōu Ēnlái)الذي أبدى اقتناعه بعدالة المطالب العربية. أما الوفد السوري ومن خلال أحمد الشقيري* الذي أصبح لاحقا

---

[١] بهبهاني، مصدر سابق، ص: ٢٩.
[٢] المصدر نفسه، ص: ٢٨.
[٣] المصدر نفسه، ص: ٢٩.

- الحزب الشيوعي الاسرائيلي (ماكي). تُرد جذوره إلى الحزب الشيوعي الفلسطيني الذي تأسس في ثلاثينيات القرن العشرين تم تأسيسه في عام 1919 من اتحاد من تبقى من أعضاء عصبة التحرر الوطني في إسرائيل مع ما كان يسمى بالحزب الشيوعي الأرض-إسرائيلي، وهو حزب معادٍ للصهيونية وينادي بحل دولتين لشعبين.
- حسب ما افاد د سامي مسلم(قائم بأعمال سفير م ت ف في الصين ١٩٧٨-١٩٨٠، و المدير الاسبق لمكتب ابو عمار) في نقاش بتاريخ ٢١-١٢-٢٠١٤ ان احمد الشقيري كان نائبا لرئيس الوفد السوري في مؤتمر باندونج وان امين الحسيني كان عضوا في وفد المملكة اليمنية وكان غياب فلسطين عن الخارطة السياسية هو الذي ادى بالوضع الى التشرذم.

أول رئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية، استطاع لقاء شو ان لاي(Zhōu Ēnlái)وشرح تفاصيل القضية الفلسطينية له. علما أنه كان هناك تخطيط من بعض الأنظمة العربية لعدم طرح القضية الفلسطينية في المؤتمر بناء على ما ورد في مذكرات الشقيري.[١]

وكانت نتيجة الجهود المصرية والسورية في إقناع شو ان لاي(Zhōu Ēnlái)بعدالة المطالب العربية واضحة في المناقشات التي دارت داخل اللجنة المتفرعة عن اللجنة السياسية والمختصة بمناقشة قضية فلسطين. فقد أيّدت الصين مشروع القرار الأفغاني الذي يطالب بتأييد حقوق العرب في فلسطين، ويطلب تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين من حيث المبدأ. ولكن شو ألح في اتخاذ صياغة أقوى، واقترح توجيه نداء عالمي بشأن اللاجئين العرب بدلا من الاعتماد على بحث قرارات الأمم المتحدة. كما اقترح إضافة الجملة التالية إلى مشروع القرار الأفغاني وهي بشرط استبعاد كل تدخل من الخارج، مشيرا بذلك إلى أن مشكلة فلسطين ناجمة عن التدخل الأجنبي. وكانت وجهة نظره هي أنه ما دامت الوفود قد أقرّت بأن تدخل بعض الدول الكبرى هو الذي تسبب في الكوارث التي لحقت بالفلسطينيين، فمن المعقول أن ينص القرار على أن تأتي التسوية السلمية لمشكلة فلسطين دون تدخل من الخارج.[٢]

وكان الموقف المؤيد لحقوق اللاجئين الفلسطينيين على أساس أنها قضية حقوق إنسان، وليست مسألة تقرير مصير. إلا أن الموقف القوي من شو ان لاي(Zhōu Ēnlái)المؤيد لحقوق اللاجئين الفلسطينيين دفع الوفد السوري إلى تقديم الشكر بشكل رسمي للصين على ذلك.[٣]

ومن خلال مؤتمر باندونج استطاع كل من العرب والصينيين تحقيق عدد من الإنجازات التي كانوا يطمحون لتحقيقها، فقد كان المؤتمر بمثابة نجاح دبلوماسي كبير للصين، إذ مهد الطريق لاعتراف بعض الدول العربية بها. وبالنسبة للعرب فقد نجحوا في طرح القضية الفلسطينية والحصول على تأييد للحقوق العربية.

وبعد مؤتمر باندونج، تعزّزت معرفة الصين بالقضية الفلسطينية أكثر من خلال المؤتمر الذي عقدته منظمة تضامن الشعوب الأفرو– آسيوية في القاهرة عام ١٩٥٧م، حيث طرحت الوفود العربية تحت قيادة مصر القضية الفلسطينية، مبيّنة أبعادها الاستعمارية والتاريخية والإنسانية. وأكدت مصر أن

---

[١] المصدر نفسه.

[٢] Yitzhak Shichor, "The Palestinian's and China's foreign policy", Dimensions of China's Foreign Relations, (New York :Praeger Publisher, 1977), p :159.

[٣] بهبهاني، مصدر سابق، ص:٣٠.

وجود إسرائيل يهدد سلام وأمن شعوب الشرق الأوسط والسلام العالمي. لذلك بدأت الصين تدرك تعقيدات القضية الفلسطينية.[١]

وبدأت المساعدات الصينية المباشرة للاجئين الفلسطينيين في أواخر ١٩٦٠م، حيث لبّت الصين دعوة المشير عبد الحكيم عامر لزيارة المخيمات الفلسطينية. وفي أكتوبر ١٩٦٠م تبرعت بعثة صداقة عسكرية صينية بمبلغ ثلاثين ألف ليرة سورية لمخيم اللاجئين الفلسطينيين في دمشق.[٢]

وبعد عام ١٩٦٠م خرج النزاع الصيني – السوفييتي إلى العلن. فكان لذلك أثره على السياسة الصينية. فقد حاولت الصين تأكيد وجودها على الساحة الدولية، خاصة في آسيا وأفريقيا. وخلال جولة لشو ان لاي(Zhōu Ēnlái)على رأس وفد رفيع المستوى في عشر دول افريقية، خمسة منها عربية، استمرت من (١٤– ديسمبر–١٩٦٣م إلى ١٤ – فبراير – ١٩٦٤م)، كانت محطته الأولى القاهرة التي أعلن فيها البيان المشترك الذي جاء فيه "إن الجانب الصيني أعلن تأييده الكامل لشعب فلسطين في استعادة حقوقه المشروعة وبالعودة إلى وطنه."[٣] وكانت المحطة الثانية في الجزائر، حيث كانت تربط الدولتين علاقات مميزة، وصدر فيها بيان مشترك جاء فيه "إن الحكومتين الصينية والجزائرية تؤكدان تأييدهما دون تحفظ للشعب الفلسطيني ولاستعادة حقوقه المشروعة."[٤]

وبعد هذا يمكن القول إن السياسة الخارجية الصينية في هذه المرحلة قد تأثرت بالعلاقات الصينية – السوفييتية، حيت كانت في بدايتها ولغاية عام ١٩٦٠م مطابقة للسياسة السوفييتية. ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال عدة مواقف: أوّلها أن الصين لم تكن في البداية ترفض الاعتراف بإسرائيل من حيث المبدأ، حيث جرى استقبال أكثر من وفد إسرائيلي في الصين الشعبية، وإجراء عدة مباحثات مباشرة أو غير مباشرة، ولكن الظروف الدولية، والمواقف الإسرائيلية من قضايا تخص الصين وقتها مثل الحرب الكورية، حالت دون اعتراف الصين بإسرائيل.[٥] وثانيها أن الصين كانت تؤيد وجهة نظر السوفييت في التسوية السلمية للقضية الفلسطينية.[٦] وثالثها موقف الوفد الصيني لمؤتمر الحقوقيين الآسيوي الأفريقي المنعقد في دمشق في نوفمبر ١٩٥٧م الذي عارض إصدار أي قرار يستنكر نوايا إسرائيل العدوانية. ولكنه وافق بعد كلمة رئيس الوفد السوفييتي الذي أيد القرار. ويمكن القول إن السياسة الصينية في هذه الفترة تبلورت في خطين: الأول يهدف إلى تحسين علاقات الصين الشعبية

[١] المصدر نفسه، ص:٣٢.
[٢] المصدر نفسه، ص : ٣٣.
[٣] المصدر نفسه، ص: ٣٤.
[٤] المصدر نفسه، ص: ٣٥.
[٥] الوادي، ٢٠١٢، مصدر سابق، ص: ٥٩-٦٨.
[٦] بهبهاني، مصدر سابق، ص: ٣٦.

بدول الشرق الأوسط، والثاني يهدف إلى إحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط دون أي تدخل خارجي (والمقصود هنا هو التدخل الأمريكي).[1]

وبعد عام ١٩٦٠م ومع ظهور الخلاف الصيني – السوفييتي، بدأت السياسة الخارجية الصينية تتغير بحيث تثبت وجودها كدولة مستقلة وغير تابعة للاتحاد السوفييتي، وظهر ذلك جليا من خلال البيانات المشتركة مع الدول العربية التي صدرت أثناء جولة شو ان لاي(Zhōu Ēnlái) الأفريقية.

يبقى هنا توضيح أن بداية العلاقات المباشرة بين الفلسطينيين والصينيين، كانت من خلال مكتب حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) في الجزائر.[2] إضافة إلى اللقاء الأول بين أحمد الشقيري و شو ان لاي(Zhōu Ēnlái) في مؤتمر باندونج.

المطلب الثاني: بداية العلاقات الصينية – الفلسطينية المباشرة (١٩٦٤م)

كان للنكبة التي لحقت بالشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨م آثار سلبية غاية في الصعوبة على العرب عامة، ولكن سلبياتها على الفلسطينيين كانت أصعب من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية. فأصبح هؤلاء الناس يبحثون بشتى الطرق والوسائل عن كل ما يمكنهم من تحرير أرضهم ووطنهم. فظهرت عند أبناء الشعب الفلسطيني عدة توجهات، بعضها كان يرى أن تكاثف العرب وتوحدهم هي الطريقة الأنسب والأسرع لتحقيق النصر على إسرائيل وتحرير فلسطين، ولكن البعض الآخر اعتبر أن الأمة العربية تعاني من الفرقة نتيجة الخلافات الكثيرة بينها، وأن انتظار الوحدة العربية لتحرير فلسطين قد يحتاج إلى زمن طويل أو طويل جدا، فكانت وجهة نظرهم أن تشكيل مجموعات من الفدائيين الفلسطينيين والبدء بالكفاح المسلح هو الطريقة الأفضل، وأن هذه الطريقة قد تقود ليس فقط لتحرير فلسطين ولكنها قد تقود إلى الوحدة العربية. وأول من نادى بهذه الفكرة كانت حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح).[3]

تأسست حركة فتح على يد مجموعة من أبناء الشعب الفلسطيني في الشتات والقطاع، وهي أول من نادت بالكفاح المسلح، وبالرغم من المعيقات المتعددة التي واجهتها وأهمها الكاريزما الخاصة لجمال عبد الناصر الذي التفت حوله الجماهير العربية بما فيها الشعب الفلسطيني الذي كان منجذبا اكثر الى افكار عبد الناصر من أي اتجاه اخر. اضافة الى المعيق الثاني الذي تمثل بمحاربة الأنظمة العربية لأي تنظيم فلسطيني مستقل. ومع ذلك، فإن فتح استمرت، وأسست جناحها العسكري (العاصفة)،

[1] سليم، ١٩٧١، مصدر سابق.
[2] سامي مسلم، " تأسيس العلاقات الفلسطينية الصينية "، (بيروت: مؤسسة ياسر عرفات، الكتاب السنوي، ٢٠١١)، ص: ٨٣.
[3] بهبهاني، مصدر سابق، ص: ٣٩.

وافتتحت لها مكتبا في الجزائر، وابتدأت اتصالاتها الدبلوماسية من خلال هذا المكتب الذي كان يترأسه الأخ الشهيد خليل الوزير (أبو جهاد). وقد اعتبر أبو جهاد أن صداقة الجزائر للفلسطينيين أعطتهم مصداقية ثورية.[١]

أما بداية الاتصالات الفلسطينية مع الصين الشعبية فقد كانت من خلال خطّين: الأول كان من خلال حركة فتح، حيث وصل أول وفد فلسطيني فتحاوي إلى بكين في ١٧ آذار ١٩٦٤م، أما الخط الثاني فقد كان من خلال منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة أحمد الشقيري في ١٧ مارس ١٩٦٥م. ولكن بين وفد فتح ووفد (م ت ف)، كانت هناك زيارة لوفد من الاتحاد العام لطلبة فلسطين برئاسة تيسير قبعة في أغسطس ١٩٦٤م.[٢]

أولا– بداية فتح والصين الشعبية:

كانت بداية الاتصالات من خلال خليل الوزير (أبو جهاد) عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، في الجزائر مع البعثة الدبلوماسية لجمهورية الصين الشعبية، حيث طلب استقبال وفد من حركة فتح في الصين. فقد وصل أبو جهاد وأبو عمار (بأسماء مستعارة) إلى بكين في ١٧ آذار ١٩٦٤م، وكان الوفد يهدف إلى الدعم المعنوي والسياسي والمادي من الصين الشعبية. فطرحوا فكرة قيام حركة فتح بحرب شعبية ضد إسرائيل على غرار الحرب الصينية كما وردت في كتابات ماو تسي دونغ(Mao Zedong). ولكن الصينيين لم يكونوا مقتنعين بإمكانية فتح للقيام بمثل هذه الحرب، أو حتى إمكانيتها في الاستمرار والحفاظ على بقائها في منطقة بها أنظمة عربية متناقضة.[٣] وبالرغم من ذلك حققت الزيارة عدة إنجازات، أهمها:

١– الاتفاق على استمرار الاتصالات من خلال إرسال ضابط اتصال في بكين ولكن تحت غطاء مترجم للغة العربية ومدقق للنشرات العربية في وكالة أنباء الصين الجديدة.[٤]

٢–الوعد بإرسال الأسلحة بعد أن تكون فتح قد بدأت العمل المسلح، أو كما قال الأخ عباس زكي نقلا عن أبو عمار: "اذهبوا وأطلقوا أول رصاصة ثم عودوا إلينا وسنقف إلى جانبكم."[٥]

وكانت زيارة الوفد الثاني من فتح لبكين بالصدفة في أثناء عودته من كوريا الشمالية، حيث طلب من الأخ علي الحسن (أبو الأمين) البقاء في الصين بعض الوقت، وقد تم الاستفسار منه عن توجهات فتح الأيديولوجية، فكان رده أن فتح مقتنعة بما ورد في كتابات ماو تسي دونغ(Mao Zedong) عن

[١] مسلم، ٢٠١١، مصدر سابق، ص: ٨٣.
[٢] بهبهاني، مصدر سابق، ص: ٤٥.
[٣] مسلم، ٢٠١١، مصدر سابق، ص: ٨٥.
[٤] بهبهاني، مصدر سابق، ص: ٤٣.
[٥] مقابلة خاصة مع الاخ عباس زكي عضو اللجنة المركزية لحركة فتح و مفوض العلاقات العربية و الصين الشعبية، رام الله: ١٣-١٢-٢٠١٣م.

التناقض الذي يدعو إلى تجنب التناقضات الثانوية في سبيل النجاح في التناقض الرئيسي، وبالتالي فإن فتح معنية بالتفاف جميع الفلسطينيين حولها دون أن تخوض في التناقضات الثانوية الخاصة بالأيديولوجيا وغيرها. فوافق الصينيون على ذلك ولكنهم ألمحوا إلى ضرورة تأسيس حزب شيوعي.[١]

ثانيا- بداية العلاقة ما بين منظمة التحرير الفلسطينية والصين الشعبية:

جاءت فكرة تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية بعد قرار إسرائيل تحويل مياه نهر الأردن، من خلال مؤتمر القمة العربية المنعقد في القاهرة عام ١٩٦٤م للرد على الخطة الإسرائيلية، حيث قرّر المجتمعون أن تنظيم الشعب الفلسطيني سيمكنه من لعب دوره في تحرير بلاده. وقد تم تكليف أحمد الشقيري بعمل الإجراءات اللازمة لذلك، وتم انشاء المنظمة في مايو ١٩٦٤م.

ووجهت الصين الشعبية دعوة لـ(م ت ف) لزيارة بكين، فكانت زيارة أول وفد برئاسة أحمد الشقيري في ١٦ مارس ١٩٦٥م، وأجرى الوفد عدة مباحثات مع القادة الصينيين كانت مثمرة جدا. وحققت عدة إنجازات، أهمها:[٢]

١-اعترفت الصين الشعبية بـ(م ت ف) ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني، وتم فتح مكتب لـ(م ت ف) في بكين يتمتع بحصانة التمثيل الدبلوماسي للدول.
٢-تمّت الموافقة على تقديم مساعدات مالية وعسكرية وتدريب العسكريين الفلسطينيين في الصين.
٣-تم إقرار يوم ١٥ مايو (يوم النكبة) كيوم للتضامن مع الشعب الفلسطيني في الصين.

من خلال المقارنة البسيطة بين التفاعل الصيني مع بداية فتح و (م ت ف)، يمكن القول إن الميول الصيني كان لصالح (م ت ف)، و يظهر ذلك من خلال حفاوة الاستقبال، والاستجابة السريعة لطلبات الشقيري، وطبيعة اللقاءات والجولات التي نظمت للوفد في الصين، علما أن الطلبات التي قدمتها فتح كانت أقل من طلبات وفد المنظمة، وطروحاتها كانت أقرب إلى الأفكار الصينية، ومع ذلك فضل الصينيون التعامل من خلال (م ت ف) للعديد من الأسباب:[٣]

١- إن (م ت ف) تتمتع بقبول عند الأنظمة العربية، فإن قرار تأسيسها نتج عن مؤتمر قمة عربية وإن دعمها يمكن أن يحقق إنجازا للصين عند الأنظمة العربية.
٢- إن الالتفاف الجماهيري الفلسطيني في البداية كان حول المنظمة، فهي علنية ونشاطها علني، ولكن فتح لم تكن قد بدأت بنشاطها العسكري وكان عملها يسير بشكل سري.

---

[١] بهبهاني، مصدر سابق، ص: ٤٣.
[٢] مسلم، ٢٠١١، مصدر سابق، ص: ٨٦-٨٨.
[٣] بهبهاني، مصدر سابق، ص: ٤٠-٤٨

٣- كان لمنظمة التحرير كيان سياسي إذا ما قورن مع فتح.

وفيما بعد توالت الأحداث والتطورات وبدأت العمليات الفدائية لفتح تعطي تأثيرا شعبيا واسعا. وبدأت تتغير وجهات النظر الشعبية والعربية الرسمية من أحمد الشقيري وأسلوبه في إدارة المنظمة. وبدأت الفصائل الفلسطينية وعلى رأسها حركة فتح بالتغلغل داخل مؤسسات منظمة التحرير إلى أن أدت إلى استقالة الشقيري وسيطرة فتح على المنظمة، وانتخاب ياسر عرفات رئيسا للجنتها التنفيذية في المؤتمر الخامس شهر فبراير عام ١٩٦٩م.[١]

وأصبحت العلاقات الصينية الفلسطينية بشكل رئيسي من خلال منظمة التحرير التي تسيطر عليها فتح. ولكن لم يمنع هذا من استمرار العلاقات الصينية مع حركة فتح وتطورها. ولكن هذه العلاقات تعرضت للفتور في فترات معينة وتأثرت بمواقف فتح وتقاربها مع بعض الأطراف الدولية في هذه الفترة خاصة الاتحاد السوفييتي، ما فتح المجال لتطور العلاقات الصينية مع بعض الفصائل الفلسطينية الأخرى، مثل: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والصاعقة.[٢]

المطلب الثالث: تطور العلاقات الصينية الفلسطينية وتأثرها بأهم أحداث هذه المرحلة:

تطورت العلاقات الصينية- الفلسطينية في هذه الفترة على كافة الأصعدة والمستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية. وكان للأطراف الإقليمية والدولية تأثير على هذه العلاقات التي سيتم التطرق إليها في المبحث الثاني من هذا الفصل، ولكنّ هناك عددًا من الأحداث الداخلية في هذه الفترة التي أثّرت على العلاقات الصينية – الفلسطينية، أهمها:

أولا- الثورة الثقافية في الصين

ساد اعتقاد في الفترة ما بين ١٩٦٦-١٩٧٦م، بأن التخلف الفكري للمثقفين هو المعيق للبناء الاشتراكي، إذ كان لا بد من ثورة ثقافية كبرى لإزالة هذا العائق، وإزالة الفوارق بين طبقات المجتمع الصيني، وهذا لا يتم إلا بمشاركة المثقفين والعلماء مع العمال والفلاحين، ما أدّى إلى شل الاقتصاد الصيني، وازدياد الفجوة التقنية بين الصين والدول المتطورة، الأمر الذي أدّى إلى الإطاحة بعدد من القيادات الحزبية وتجريدها من مناصبها وسجن بعضها.[٣] أما على الصعيد الخارجي، فقد قلصت

[١] ايهاب فروانة، "منظمة التحرير الفلسطينية.. الأحزاب و الفصائل الفلسطينية"، رام الله: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفا، ٢٠٠٩. http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4321 .

[٢] بهبهاني، مصدر سابق، ص:١٢٠.

[٣] مصطفى السفاريني، ايامي في الصين، (بكين، ٢٠١٠)، نسخة الكترونية ، www.arabsino.com/book/life-in-china/ar/default.htm//:

الصين من نشاطها الخارجي، ومن بعثاتها الدبلوماسية، فسحبت معظم البعثات الدبلوماسية في الشرق الأوسط، و لم يبقَ منها إلا البعثة الدبلوماسية في القاهرة.[١]

كانت العلاقات الصينية– الفلسطينية أقوى من أي فترة اخرى. حيث تصاعدت فيها حدة الشعارات الصينية ضد الإمبريالية الأمريكية والتحريفية السوفييتية، وكان دعم حركة التحرر الفلسطينية يسير في نفس الاتجاه. وتواصل الدعم السياسي للقضية الفلسطينية والوقوف إلى جانبهم ضد إسرائيل والرجعيين العرب. مع إدانة أي حل سياسي للقضية الفلسطينية. إضافة إلى استمرار الدعم العسكري وتدريب كوادر حركة فتح، واستقبال نحو تسعة عشر وفدًا فلسطينيًّا في الصين خلال هذه الفترة.[٢]

وتطور المفهوم الصيني للقضية الفلسطينية سياسيًّا. فالحقوق المشروعة للشعب العربي حسب التعبير الصيني كانت تعني عودة الفلسطينيين إلى وطنهم، ولكنها تطورت لتعني القضاء على الكيان الإسرائيلي، حيث صرح شو ان لاي: "بأن إسرائيل قاعدة للاستعمار يجب العمل على تصفيتها ولو بالقوة."[٣]

ثانيا– حرب حزيران ١٩٦٧:

دعت الصين سوريا لمحاربة إسرائيل، بعد أن قامت بقصف قرية السموع جنوب الضفة الغربية، ثم جاءت حرب حزيران، حيث تمكنت إسرائيل من إلحاق الهزيمة بالجيوش العربية (مصر وسوريا والأردن). ومع احتلال مناطق واسعة من الأراضي العربية، أدانت الصين الاعتداءات الإسرائيلية واعتبرتها مدعومة من أمريكا. وفي الوقت نفسه استغلت هذه الحرب لتوضح موقف الاتحاد السوفييتي المتخاذل مع العرب الذين يعتبرونه حليفا لهم، وحاولت أن توضح للعرب أنها هي الرفيق الذي لا يخون.

وقد صرحت بعض المصادر الدبلوماسية أن الصين عرضت على مصر وسوريا تقديم أسلحة نووية لمساعدتها في استعادة الأراضي المحتلة.[٤] أما فلسطينيا فقد ساعدت نتائج الحرب على بروز الفصائل الفدائية بقوة على الساحة الإقليمية وبخاصة حركة فتح. وأصبحت هذه الهزيمة دليلا على أن الطريقة الأمثل لمحاربة إسرائيل هي الحرب الغوار الشعبية، على غرار الحرب الصينية. واتّبعت فتح الأسلوب الذي لقي دعما و تأييدا من الصينيين، حيث كثّفت هجماتها الفدائية على إسرائيل، واستمرت في تنظيم الشعب الفلسطيني في الشتات.

---

[١] محمد خير الوادي، اضاءات على السياسة الصينية الخارجية، (بيروت: الاهالي للطباعة و النشر و التوزيع، ط١، ٢٠٠٥)، ص: ١٤٧.
[٢] بهبهاني، مصدر سابق، ص: ٥٨-١٣٦.
[٣] سليم، ١٩٧١، مصدر سابق.
[٤] المصدر نفسه.

كانت الصين المصدر الرئيس لسلاح الفدائيين، وإحدى أهم قواعد التدريب لكوادر فتح.[1] أما سياسيا فتوافقت وجهات النظر الصينية والفلسطينية بخصوص اعتبار الحل السلمي حسب قرار ٢٤٢ هو نتاج صفقة أمريكية – سوفييتية جديدة تم رفضها.

ثالثا– حرب أيلول ١٩٧٠م

كانت حرب أيلول عبارة عن حلقة في سلسلة حلقات محاربة وقمع قوات المقاومة الفلسطينية. حيث سبقها عدة أحداث في لبنان (بين المقاومة والجيش اللبناني). وفي الأردن مع الجيش الأردني. إلى أن وصلت الأحداث إلى قمتها بالمعركة الفاصلة وإنهاء وجود المقاومة الفلسطينية على الأراضي الأردنية في أيلول الأسود. ثم تبعها حلقات من المواجهة مع الجيش السوري، وتبعها المواجهة مع حزب الكتائب في لبنان، ومن ثم حرب المخيمات التي استمرت سنوات. إلى أن استقر الأمر في النهاية بالمقاومة الفلسطينية في تونس حتى عودة ياسر عرفات وبعض القيادات الفلسطينية إلى غزة بعد اتفاقية أوسلو.

وفيما يخص العلاقات الصينية– الفلسطينية، فقد أدانت الصين بشدة الهجمة الأردنية على قوات المقاومة الفلسطينية، واعتبرتها قوات رجعية تنفّذ المخططات الأمريكية لإنهاء المقاومة الفلسطينية وإجبار الفلسطينيين على القبول بالحل السياسي. لكن بعد حرب أيلول الأسود، غيرت الصين من استراتيجيتها في التعامل مع المقاومة الفلسطينية، فقد اعتبرت أن الاعتماد على فصيل واحد مهما كان قويا من فصائل المقاومة الفلسطينية ليس بالأمر السليم خاصة مع الانتباه إلى تقارب فتح مع السوفييت. لذلك وجهت دعوة لـ(م ت ف) لحضور أسبوع التضامن مع فلسطين الذي أقيم في الأسبوع الأول من شهر مايو، وكان الوفد يضم ممثلين عن فتح والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية. وخلال هذه الزيارة أوصل الصينيون رسالتهم التي احتوت على ثلاث نقاط رئيسة هي:[2]

١– قرار توسيع الدعم الصيني ليشمل جميع الفصائل الفلسطينية المقاومة وليس فتح فقط، بحيث يتم إرسال السلاح باسم عرفات بصفته رئيس اللجنة التنفيذية لـ(م ت ف)، ويتولّى توزيعه على الفصائل.
٢– التنبيه على ضرورة وحدة حركة المقاومة الفلسطينية وعدم تشتتها.
٣– بعد أيلول الأسود يجب على المقاومة الفلسطينية أن تتوقع المزيد من المشاكل مع الأنظمة العربية، وأن تأخذ ذلك بعين الاعتبار في مخططاتها المستقبلية.

[1] بهبهاني، مصدر سابق، ص: ٥٩.
[2] المصدر نفسه، ص: ٩٧.

رابعا– دخول الصين الشعبية الأمم المتحدة في أكتوبر ١٩٧١م

في الخامس والعشرين من أكتوبر عام ١٩٧١م تم قبول جمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الصيني. ومن جهتها ساهمت الدول العربية بإنجاح هذا القرار، فقد صوّتت ١١ دولة مع قبولها وامتنعت ٤ عن التصويت وعارضت المملكة العربية السعودية القرار. ولم تتراجع الصين عن موقفها الداعم للقضية الفلسطينية في الأمم المتحدة، حيث قال تشياو كوان هوا(QIAO GUAN HUA) مندوب الصين في الأمم المتحدة في أول خطاب له: "إن جوهر مسألة الشرق الأوسط هو العدوان ضد الشعب الفلسطيني والشعب العربي من قبل الصهيونية الإسرائيلية بدعم وتشجيع من جانب الدول العظمى. وإن حكومة وشعب الصين يؤيدان بحزم الشعبين الفلسطيني والعربي في نضالهما العادل ضد العدوان... إن الحكومة الصينية تعتقد أنه على جميع الدول والشعوب المحبة للسلام والعدالة واجب تأييد نضال الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى، وليس لأحد الحق في عقد صفقات سياسية خلف ظهورهم لمقايضة حقهم في الوجود ومصالحهم الوطنية."[١]

ولكن تأثر فيما بعد تصويت الصين في مجلس الأمن والجمعية العامة بانقسام الموقف العربي حول الموضوع المقترح للتصويت، ولكن حدد المبعوث الصيني موقف حكومته من ثلاث قضايا:[٢]

١– نعطي الأهمية الأولى للفلسطينيين في نضالهم الطويل لكسب حقوقهم المشروعة واستعادة بلادهم بحرب التحرير، ثم يأتي دعم البلدان العربية لتحرير أراضيها.
٢– نعارض قرار ٢٤٢ وأي مشروع قرار مبني عليه.
٣– الأهمية الأولى لرأي الدول العربية التقدمية في أي مشرع قرار ولكن إذا اتفقت الدول العربية فسوف نؤيد دون تحفظ.

خامسا– حرب أكتوبر ١٩٧٣م

تدهورت العلاقات المصرية السوفييتية في النصف الثاني من عام ١٩٧٢م، فغير السوفييت من سياستهم وقرروا التعامل مع الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني (م ت ف)، وأصبحت المدخل السوفييتي البديل عن مصر للمنطقة. وتمّت دعوة عرفات على رأس وفد من (م ت ف) لزيارة موسكو، وكانت هذه بداية التقارب السوفييتي مع (م ت ف) وبداية الانزعاج الصيني من (م ت ف) ومن فتح على وجه الخصوص. ثم جاءت حرب اكتوبر التي حقق فيها الجيش المصري انتصارا على الجيش الاسرائيلي، مما ادى الى نوع من التوازن العسكري في المنطقة خلال هذه الفترة. وركّز الصينيون قبل

[١] ذياب اللوح، "موجز عن تاريخ العلاقات الفلسطينية-الصينية"، موقع فتح اليوم، ٩-١٢-٢٠١٢، http://www.fatehtoday.com/ar/?action=post&postid=3255
[٢] بهبهاني، مصدر سابق، ص: ١٠٤.

الحرب وبعدها على انتقاد السوفييت واعتبروا أن أمريكا تدعم إسرائيل بالسلاح والاتحاد السوفييتي يدعم إسرائيل بالرجال من خلال سماحه لهجرة اليهود السوفييت لإسرائيل.

بعد حرب أكتوبر ازداد التقارب المصري الأمريكي الذي أدّى بدوره إلى زيادة التقارب السوفييتي مع م ت ف (تحت قيادة فتح) ما أدّى إلى زيادة الفتور في العلاقات الصينية الفتحاوية. وظهر ذلك بشكل جليّ في نقطتين رئيستين:[1]

١- ازدياد الدعوات الصينية لوفود الفصائل الفلسطينية الأخرى (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والصاعقة) لزيارة الصين.
٢- تدنّي مستوى الترحيب والاستقبال لوفود فتح وعدم الاستجابة لطلباتها بالمستوى الذي كان في السابق.

المبحث الثاني: انعكاس العلاقات الصينية- الفلسطينية على الأطراف الدولية:

لقد أثّرت العلاقات الصينية – الفلسطينية بشكل مباشر أو غير مباشر على علاقة كل منهما مع الأطراف الدولية والإقليمية، واعتمد هذا التأثير على وضع العلاقات الدولية بشكل عام.

المطلب الأول: الانعكاس على الصين الشعبية

أولا- العلاقات الصينية- العربية:

كانت قضية فلسطين قضية الأمتين العربية والإسلامية، ولم يكن القرار فيها يخص الفلسطينيين وحدهم، بل لابد من مشاركة الدول العربية فيه، ولكن بعد قرار إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية الذي صدر عن مؤتمر القمة العربية في القاهرة. وبعد حرب حزيران ١٩٦٧م التي نتج عنها احتلال المزيد من الأراضي العربية. ظهرت خلافات جديدة، فلم يكن من السهل القبول بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني، تلك الصيغة التي اعترفت الصين بها لـ(م ت ف)، وكانت تدعمها بقوة على هذا الأساس. فكان لذلك تأثير عكسي على الصين من قبل عدد من الدول العربية، إضافة إلى تطور الأحداث وتطور الخلافات وتطور تأثيراتها على الصين. وعلى الرغم من أن الدول العربية بشكل عام تأخرت في اعترافها بجمهورية الصين الشعبية، إلا أن جميعها اعترفت بها لاحقا ولكن ليس في نفس العام. فقد اعترفت بها مصر عام ١٩٥٦م، والمملكة العربية السعودية عام ١٩٩٠م، وباقي الدول توزعت بينهما. ولا يمكن الجزم أن العلاقات الصينية – الفلسطينية هي سبب

[1] بهبهاني، مصدر سابق، ص: ١١٣-١٣٦.

تأخير اعتراف بعض الدول العربية بالصين الشعبية، ولكنها كانت أحد الأسباب المانعة عند بعض الدول.

وكانت الصين الشعبية بعد ١٩٤٩م مهتمة بالبحث عن شرعيتها وتوسيع دائرة الاعتراف الدولي بها، وبخاصة في منطقة كانت معظم دولها تعترف بتايوان، فحاولت الدخول للمنطقة من بوابة دعم حركات التحرر الوطني، وأهمها حركة التحرر الفلسطينية.[١] وتحقق ذلك نسبيا بعد مؤتمر باندونج، حيث كان التأييد الصيني للقضية الفلسطينية أحد أهم الأسباب التي قادت إلى بداية اعتراف الدول العربية بها، حيث اعترفت بها مصر وسوريا واليمن عام ١٩٥٦م، ومن ثم العراق والمغرب والسودان عام ١٩٥٨م، والجزائر عام ١٩٦٢، وتونس عام ١٩٦٤م.[٢]

بعد انشاء (م ت ف) وزيارة الشقيري إلى بكين، حصل على الدعم السياسي والعسكري من الصينيين، ولكن هذا التطور في العلاقات الفلسطينية مع الصين لم يكن موضع ترحيب من عبد الناصر، فالتطور الإيجابي في علاقة (م ت ف) مع الصين سيكون له تطور سلبي في علاقة مصر والاتحاد السوفييتي وقتها.[٣] أما على الجانب الأردني، فقد أيدت الصين الدول العربية التي شاركت في حرب حزيران ١٩٦٧م، بما فيها الأردن التي لم تكن قد اعترفت بها بعد. ولكن مع تطور الأحداث بين الفلسطينيين والأردنيين في بداية السبعينات، فقد وقفت الصين بشكل كامل مع الجانب الفلسطيني، وأمدّته بالدعم السياسي والعسكري، واعتبرت أن النظام الأردني نظام رجعي يجب محاربته.[٤]

لم تعترف الأردن بالصين الشعبية إلا بعد عام ١٩٧٧م، حيث كانت العلاقات الصينية الفلسطينية فاترة وقتها، أما لبنان فقد اعترفت بالصين عام ١٩٧١م، وأثناء الحرب الأهلية في لبنان، وافقت الصين الشعبية على طلب لبنان بعدم دعم حركة المقاومة الفلسطينية سياسيا أو عسكريا.[٥]ولكن الدكتور سامي مسلم قال ان الصين لم تستجيب لطلب لبنان و لم تتوقف عن تقديم المساعدات للفلسطينيين.[٦] وعلى الرغم من طلب (م ت ف) من الدول العربية الاعتراف بالصين الشعبية. إلا أن هذا الطلب لم تستجِب له الدول التي لم تكن قد اعترفت بالصين الشعبية قبل تأسيس (م ت ف). مما يثبت ضعف قدرتها على إملاء القرارات على الدول العربية.[٧]

---

[١] عزت شحرور، "الصين و الشرق الاوسط: ملامح مقاربة جديدة"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،١١-يونيو -٢٠١٢.
http://studies.aljazeera.net/reports/2012/06/2012611142554206350.htm
[٢] بهبهاني، مصدر سابق، ص: ٣٨.
[٣] المصدر نفسه، ص: ٥٠.
[٤] المصدر نفسه، ص: ٧٨-٩٢.
[٥] المصدر نفسه، ص: ١٣٥.
[٦] مسلم، مقابلة ٢١-١٢-٢٠١٤، مصدر سابق.
[٧] بهبهاني، مصدر سابق، ص: ٥٥.

ثانيا– العلاقات الصينية – الإسرائيلية

اعترفت إسرائيل بجمهورية الصين الشعبية في ٩ يناير ١٩٥٠م، وبذلك كانت أول دولة في الشرق الأوسط تعترف بالصين الشعبية وثامن دولة غير شيوعية في العالم تعترف بها، فكافأتها الصين الشعبية حينها بخطاب شكر ولكن لم تبادلها الاعتراف.[١] ولم يكن عند الصين حينها رفض مبدئي للاعتراف بإسرائيل، وهذا الاعتراف كان موقع جدل في الأوساط الإسرائيلية، فالأحزاب اليسارية شجعت هذا الاعتراف خاصة حزب ماكي. ولكن لم تبدِ إسرائيل الرغبة في إقامة علاقات دبلوماسية كاملة وقتها، ثم جاءت الحرب الكورية وموقف إسرائيل المعادي للصين والمنحاز بالكامل إلى جانب الولايات المتحدة. مع ذلك بعثت الصين برسالة تهنئة للحكومة الإسرائيلية بعيد الاستقلال عام ١٩٥٢م.

وبعد انتهاء الحرب الكورية حدثت لقاءات بين شخصيات من الجانبين، وزار وفد تجاري إسرائيلي الصين الشعبية في ١٩٥٣م، وفي ٢٩ يناير ١٩٥٤م التقى السفير الإسرائيلي في بورما ديفيد هاكوهين (David Hacohen) مع شو ان لاي، حيث ناقشا نتائج زيارة الوفد التجاري وأعرب شو ان لاي(Zhōu Ēnlái)عن ارتياحه من الزيارة. ولكن تدهورت العلاقات بعد تصويت إسرائيل في الأمم المتحدة ضد انضمام الصين الشعبية في ٢١ سبتمبر ١٩٥٤م. ومع ذلك قال شو ان لاي(Zhōu Ēnlái)في خطابه أمام المؤتمر الشعبي الوطني إنه تجري هناك اتصالات بغية إقامة علاقات طبيعية مع أفغانستان وإسرائيل.[٢] وتبع ذلك زيارة وفد اقتصادي (ضم دبلوماسيين) إسرائيلي في فبراير ١٩٥٥م لبكين، وكان انطباع الوفد أن الصين مستعدة لإقامة علاقات مع إسرائيل، ولكن تَرَدُّدَ إسرائيل حينها أضاع هذه الفرصة.

كان هناك فرصتان لتبادل العلاقات الدبلوماسية بين الصين و اسرائيل عام ١٩٥٠ و عام ١٩٥٥ ، و لكن الاولى ضاعت بسبب الضغط الامريكي على اسرائيل ، و الثانية ضاعت بعد ان غيرت الصين توجهاتها بعد مؤتمر باندونج.[٣] وبعد ذلك أدانت الصين إسرائيل إثر مشاركتها في العدوان الثلاثي على على مصر عام ١٩٥٦م. واستمرت الصين على هذا النحو في تأييد القضايا العربية ضد إسرائيل إلى عام ١٩٦٥م، حيث تطورت العلاقات الصينية الفلسطينية المباشرة، واعترفت الصين الشعبية بـ(م ت ف)، وفتحت لها مكتبا ذا حصانة دبلوماسية في بكين، وبدأت تتوطد العلاقات الصينية الفلسطينية بشكل قوي، ما انعكس على إسرائيل في عدة اتجاهات:[٤]

---

[١] سليم،١٩٧١، مصدر سابق.

[٢] شرين اللحام، العلاقات الصينية الاسرائيلية منذ عام ١٩٤٩ حتى العام ٢٠٠٤، (بير زيت: رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بير زيت - فلسطين، ٢٠٠٧)، ص:١-١٥.

[٣] Pan Guang, "China's success in the middle east ", Middle East Quarterly December 1997. Volume 4. number 4, pp: 35-40

[٤] سليم، ١٩٧١، مصدر سابق.

١- سياسيا: أصبح لـ(م ت ف) بعد دولي، واكتسبت تأييد الدول التي تدور في فلك الصين الشعبية، وتطور مفهوم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني من العودة إلى وطنه إلى درجة الدعوة الصينية إلى إزالة دولة إسرائيل، إضافة إلى اعتماد الصين للتعريف الذي طرحته (م ت ف) للصهيونية والذي نص على أنها حركة استعمارية بطبيعتها وهويتها، عدوانية توسعية بأهدافها، عنصرية في تركيبها، وفاشية في أساليبها. هذا بالإضافة إلى تصويت الصين في الأمم المتحدة إلى جانب الفلسطينيين في القرارات ذات الخصوص.

٢- اقتصاديا: بسبب الموقف المبدئي الصيني المنطلق من أيديولوجية الصين في دعم حركة التحرر الفلسطيني والمناهض لإسرائيل واعتبارها ذراع الإمبريالية في الشرق الأوسط لم تكن هناك أي علاقات اقتصادية بين إسرائيل والصين الشعبية (على الأقل بشكل علني).

٣- عسكريا: شكَّلَ الدعم العسكري الصيني لـ(م ت ف) الذي شمل التدريب للأفراد والمعدات العسكرية، عنصرا أساسيا في العمليات العسكرية الفلسطينية ضد إسرائيل.

- وتجدر الإشارة إلى تصويت إسرائيل ضد انضمام الصين الشعبية للأمم المتحدة عام ١٩٦٥م مع أنها صوّتت لصالحها عام ١٩٥٠م، وأن التحسن في العلاقات الصينية الأمريكية في بداية السبعينات كان له أثر إيجابي على تحسن العلاقات الصينية الإسرائيلية، حيث صوتت إسرائيل في الأمم المتحدة إلى صالح قرار انضمام الصين الشعبية عام ١٩٧١م، وأيّدت الصين عملية السلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٧م لتبدأ مرحلة جديدة.[١]

المطلب الثاني: انعكاسات العلاقات الصينية- الفلسطينية على الفلسطينيين

أولا- العلاقات الفلسطينية- السوفييتية

كانت العلاقات الصينية السوفييتية في عقد الخمسينات تمر بمرحلة توافق وتحالف. فقد اعتبرت الصين الاتحاد السوفييتي قائد المجموعة الاشتراكية في العالم. وغالبا ما كانت تؤيد مقترحاته في القضايا الدولية، ولكن مع بداية الستينات تدهورت العلاقات لتصل إلى حد العداء. فاعتبرت الصين أن الخطر الأول يأتي من قبل الاتحاد السوفييتي. ونتج عن ذلك تأثير مباشر على علاقة الصين بدول العالم، حيث حددت علاقاتها في كثير من الأحيان بشكل يعاكس علاقات الاتحاد السوفييتي. أما فلسطينيا، فقد ركّز شو ان لاي(Zhōu Ēnlái)في لقائه الأول مع الشقيري على بيان التوجه السوفييتي من القضية الفلسطينية، وأظهر أنه لا مانع عند الصين من لجوء الفلسطينيين للسوفييت للحصول على الدعم السياسي والعسكري، ولكنه أتبع أنهم لن يعطوكم شيئا.[٢] وبعد ذلك استمرت الصين بتقديم الدعم لـ(م ت ف). وبسبب التطورات الدولية المهمة وإدراك الفلسطينيين لأهمية

[١] الوادي، ٢٠١٢، مصدر سابق، ص: ٦٩-٧٦.
[٢] بهبهاني، مصدر سابق، ص: ٤٨.

السوفييت الدولية، حاول الفلسطينيون الحصول على الدعم السياسي والعسكري من الاتحاد السوفييتي. وطرأ التحسن بعد الوساطة المصرية، ومع بداية التقارب السوفييتي الفتحاوي، لم تستطِع الصين إخفاء انزعاجها من هذا التقارب، وظهر ذلك بعدة صور:[1]

١- دعوة الصين للفصائل الفلسطينية الأخرى لزيارة بكين.
٢- تخفيض مظاهر الاحتفال في المناسبات الفلسطينية.
٣- تخفيض مستوى الاستقبال والترحيب بوفود فتح.
٤- قرار إرسال الدعم إلى (م ت ف) لتوزّعه على كافة الفصائل وليس لفتح فقط.
٥- عدم الاستجابة لطلبات الدعم للفلسطينيين كما كانت قبل التقارب الفلسطيني السوفييتي كما ظهر ذلك في الحرب الأهلية اللبنانية.

ثانيا- العلاقات الفلسطينية- العربية

لعبت العلاقات الصينية الفلسطينية دورا مهما في إبراز مكانة م ت ف (بقيادة فتح) على المستوى الإقليمي والدولي، وكان لها دور مباشر في تقوية موقف (م ت ف) داخل النظام العربي. فكانت البداية من الاعتراف الصيني بـ(م ت ف)، حيث كان اعترافا واضحا وشاملا (ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني). لم تكن الدول العربية قد قبلت الاعتراف بـ(م ت ف) بهذه الصيغة إلا بعد مؤتمر القمة العربية في الجزائر في نوفمبر ١٩٧٣م، رغم معارضة الملك حسين بن طلال حينها.[2] أما بخصوص الدعم العسكري الصيني الأول لـ(م ت ف)، فلم تلقَ الترحيب من مصر، فالشقيري طلب إرسال الشحنة الأولى من الأسلحة لميناء الإسكندرية دون إذن عبد الناصر المسبق، فاعتبرت مصر أن تطور العلاقات الصينية الفلسطينية قد يؤثر سلبا على علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي. أما بخصوص الأردن، فالموقف الصيني جاء منحازا بشكل كامل لصالح الفلسطينيين ضد الأردن في نقاط الخلاف، ودعمتهم سياسيا وعسكريا.

وأما الجزائر فقد كان لها الدور الأول في توفير نقطة الالتقاء والتعارف بين قادة فتح والقادة الصينيين، وأما لبنان فانه في بداية الحرب الأهلية اللبنانية لم تكن العلاقات الصينية الفلسطينية في أحسن حال، فرفضت الصين الشعبية تقديم الدعم للفلسطينيين ما أدخلهم في وضع سيِّئ.[3] و لكن د. سامي مسلم نفى ذلك و قال ان الصين استمرت في دعم الفلسطينيين.

---

[1] المصدر نفسه، ص: ١١٩-١٣٥.
[2] المصدر نفسه، ص: ١١٩.
[3] المصدر نفسه، ص: ٤٧-١٣٥.

الفصل الرابع

العلاقات الصينية – الفلسطينية (١٩٧٦م – ١٩٩٣م)

المقدمة

تحدّث الباحث في الفصل السابق عن العلاقات الصينية – الفلسطينية خلال فترة حكم ماو تسي دونغ(Mao Zedong). وعلى الرغم من ترابط الأحداث في هذه العلاقات، إلا أن الباحث خصّص لكل مرحلة فصلا في هذه الدراسة، ليس للتغيّر في أشخاص القيادات الصينية فحسب، ولكن لأن كل مرحلة من هذه المراحل كان لها طابعها الخاص، من حيث طبيعة العلاقات الدولية لجمهورية الصين الشعبية ، والتغيير في محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية في كل مرحلة من هذه المراحل.

وسيتحدّث الباحث في هذا الفصل عن العلاقات الصينية – الفلسطينية وتطوراتها في الفترة الواقعة بين وفاة ماو تسي دونغ(Mao Zedong) عام ١٩٧٦ وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٣.

وقسّم الباحث هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث: المبحث الاول– تطور السياسة الخارجية الصينية و محدداتها وانعكاساتها على القضية الفلسطينية في هذه المرحلة. المبحث الثاني– العلاقات الصينية الفلسطينية خلال الفترة الانتقالية بين ماو تسي دونغ(Mao Zedong) ودينغ تشياو بينغ(Deng Xiaoping)، والمبحث الثالث– تطور العلاقات الصينية– الفلسطينية وتأثرها بأهم أحداث المرحلة،

المبحث الاول: تطور السياسة الخارجية الصينية ومحدداتها وانعكاساتها على القضية الفلسطينية في هذه المرحلة

من خلال دراسة الأحداث في هذه الفترة يتضح بشكل جلي أن هناك تطورا كبيرا في السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية، وأن هناك تغييرا بمستوى معين في هذه السياسة. وفي هذا المبحث سوف يقوم الباحث بتحليل الأحداث والمواقف لتحديد مستوى التغيير في السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية.

نظرة على التغيرات الداخلية في الصين:

الصين بلد عظيم بشعبه، وحضارته، ولعله ليس مناسبا أن نسمي مرحلة أو فترة زمنية من عمر هذا البلد العظيم باسم شخص معين، ولكن عندما يكون لشخص محدد بالغ الأثر في الانتقال بالصين من مرحلة إلى أخرى، ويستطيع هذا الشخص أن يحفر اسمه في عقول الناس قبل أن يتركه على الشواهد الدالة على إبداعاته لهذه الأمة، فلا يكون هناك خطأ إذا سميت مرحلته باسمه، فقد تم الحديث سابقا عن الحقبة الماوية (فترة حكم ماو تسي دونغ(Mao Zedong)). والآن سيتم الحديث عن حقبة دينغ تشياو بينغ(Deng Xiaoping)، لما لهذا الرجل من أثر كبير في انتقال الصين إلى مرحلة جديدة من البناء و التطور.

بعد أن مرّت الصين بفترة صعبة ومعقدة من الحروب الداخلية والخارجية والغزو والنهب والسلب وفوضى السياسات وعواقبها المدمرة، باتت الأوضاع مستقرة في نهاية السبعينات، الأمر الذي هيأ للقيادة السياسية للبلاد، وفي القلب منها دينغ تشياو بينغ(Deng Xiaoping)، أن تتطلع لتحرير العقول وإطلاق المبادرات المبدعة لبناء صين جديدة. فكانت التحديات جسيمة أمام الصين عموما، شعبا وحزبا وحكومة، لكن دينغ أيقن بأن مفتاح الحل يكمن في تركيز كل الجهود على إصلاح الداخل والانفتاح على الخارج وتنمية الاقتصاد وتخليص البلاد والعِباد من الفقر والانغلاق، وجلب التكنولوجيا المفيدة من كل مكان متقدم، خاصة من الغرب، ومنه فرنسا التي أمضى فيها خمس سنوات وهو شاب في مقتبل العمر.

وكان دينغ حريصا في الحفاظ على الاشتراكية في الصين، لكنه نادى بصوت قوي ومسموع بفكرة أن الاشتراكية هي الإسراع بتطوير وتنمية قوى الإنتاج، وبحث واكتساب وتعلم التكنولوجيا والاطلاع على تجارب الإدارة المتقدمة للدول الأجنبية والاستفادة منها، والتحلي بالشجاعة والجرأة لإصلاح نظام الإدارة الاقتصادية، وخلق اقتصاد السوق الاشتراكي.

وطرح دينغ الاستراتيجية التنموية الملائمة لواقع الصين، من ثلاث خطوات، ووضع فترة ٧٠ سنة لتحقيق أهدافها، وركز على أن يتم خلال الخطوة الأولى توفير الغذاء والكساء للمواطنين خلال ١٠ سنوات، وفعلا تحقق الهدف قبل الموعد المحدد في نهاية الثمانينات. والخطوة الثانية هي زيادة إجمالي الناتج المحلي لعام ١٩٨٠ بواقع ٤ أضعاف في نهاية القرن العشرين، وفعلا تحقق الهدف في عام ١٩٩٥ قبل الموعد المحدد. والخطوة الثالثة زيادة معدل دخل الفرد بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي ليصل عام ٢٠٥٠ إلى معدل الدول المتوسطة النمو، في حينه، أي عام ٢٠٥٠، يكون المواطن الصيني متمتّعًا بمستوى حياة رغيدة. ولتحقيق كل ذلك لا بد من إجراء أربع تحديثات في الاقتصاد والزراعة والعلوم والتكنولوجيا والدفاع الوطني. فقام في عام ١٩٧٨، عام انطلاق مسيرة الإصلاح والانفتاح بالصين، بجولته التفقدية للمقاطعات الثلاث بشمال شرق الصين، وهي جيلين(Jílín Shěng) ولياونينغ(Liáoníng Shěng) وهيلونغجيانغ(Hēilóngjiāng Shěng)، ليلتقي بمسؤوليها ومواطنيها، داعيا في كل مكان يصل إليه أو يحل به إلى تعزيز الجهود من أجل تنفيذ مهمة الحزب والدولة في التحديثات الأربعة للصين، مشيرا إلى أن الظروف مهيأة لذلك من خلال المضي قدما بالإصلاح والتطوير ودعم ذلك بالانفتاح على كل ما هو مفيد من الخارج.[١]

من أجل النجاح في تحقيق الأهداف السابقة الذكر، فلا بد من توفر بيئة داخلية وإقليمية ودولية مستقرة، بالنسبة للصين، وبالنسبة لكل احتياجات المرحلة. وهذا يتطلب سياسة خارجية حكيمة ونشطة لتوفير متطلبات النجاح، والشرق الأوسط بطبيعة الحال جزء من البيئة الدولية التي تكمن فيها عناصر مهمة من متطلبات النجاح في هذه المرحلة. لذلك، اختلفت محددات السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط وتجاه القضية الفلسطينية في هذه المرحلة جزئيا عن المرحلة الماوية، ويمكن اعتبار المحددات الجديدة مستمرة إلى يومنا هذا. وسوف يتحدث الباحث عن أهم المحددات التي لها ارتباط مباشر أو غير مباشر مع القضية الفلسطينية.

محددات السياسة الخارجية الصينية في هذه المرحلة وانعكاساتها على القضية الفلسطينية:

أولا– المحدد الأيديولوجي: لعبت الأيديولوجيا دورا مهما خلال الفترة الماوية في تحديد السياسة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية، وبخاصة مسألة دعم حركات التحرر الوطني ومنها حركة التحرر الفلسطينية، أما في هذه المرحلة، فكان الحفاظ على الحزب الشيوعي الصيني قائدا و حاكما للبلاد وعلى الصين الاشتراكية هدفا من أهداف المرحلة. ولكن ما يميز هذه المرحلة عن سابقتها هو البعد عن التشنج الأيديولوجي خاصة في العلاقات الدولية، حيث أدرك دينغ أن الأيديولوجية الشيوعية

[١] كديمي، مصدر سابق.

المتطرفة تتعارض مع السياسة الخارجية الواقعية والمرنة، فكان عنوان المرحلة تقديم المصلحة الوطنية على الأيديولوجيا.[١]

انعكس هذا التطور على القضية الفلسطينية، فلم يعد الدعم العسكري لـ(م ت ف) كما كان في السابق.

ثانيا– المحدد السياسي: تغيرت اللهجة الصينية في خطاباتها السياسية والإعلامية، حيث تم إسقاط صفة العداء عن الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة. وقام زعيم الصين الجديد، دينغ تشياو بينغ(Deng Xiaoping) بزيارة شهيرة إلى الولايات المتحدة، فركب الحنطور وارتدى قبعة تكساس. ومع ذلك فإن سياسة دينغ تجاه الولايات المتحدة لم تأخذ شكل التحالف، بل حافظ على مسافة ثابتة وبدأ يحكم على كل حالة على حدة وفق وقائعها الموضوعية أو حسب ما تمليه مصالح الصين.[٢] وازداد التبادل التجاري بين الدولتين. وأرسلت الصين الالاف من الطلاب للدراسة في أمريكا وبريطانيا وفرنسا واليابان. وأصبحت الصين تتجنب قدر الإمكان أي موقف من شأنه أن يؤثر على علاقتها مع واشنطن.[٣] وعلى المستوى العربي تحسنت علاقة الصين بأغلب الدول العربية. وعلى الرغم من الموقف الصيني الغامض من اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل، إلا أن الموقف الصيني الذي ظهر في استقبال مستشار السادات حسن التهامي في بكين، وموقف الإعلام الصيني في تغطية الأحداث والمواقف التي تلت توقيع اتفاقية كامب ديفيد، أظهرت أن الصين داعمة للسادات.[٤] وفيما بعد تطورت نظرة الصين إلى الشرق الأوسط حيث أصبحت تقوم على أن سياستها تجاه الشرق الأوسط تخضع لسياستها العامة الداعية إلى بناء بيئة استقرار وسلام دولية، وأن مسألة الشرق الأوسط مسالة معقدة جدا، ولدى العرب وجهات نظر مختلفة، ومع ذلك فهي تعتقد أن للعرب دورا مهما، وهي تسعى لبناء تعاون اقتصادي معهم أكثر من ميلها لتعاون سياسي، حيث إن تطوير وتنمية الاقتصاد الصيني هو السبيل لإرغام العالم على الاستماع إليك. وبناء على هذه النظرة فقد كان للصين أفكار خاصة لحل مشاكل الشرق الأوسط تقوم على اعتماد التعاون الإقليمي كأساس للسياسة الأمنية وعدم الرغبة بالتورط عسكريا في منطقة الشرق الأوسط، وقناعة الصين بأن التعاون الثنائي واللامتعدد وبناء التنمية الاقتصادية سوف يحدّ من الأزمات في المنطقة ويعالج مشكلة الإرهاب، إضافة إلى التزامها باعتماد القنوات الدبلوماسية في تطبيق سياساتها في الشرق الأوسط، وتشجيعها لاتجاهات حوار الحضارات الثنائية والمتعددة.[٥]

---

[١] الوادي، ٢٠٠٥، مصدر سابق، ص: ٥٥-٥٨.

[٢] فرانسوا جودمو، "العلاقات الصينية-الأميركية: الجذور التاريخية والمستقبل الغامض"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٧-١٠-٢٠١٣. http://studies.aljazeera.net/reports/2013/10/2013102711238987451.htm

[٣] جواد الحمد، "اتجاهات ومحددات تطوير العلاقات الصينية-العربية ٢٠٠٥-٢٠١٠"، عمان: مركز دراسات الشرق الاوسط ، ٢٠٠٥، عن منتدى التعاون العربي – الصيني ،بكين:١٢-١٣ديسمبر-٢٠٠٥. http://www.mesc.com.jo/OurVision/2005/6.html

[٤] مسلم، ١٩٨٢، مصدر سابق، ص: ٨-١٥.

[٥] علاء عبد الحفيظ محمد، "السياسة الصينية تجاه الصراع العربي – الاسرائيلي: الثوابت و المتغيرات"، بيروت: مجلة المستقبل العربي ، العدد ٤١٨، ديسمبر ٢٠١٣، ص: ٨.

وقد انعكس هذا التطور على القضية الفلسطينية، فأصبح الحل السلمي للقضية الفلسطينية فكرة معقولة. وتغيرت نظرة الصين لإسرائيل، فلم تعد ذراع الإمبريالية التي يجب قطعها وإزالتها بالقوة. وتدرّجت فكرة التعامل معها من التلميح لإمكانية الاعتراف بها، حيث نشر تعليق في صحيفة الشعب اليومية الصينية في الثامن من آذار عام ١٩٧٨م، جاء فيه: "... على بيغن وأمثاله أن يفهموا أنه فقط بعد أن تغير إسرائيل مجراها، وتتخلّى عن سياسة العدوان والتوسع يمكنها أن تعيش جنباً إلى جنب مع الدولة العربية، وتُقْبَل كدولةٍ مسؤولة في العالم.. ."[١] إلى أن وصل لإقامة علاقات دبلوماسية كاملة عام ١٩٩٢م، إذ إن توثيق العلاقات مع إسرائيل يحقق للصينيين أهدافا متعددة (إضافة للأهداف الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية التي سنتطرق لها لاحقا) منها التأثير في القرارات والسياسات الأمريكية. فإنه من المعروف للجميع بأن هناك نفوذًا كبيرًا للوبي اليهودي في الكونغرس الأمريكي، ويمكن لإسرائيل التأثير في السياسات الأمريكية من خلال هذا اللوبي، وهذه السياسات يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي أو سلبي على الصين.[٢] ومع ذلك استمر الموقف الصيني داعما لحقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته في الأراضي التي تم احتلالها عام ١٩٦٧م، وعودة اللاجئين أي حل القضية حسب قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة (مع أن الصين رفضت هذه القرارات في السابق وبخاصة القرار ٢٤٢ و٣٣٨).

ثالثا– المحدد الاقتصادي: كان تحديث الاقتصاد الصيني أحد التحديثات الأربعة التي حددتها سياسة الإصلاح و الانفتاح، وتم إنجاز الكثير في هذا المجال، سواء في السياسة الاقتصادية العامة و طرق إدارتها، أو في التركيز على المجالات ذات الدخل الأعلى بالنسبة للدولة، فكانت الصناعة والتجارة الهدف الأكثر أهمية بالنسبة لتحديث الاقتصاد الصيني، وهذا يتطلب تقليص نسبة الفلاحين ورفع نسبة الحضر في المجتمع الصيني. وقد استطاعت الصين تحقيق نجاح باهر في هذا المجال، حيث تقلّص عدد العاملين في الزراعة من ٧٠% عام ١٩٧٨م إلى ٥٠% عام ٢٠٠٠م، وانخفض حجم المنتجات الزراعية وغيرها من المنتجات الخام في الصادرات الصينية من ٥٠% إلى ١٠%، وارتفع حجم المنتجات الصناعية الجاهزة من ٥٠% إلى ٩٠%.[٣] أما تجاريا فقد غزت الصين معظم أسواق العالم، وأصبحت جملة "صنع في الصين" واسعة الانتشار حتى في الدول الكبرى، لدرجة أنه أصبح يطلق على الصين (مصنع العالم) أو (ورشة العالم). وهذا ليس غريبا حيث إنه من عام ١٩٧٨م إلى العام ٢٠٠٣م ازداد إجمالي القيمة الإنتاجية للصناعة الصينية ٣٢ ضعفا.[٤] ولكي تحقق هذه الإنجازات فلا بد من توفر العناصر الأساسية لكل من الصناعة (الطاقة والمواد الخام والتكنولوجيا) والتجارة (الأسواق

---

[١] جابر ابراهيم سلمان، "الصين و الصراع العربي-الاسرائيلي"، دمشق: مجلة الفكر السياسي، العدد ٢٤، شتاء ٢٠٠٦، ص: ٣١.
[٢] الوادي، ٢٠١٢، مصدر سابق، ص: ٩٧-١٠٧.
[٣] وانغ منغ كوي و اخرون ، سلسلة اساسيات الصين : الاقتصاد الصيني، ترجمة تشنغ بوه رونغ و اخرون، (بكين : دار النشر الصينية عبر القارات ، ٢٠٠٥)، ص: ٨.
[٤] المصدر نفسه، ص: ١٢٠-١٢٢.

وطرق النقل). وهذا يقودنا إلى معرفة الأهمية الكبرى لمنطقة الشرق الأوسط، فهي عنصر أساسي في كلا المجالين، وسوف نتحدث عن ذلك بشيء من التفصيل.

١- الطاقة: خلال الخطوة الأولى من استراتيجية التنمية الصينية التي أقرت عام ١٩٧٨م والتي كانت تهدف إلى توفير الكساء الدافئ والغذاء الكافي، اعتمدت الصين على نفسها في توفير احتياجات هذه المرحلة. ولكن بعد أن أصبحت الصناعات التصديرية أحد أهداف التحديث في الاقتصاد الصيني، أصبحت الموارد الصينية غير كافية وبخاصة موارد الطاقة، بحيث انتقلت الصين من بلد مكتفية بقدراتها في إنتاج الطاقة إلى بلد مستورد لها عام ١٩٩٣م، وبخاصة أن معدل النمو الاقتصادي الصيني في الفترة بين ٢٠٠٦-٢٠١١ تراوح بين ٨,٤% - ١٤,٢%. وتدل المؤشرات الاقتصادية أن البلد تستورد نحو ٥٠% من حاجاتها الطاقوية. فحسب إحصاءات ٢٠١١ تستورد الصين نحو ٤,٩٥ مليون برميل من النفط يوميا، ٤٦% منها من الشرق الأوسط، و١٠% من روسيا وآسيا الوسطى، وبشكل أساسي تعتبر السعودية أكبر مصدر للنفط بالنسبة للصين، حيث تستورد منها نحو ١٩% من احتياجاتها النفطية. وتليها إيران حيث تستورد منها نحو ٩% من احتياجاتها النفطية، وحسب الدراسات الصينية فإن الولايات المتحدة تحاول السيطرة على منابع النفط وطرق تصديره في الشرق الأوسط، وبهذا تتمكن من الضغط على الصين وتهديدها من خلال سلعة استراتيجية لا يمكن الاستغناء عنها. ولعل هذا السبب الرئيس وراء تمسك الصين بدعم النظام السوري، لأن سقوط سوريا وإيران سيكون لصالح سيطرة الولايات المتحدة على الشرق الأوسط، ولكي تتفادى أي خطر على طرق النقل فإنها تحاول بناء قواعد عسكرية في باكستان وفي عدن، هذا بالإضافة إلى مد أنابيب برية عبر ميانمار وكازخستان.[١]

ويتوقع البعض أن الصين سيرتفع اعتمادها على النفط الخليجي ليصل إلى نحو ٩٠% من احتياجاتها عام ٢٠٢٠م، وذلك بسبب التزايد المستمر في النمو الاقتصادي الصيني، وبسبب تحسن المستوى الاقتصادي للشعب الصيني مما يزيد نسبة مالكي السيارات في الصين، بالإضافة إلى تراجع المخزون النفطي الصيني وهذا كله يضاف إلى ميزات منطقة الخليج النفطية حيث المخزون الكبير والجودة العالية وسهولة المواصلات وغيرها...[٢]

٢- الأسواق: منذ بداية سياسة الإصلاح والانفتاح والصين تتقدم في خطى متزنة نحو التحديث العام والتحديث الاقتصادي بشكل خاص. وفي ديسمبر عام ٢٠٠١ انضمت الصين إلى

---

[١] وليد عبد الحي، "متغيرات الاستراتيجية الصينية في الشرق الاوسط"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٤-١٢-٢٠١١.

[٢] محمد بن هويدين، "محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي"، بيروت: المجلة العربية للعلوم السياسية " مركز دراسا الوحدة العربية" ، العدد ١٣ ، شتاء ٢٠٠٧ ، ص: ٥٧-٧٦.
http://www.caus.org.lb/Home/electronic_magazine.php?emagID=55&screen=4

منظمة التجارة العالمية، ومنذ ذلك الوقت دخل الاقتصاد الصيني مرحلة جديدة للانفتاح الشامل. ومن أهم سمات هذه المرحلة التحول من الاقتصاد الموجه للداخل إلى اقتصاد موجه للتصدير.[١] واستطاعت الصين تحقيق إنجازات كبيرة في هذا المجال، حيث إن حجم التجارة الخارجية تضاعف ٤١ ضعفا بين عامي ١٩٧٨ و٢٠٠٣.[٢] وهذا التطور يحتاج إلى الأسواق الخارجية، وتأتي هنا أهمية منطقة الشرق الأوسط، حيث تتمتع أسواق الشرق الأوسط وفق الاستراتيجية الصينية بميزتين رئيستين: الأولى قرب هذه الأسواق، والثانية القدرة الشرائية خاصة في الدول النفطية. ولاستثمار ميزة قرب الأسواق تحاول الصين إحياء طريق الحرير القديمة ليمرَّ من طاجيكستان وإيران ليصل إلى سوريا والعراق وتركيا ثم إلى الخليج. أما بخصوص القدرة الشرائية، فقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين الصين ودول المنطقة من ٣٦ مليار دولار عام ٢٠٠٤ ليصل إلى ٢٤٠ مليار دولار عام ٢٠١٣.[٣]

٣- الاستثمارات: إن الاستثمارات العربية في الصين تعتبر متواضعة مقارنة بحجم الاستثمارات العربية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وحتى بعد أحداث ١١ سبتمبر تراجع حجم الاستثمارات العربية في أمريكا وأوروبا ولكنه تحول إلى الاستثمار الداخلي.[٤] أما حجم الاستثمارات الصينية في المنطقة، فهي الأخرى ما تزال متواضعة، حيث تشكل ١% في الشرق الأوسط، بينما ٣٦% في غرب آسيا و١٦% في أوروبا و١٥% في الجمهوريات السوفييتية السابقة و١٤% في جنوب آسيا و١٥% في افريقيا.[٥]

٤- تجارة الأسلحة: فضّل الباحث الحديث عن مبيعات الأسلحة ضمن المحدد الاقتصادي وليس ضمن المحدد الأمني، لأنه يقصد مبيعات الأسلحة الصينية لدول المنطقة وليس العكس. وسيبدأ الباحث أولا من الحرب العراقية الإيرانية، حيث كانت بداية الصفقات التي تستحق الذكر، فتقدر مبيعات الأسلحة الصينية للعراق بنحو ٥ مليارات دولار، بينما لإيران بنحو ٣,٥ مليار دولار. ثم ننتقل إلى صفقة الصواريخ التي بيعت للسعودية عام ١٩٨٨م، أما الآن فإن الصين تأتي في المركز الرابع من مصدِّري السلاح لدول المنطقة، حيث بلغت مبيعات الصين للمنطقة بنحو ٢,١% من مجموع مشتريات المنطقة.[٦]

من خلال ما سبق تظهر الأهمية الكبيرة لمنطقة الشرق الأوسط بالنسبة للاقتصاد الصيني، بكل ما فيها من تناقضات، بحيث تعتبر السعودية وإيران أهم مصدرين للنفط بالنسبة للصين، وتعتبر دول

---

[١] كوي، مصدر سابق، ص: ٥٠.
[٢] المصدر نفسه، ص: ٧٢.
[٣] "الصين تؤكد دعمها لدولة فلسطينية مستقلة و تقدم ٦٠ مليون ايوان"، وكالة معا الاخبارية، ٤-٧-٢٠١٤.
http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=709873
[٤] كاب، مصدر سابق.
[٥] عبد الحي ، متغيرات الاستراتيجية الصينية في الشرق الاوسط ، مصدر سابق.
[٦] المصدر نفسه.

الخليج العربي من أهم الأسواق بالنسبة للسلع الصينية، ولكنها تصنف ضمن الدول التي تسير في ركب الولايات المتحدة. أما إسرائيل فقد كان حجم تجارتها مع الصين يقدر بنحو ٥٠ مليون دولار في عام ١٩٩٢ ولكنها وصلت لنحو ٦,٧ مليار دولار عام ٢٠١٠.[١]

ويمكن استنتاج انعكاس هذا المحدد على القضية الفلسطينية، حيث يفترض أن يكون إيجابيا لصالح الفلسطينيين، ولكن الواقع أنه رغم كل ما ذكر إلا أن هذه الأهمية الكبيرة التي تشكلها المنطقة العربية للاقتصاد الصيني، لا تنعكس بنفس الدرجة من الأهمية على الدعم الصيني للقضية الفلسطينية. وهذا نابع من الفهم الصيني الدقيق لواقع الدول العربية، حيث الخلافات البينية الكثيرة، والأهداف المنفصلة لكل دولة عن أهداف المنطقة أو الأمة العربية بشكل عام، إضافة إلى تبعية أغلب دول المنطقة للولايات المتحدة. لذلك تعاملت الصين بذكاء وحنكة سياسية مع هذه المعطيات، فأخرجت نفسها من تناقضات المنطقة، وفضلت العلاقات الاقتصادية على العلاقات السياسية، وحاولت أن تقف على نفس المسافة من كل الأطراف المختلفة في المنطقة. ولكن لو كان هناك موقف عربي موحد ومستقل، لتغير الموقف الصيني من القضايا العربية عامة ومن القضية الفلسطينية خاصة ليكون أكثر إيجابية لصالح العرب.

رابعا– المحدد الأمني: يلعب العامل الجغرافي دورا هاما في تحديد التوجهات العامة للسياسة الخارجية لأية دولة. لأنه جزء أساسي من المحدد الأمني لأي دولة، وهو الأمر الذي أكدت عليه دراسات "ماكيندر" و"مارشال ماكلوهان"، ولذلك فمن المهم تبيين أهم معالم المجال الجغرافي الصيني.

تتربع الصين على مساحة ٩.٥٧٢.٦٧٨ كم²، وتعد ثالث أكبر دول العالم مساحة بعد كل من روسيا وكندا. وتتميز بموقع ذي أهمية استراتيجية في منطقة شرق آسيا، إذ تجاور ١٤ دولة منها: روسيا، والهند، وباكستان، وفيتنام، وكوريا الشمالية...إلخ. وللصين عمق استراتيجي كبير، وهو عامل مهم في تدعيم وزن الدولة الاستراتيجي الدفاعي خصوصا، وبخاصة في حالة التعرض لهجوم نووي، إذ يبلغ أقصى اتساع لها من الشمال إلى الجنوب ٤٠٢٣ كم، ومن الشرق إلى الغرب ٦٤٦٨ كم. وتشرف الصين على طرق هامة للمواصلات والتجارة في العالم سواء البرية، كطريق الحرير، أو البحرية بإطلالها على المحيط الهادي، وبحر الصين الجنوبي، وبحر الصين الشرقي، والبحر الأصفر، ومضيق تايوان.[٢] ومن الجانب البشري تعد الصين أكثر بلدان العالم سكانا، بتعداد يفوق ١,٣ مليار نسمة، وهذا العدد له أهمية كبيرة في البعد الأمني، ويترتب عليه التزامات كبيرة أيضا.

---

[١] مسلم ، سامي،" تطور العلاقات الصينية – الاسرائيلية"، رام الله: مجلة قضايا اسرائيلية التي تصدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية " مدار" ،العدد ٤٨ ، ٢٠١٢، ص: ٤٤.

١- الموسوعة العربية العالمية، (الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع،ط٢، الجزء ١٥، ١٩٩٩)، ص : ٢٦٥- ٢٦٦.

أما عسكريا فتعدُّ المؤسسة العسكرية الصينية من أكبر المؤسسات العسكرية في العالم بفضل ما تتميز به من تفوق عددي، ومن حيث التسلح (سواء الاستراتيجي أو التقليدي) وكذلك التقنية والكفاءة التكنولوجية. فمن ناحية القدرات النووية، نجد أن الصين التي دخلت النادي النووي عام ١٩٦٤، تعد اليوم أكبر قوة عسكرية في آسيا، وأنها الدولة الوحيدة التي قامت بنشر أسلحة نووية، ولها قوة نووية بإمكانها أن تكون رادعة للولايات المتحدة الأمريكية.[١]ويعد الخيار النووي الصيني انعكاسا لاعتزاز الصينيين بأنفسهم، وبأمجاد المملكة الوسطى (مركز العالم)، وبفضل الأسلحة النووية تحاول الصين على حد تعبير "بيار بيرنيه"، الانتقام من الإهانة التي لحقت بها عندما التقت بالغرب، وكسر احتكار القوتين العظميين آنذاك للقوة النووية.[٢]

وتتبع الصين برنامجا لتحديث قوتها كلَّفها ٢٤ مليار دولار في الفترة الممتدة بين ١٩٨٨-١٩٩٥، ورغم أن التقديرات الغربية ترى أن الترسانة النووية الصينية لا تزيد نسبتها عن ١٠\١١ من الترسانة الأمريكية أو الروسية، إلا أن ذلك لا يقلل من أهميتها. فهي تمتلك ثالث أكبر مركب نووي في العالم، وتمتلك حسب تقديرات احتمالية حوالي ٣٠٠ رأس نووي و٢٤٠٠ قنبلة نووية. وبحوزة الصين "نظم إطلاق" (Delivery systems)، متطورة وعالية الدقة، خاصة الصواريخ الباليستية العابرة للقارات مثل (DF-4) الذي يصل مداه إلى ٧ آلاف كم، وصاروخ (DF-5) القادر على حمل رؤوس نووية متعددة، وهي صواريخ متحركة يمكن تحريكها حول الصين، وبالتالي إصابة أهداف في دول كاليابان وروسيا والهند، بالإضافة إلى الصواريخ متوسطة المدى، مثل: (دونج فانج ١٥ و٢١)، وصواريخ (Julang 1) و(Julang 2)، وكذلك القاذفات الاستراتيجية (H-6)، والغواصات النووية الحاملة للصواريخ النووية.[٣]

ولم تكن القدرات العسكرية الصينية على هذا المستوى، ولكنها أدركت مدى التخلف في قدراتها العسكرية، بعد المواجهة العسكرية مع القوات الفيتنامية عام ١٩٧٩م. ومن ثم بدأت عملية تحديث واسعة لجيشها وقدراتها العسكرية، ومع أنها حققت إنجازات كبيرة في هذا المجال، إلا أنها لم تصل إلى مستوى الدول العظمى. وقد أدركت الصين ذلك بصورة أساسية عقب انتصار القوات الأميركية باستخدام التكنولوجيا الحديثة في حرب الخليج الثانية سنة ١٩٩١م. ولهذا قررت إعادة تنظيم تحديثاتها الأربعة، وجعل العلم والتكنولوجيا أولوية عليا قبل الزراعة والصناعة والدفاع، ومن ثم عملت على تغيير عقيدتها العسكرية والتحول من النظرية الماوية المعروفة "الاستراتيجية الدفاعية الضخمة." أو"استراتيجية الحرب الشعبية. "إلى نظرية " الاستراتيجية الدفاعية الجديدة." وتالياً دُعي جيش التحرير

[١] - عبد العزيز حمدي عبد العزيز، " قوة الصين النووية و وزنها الاستراتيجي في آسيا"، القاهرة: السياسة الدولية، عدد ١٤٥، سبتمبر ٢٠٠١، ص: ٨١.
[٢] المصدر نفسه، ص: ٧٥.
[٣] المصدر نفسه، ص: ٧٩-٨٠.

الشعبي إلى تبني مهمة جديدة تتعارض مع العقيدة الماوية للصراع الطويل: حرب محدودة لإنجاز انتصار عسكري حاسم وسريع باستخدام قوات مسلحة عالية التكنولوجيا في غضون أيام قليلة. وكي يتحقق هذا، شرعت وزارة الدفاع الصينية في تحديث جيشها وأسلحتها بالأجهزة والأنظمة المتقدمة، وابتعدت عن فكرة تعزيز جيشها من خلال الكم، واعتمدت على فكرة إيجاد جيش قوي أقل عدداً لكن أكثر ذكاء، ومسلح بأحدث التقنيات العسكرية. والحال أنه بعد تغير قوانين الصراع وتكتيكاته مع انتهاء الحرب الباردة، عملت الصين على إعادة بناء استراتيجيتها العسكرية بما يتلاءم مع مكانتها الجديدة وقوتها الاقتصادية، وبما يخدم أهدافها الكونية والإقليمية، معتمدة على استراتيجيا عليا متعددة المهمات، مثل: الحفاظ على الأمن والاستقرار الداخلي في مواجهة خطر التمردات والانتفاضات المتوقعة في هضبة التبت وإقليم شينغ يانغ، والحفاظ على هدوء الحدود الخارجية في مواجهة الاضطرابات والصراعات في دول الجوار (آسيا الوسطى، والهند وباكستان، وكوريا، واليابان)، والدفاع عن الأمن القومي الصيني واستكمال السيادة الوطنية (تايوان)، وحماية المجال الحيوي الإقليمي، وحماية مصالح الصين الإقليمية والقارية في مواجهة القوى العسكرية المنافسة (روسيا، والهند)، والمحتملة (اليابان)، والدفاع الاستراتيجي للحفاظ على المصالح العالمية للصين ومكانتها الدولية في مواجهة الهيمنة الأميركية.[١]

انعكس هذا المحدد على العلاقات الصينية الفلسطينية من خلال الدور الذي لعبته إسرائيل في تطوير القدرات العسكرية الصينية، حيث بدأ التعاون العسكري بين الصين وإسرائيل عام ١٩٨٠، وتزايد هذا التعاون ليشمل التكنولوجيا العالية وأنظمة الرادارات المتطورة والاتصالات عبر الأقمار الصناعية، وحسب تقديرات بعض الخبراء أصبحت إسرائيل ثاني أكبر مصدر للسلاح للصين بعد روسيا.[٢] وهذا التطور في العلاقات الذي يحسب لصالح إسرائيل، يجعل من الصين البلد الأقل قوة، والذي لا يفضل (إن لم يكن يستطيع) ممارسة الضغوط على إسرائيل لِتقدِّم تنازلات للفلسطينيين لإتمام العملية السلمية المتعثرة.

خامسا– المحدد المجتمعي والثقافي: يقصد بالمحددات المجتمعية والثقافية، العناصر المتعلقة بالجانب الاجتماعي من تركيبة عرقية، ودرجة التماسك الاجتماعي وقيم المجتمع السائدة. أما الجانب الثقافي فهو تعبير عن الأنماط الثقافية المنتشرة في المجتمع التي تشكل هيكله القيمي ومعتقداته المحددة لتوجهاته الحضارية والقيمية.[٣]

---

[١] محمد سيف حيدر، "الصين و اسرائيل : علاقات عسكرية متأرجحة"، بيروت: مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ١٨، العدد ٦٩، شتاء ٢٠٠٧، ص: ٥.

[٢] مسلم، ٢٠١٢، مصدر سابق، ص:٤٩.

[٣] سليم، ١٩٩٨، مصدر سابق، ص: ١٨٧-٢٠٥

يتشكل المجتمع الصيني من ٥٦ قومية مختلفة، أكبرها قومية "الهان" التي تمثل ٩٣% أي الأغلبية بينما تتوزع الـ ٧% المتبقية على جماعات إثنية مختلفة "كالتبتيين" و"المانشوس" و"اليوغروس"، و"الويغور"، إضافة إلى جماعة "زونغ"، وهذا ما جعل الصين تتميز بتناقضات ثقافية ونزاعات إقليمية في الاقاليم التي تسكنها اقلية معينة و تحادد دول اخرى مثل اقليم التبت واقليم شينغ يانغ.[١] وتعتبر "الهان" المجموعة الإثنية الأكثر أهمية ويرتبط تاريخها بشكل كبير بتاريخ الصين؛ لأنهم ظهروا فيما يعرف اليوم بشمال الصين منذ أكثر من ٤٠٠٠ سنة، ويتميز "الهان" بثقافة وحضارة مشتركة، ويشكلون حاليا الأغلبية في ٢٨ مقاطعة من بين الـ٣٠ مقاطعة الموجودة في الصين باستثناء إقليمي "شينغ يانغ(Xīnjiāng)" و"التبت(Tebit)." هذا في الوقت الذي بلغ فيه تعداد أعضاء جماعة "زوانغ" مثلا ١٥.٨ مليون نسمة، وتعداد "الويغور" ٧.٢ مليون نسمة، والتبتيين حوالي٦ مليون نسمة، لهذا تدعى الصين بـ"الجمهورية الاشتراكية الموحدة ومتعددة القوميات."[٢]

لكن تلك النزاعات والتناقضات لم تظهر بالحدة المسجلة في دول أخرى كالهند أو الاتحاد السوفييتي، ويوغسلافيا سابقا، وهما الدولتان اللتان تفكَّكتا نتيجة الاختلافات العرقية أساسا، ويرجع السبب في ذلك إلى التماسك التاريخي الذي يميز المجتمع الصيني، المعتز بهويته وقوميته، رغم ظهور مطالب انفصالية في مناطق محدودة مثل: "التبت" وإقليم " شينغ يانغ" ذي الأغلبية المسلمة الواقع غرب لبلاد. وعلى ذكر العامل الديني فأغلبية الصينيين يدينون بالكونفوشيوسية (مع أنها لا تصنف كدين)، مع وجود أقليات مسلمة ومسيحية وهندوسية.

تمازجت الأعراق المختلفة المشكلة للصين عبر التاريخ في كيان حضاري واحد، تمثله مملكة الوسط الكبرى التي حكمت قارة آسيا قرونا طويلة حين كان الصينيون يعتبرون حضارتهم "مركز العالم" وأنهم صحاب أعرق حضارة في التاريخ.[٣] وقدمت للعالم خدمات جليلة واختراعات لا تزال آثارها باقية إلى اليوم. ولعل هذا الزخم الحضاري من العوامل التي تقف وراء طبيعة المواقف الصينية، وطموحاتها للعب دور عالمي يتماشى مع موروثها الثقافي والحضاري العريق.

وانعكس هذا المحدد على العلاقات الصينية الفلسطينية، من خلال تأثيره على العامل النفسي للحكام والقادة في كلا الطرفين، وهذا العامل مهم جدا، حيث إن أغلب الدول أو الأمم تحاول أن تنشر الصفحات المشرقة في تاريخها وحضارتها، وما قدمته لخدمة العالم والبشرية. وعند الحديث عن العلاقات الدولية، فعلى الرغم من أهمية عوامل المصالح والقوة إلا أن أغلب البشر يحاولون توثيق

---

[١] - دانييل بورشتاين وأرنيه دي كيزا، **"التنين لأكبر: الصين في القرن لحادي و العشرين"**. ترجمة: شوقي جلال،(الكويت: سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، رقم ٢٧١، الطبعة الأولى، ٢٠٠١)، ص: ٢٦٤.

[٢]- Encarta 2005.

[٣] - كاظم هاشم نعمة، سياسة الكتل في آسيا، (طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الاقتصادية، الطبعة الأولى، ١٩٩٧)، ص: ٤٧.

علاقاتهم من خلال الاستناد على الانسجام التاريخي والثقافي والديني وغير ذلك من العوامل ذات التأثير النفسي (إن جاز التعبير).

أما العرب فإن علاقاتهم الودية مع الصين ضاربة جذورها منذ قديم الزمان، وقبل أكثر من ٢٠٠٠ عام ربط طريق الحرير القديم الصين بالمنطقة العربية ربطا وثيقا وترك تراثا نفيسا يجسد مجد وروعة الحضارتين الصينية والعربية. ولبعد المسافة بينهما استعملت الصين مجازاً للبعد والاستحالة والمشقة، إذ حث الرسول (صلى الله عليه وسلم) صحابته على طلب العلم ولو في الصين، و هذا دليل على وجود علاقة بين الصين و العرب منذ القدم. ودخل الإسلام إلى الصين منذ أواسط القرن السابع للميلاد أي قبل أكثر من ١٣٠٠ سنة، عن طريق القوافل التجارية بين غرب آسيا والصين، وقد عرف هذا الطريق بطريق الحرير. ووفقا للمصادر التاريخية أرسل ثالث الخلفاء الراشدين عثمان بن عفان – رضي الله عنه– مبعوثاً إلى مدينة شيآن (تشانغ آن) Xian، عاصمة الصين يومذاك في فترة حكم الإمبراطور تانغ تشاو تسونغ، من سلالة تانغ الملكية، في حينه التقى المبعوث، وهو الصحابي سعد بن أبي وقاص (رضي الله عنه) الإمبراطور الصيني عام ٢٩ هـ/٦٥٠م وشرح له عن الإسلام، وأطلعه على أحوال دولة الخلافة وعادات المسلمين فاعتبر المؤرخون ذلك العام بداية وصول الإسلام إلى الصين، ويبلغ عدد المسلمين الصينيين اليوم أكثر من ٢٠ مليون مسلم يعيشون في أرجاء مختلفة من الصين، وقد جاء دمج الإسلام في الثقافة الصينية من حيث المعمار والاحتفالات والعادات والتقاليد الدينية وخاصة الدمج العميق في مجال الأصول الدينية والأخلاق، ما أدى إلى تشكل الإسلام ذي الخصائص القومية الصينية. وبالرغم من أن تأثر الإسلام في الصين بثقافة الصين التقليدية تأثرا عميقا، إلا أن «أركان الإيمان الستة» و«العبادات الخمس» والقواعد الإسلامية الأساسية لم تتغير.[١]

أما بخصوص إسرائيل، فقد حاولت جاهدة إقناع الصينيين أن علاقاتهم مع اليهود ليست وليدة اليوم، وليست علاقات مصالح فقط، بل تستند على جذور تاريخية قديمة. وقد حاول الإعلام الإسرائيلي الترويج للعديد من القصص لإثبات ذلك، ومن الأمثلة قصة (يهود كايفينغ(**Kaifeng**))، أولئك اليهود الذين هاجروا من إيران والهند إلى مدينة كايفينغ الصينية في القرنين التاسع والعاشر عبر طريق الحرير. وهناك قصص أخرى حاولت إسرائيل من خلالها إثبات وجود علاقات تاريخية بين اليهود والصين. وإثبات صحة تلك القصص أو عدمها ليس موضوع البحث مع أن محمد خير الوادي يشكك في صحة الادعاءات الإسرائيلية.[٢] أما الموجة الثانية من الهجرة اليهودية إلى الصين فجاءت في أعقاب الحرب العالمية الثانية وبالذات من وسط أوروبا، وبلغ عددهم حوالى ٣٦ ألف نسمة، إلا أن

[١] كاب ، مصدر سابق.
[٢] الوادي، ٢٠١٢، مصدر سابق، ص: ٢٦-٥١.

معظمهم هاجر إلى إسرائيل والولايات المتحدة عقب قيام إسرائيل والثورة الشيوعية، ولذلك فإنه لا توجد حاليا في الصين الشعبية جالية يهودية منظمة.[١]

من خلال ما سبق ذكره يتبين أن هذا المحدد يميل لصالح العرب، فعلاقاتهم وآثار هذه العلاقات موجودة بشكل واضح في الصين. وأغلب العلاقات بين الجانبين كانت ودية، ولم تستعمر الصين أي جزء من المنطقة العربية. وقد يكون لهذا الموروث التاريخي الجيد دور في الموقف الصيني تجاه القضية الفلسطينية، ولكن كما ذكرنا سابقا فإن أهمية هذا المحدد في صنع السياسة الخارجية الصينية لا تأتي في الدرجة الأولى، وقد تحظى المحددات الأخرى بأهمية أكبر.

المبحث الثاني: العلاقات الصينية الفلسطينية خلال الفترة الانتقالية بين ماو تسي دونغ(Mao Zedong) و دينغ تشياو بينغ(Deng Xiaoping)

في التاسع من سبتمبر ١٩٧٦م أعلنت الصين وفاة الزعيم ماو تسي دونغ(Mao Zedong).[٢] الرجل الذي قاد الحزب الشيوعي الصيني إلى السلطة، وأسس الصين الاشتراكية الحديثة. وبعد ذلك استطاع القادة المعتدلون القضاء على عصابة الأربعة* (مجموعة من القادة كانت تتزعمهم زوجة ماو–جيانغ تشينغ(Jiang Qing)). وبذلك تم إغلاق صفحة من تاريخ الصين الحديث كان لها إيجابياتها وسلبياتها على المجتمع الصيني. ومع نهاية هذه الفترة كان وضع الصين في حالة أقل ما يقال عنها إنها غير جيدة. وقبل أن ندخل في دراسة المرحلة الانتقالية لا بد من استعراض أهم ما تميزت به الفترة الماوية:[٣]

١– كانت علاقات الصين الشعبية متوترة مع كثير من دول العالم وبخاصة دول الجوار، أي أن منافذ الصين إلى العالم الخارجي إما مغلقة أو غير صديقة.
٢– لم تنجح الصين في إقامة حلف دولي من دول العالم الثالث تحت قيادتها لتواجه القطبين القائمين في حينها.
٣– المغالاة في الأيديولوجيا عزلت الصين عن باقي دول العالم التي تخالفها الاتجاه الأيديولوجي، مع أنها لم تكن تعاديها.

---

[١] سليم، ١٩٧١، مصدر سابق.
[٢] الوادي، ٢٠٠٥، مصدر سابق، ص:٥١.
[٣] المصدر نفسه، ص: ٥٦-٥٨.

- عصابة الأربعة Gang of Four هو اسم أطلق على مجموعة سياسية يسارية مؤلفة من أربعة مسؤولين في الحزب الشيوعي الصيني. برزوا إلى الأضواء أثناء الثورة الثقافية (١٩٦٦ - ١٩٧٦) واتهموا بارتكاب سلسلة من جرائم الخيانة.
والأعضاء الأربعة هم جيانغ تشينغ(Jiang Qing) وهي زوجة ماو تسي تونغ الأخيرة وكانت عضوا قياديا في الحزب، والمقربين لها تشانغ تشون تشياو(Zhang Chunqiao) وياو ون يوان(Yao Wenyuan) ووانغ هونغ ون(Wang Hongwen). وسيطرت عصابة الأربعة بشكل فعال على أجهزة السلطة في الحزب الشيوعي الصيني خلال المراحل الأخيرة من الثورة الثقافية، رغم أنه لم يتضح أي من القرارات المتخذة أثناء الثورة كانت بأمر من ماو تسي تونغ وتنفيذهم، وأيها كان من تنفيذهم هم مباشرة.

٤- مع أن ماو استطاع توحيد الجزء الأعظم من الأراضي الصينية إلا أنه بقي عدة أجزاء خارجة عن السيطرة المركزية (تايوان تحت الحماية الامريكية، وهونغ كونغ تحت سيطرة بريطانيا، وماكاو تحت سيطرة البرتغال) وهذه الأجزاء لها ارتباطات خارجية.

٥- كان الوضع الاقتصادي والتقني في الصين متدنيا جدا مقارنة مع الدول الغربية المتطورة.

وجعلت هذه النقاط القادة الجدد خاصة المؤيدين لِدينغ تشياو بينغ(Deng Xiaoping) يحدّدون الوجهة الجديدة لسياستهم المستقبلية تجاه الغرب، حيث الثروات المالية، والتقنية العالية. وهذا هو ما تحتاجه الصين لبناء دولة عصرية وقوية. لذلك كان لابد من تعديل النهج السياسي، من نهج أيديولوجي إلى نهج براغماتي؛ لأن دول الغرب ستكون أكثر تفهما للغة المصالح أكثر من أي لغة أخرى.

ولكن بين ماو تسي دونغ(Mao Zedong) ودينغ تشياو بينغ(Deng Xiaoping) وجدت فترة انتقالية، كانت شخصيتها الرئيسة السيد هوا قوه فينغ(Hua Guofeng)، الذي كان رئيسا لمجلس الدولة الصيني (فبراير ١٩٧٦- سبتمبر ١٩٨٠) ورئيسا للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني (سبتمبر ١٩٧٦- يونيو ١٩٨١). فقد حاول هوا أن يظهر هذه الفترة على أساس أنها استمرار لعهد ماو، وفي نفس الوقت يريد بلده منفتحا على العالم الخارجي للحاق بركب التقدم العلمي والتكنولوجي.[١]

وشهدت هذه الفترة عدة تطورات عالمية وإقليمية. وبخصوص القضية الفلسطينية كان هناك العديد من التطورات التي ارتبطت بأطراف النزاع بشكل مباشر أو غير مباشر، لعل أهمها اتفاقية كامب ديفيد (بين مصر وإسرائيل)، وبداية ظهور نهج جديد عند بعض العرب أدخلَ فكرة الاعتراف بإسرائيل واقعا موجودا، ونادى بالمفاوضات أسلوبا لحل النزاع وفق قرارات الأمم المتحدة ذات الخصوص. أما بخصوص القضية الفلسطينية، فقد استمر الدعم الصيني لحقوق الشعب الفلسطيني، واستمرت الزيارات والوفود المتبادلة بين الفلسطينيين والصينيين. ولكن جاء التعديل الأول في السياسة الصينية تجاه القضية الفلسطينية عندما رفضت الصين إدانة اتفاقية كامب ديفيد بحجة أنها تتخذ موقف "التروي وعدم التدخل ولن تصدر تعليقاتنا علنية" على حد تعبير خه يينغ نائب وزير الخارجية الصيني لشؤون الشرق الأوسط لصحيفة النهار في ٢٤-٤-١٩٧٩.[٢] وأنها ترفض أن يكون هناك تأثير متبادل لسياساتها شرق الأوسطية على تأييدها للقضية الفلسطينية، أو العكس. ومع أن هذا الموقف جعل صورة الصين متأرجحة، إلا أن العلاقات الصينية الفلسطينية ازدادت قوة، حيث زارت عدة وفود فلسطينية الصين الشعبية. ولعل أهمها زيارة الأخ هايل عبد الحميد (عضو اللجنة المركزية لحركة

[١] سامي مسلم، الصين و القضية الفلسطينية ١٩٧٦-١٩٨١، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، ١٩٨٢)، ص: ٥.
[٢] المصدر نفسه، ص:٢٣.

فتح) في أكتوبر ١٩٧٨م، ووفد المجلس الوطني الفلسطيني برئاسة رئيسه خالد الفاهوم في نوفمبر ١٩٧٩م، وزيارة الأخ أبو جهاد في أغسطس ١٩٨٠م، إضافة إلى زيارات أخرى.

وركّزت هذه الوفود في محادثاتها على بيان الموقف الفلسطيني من اتفاقية كامب ديفيد (بين مصر وإسرائيل). إما زيارة الأخ أبو جهاد فقد ركزت على الدعم العسكري الصيني ودراسة الاحتياجات العسكرية لقوات الثورة الفلسطينية في مواجهة العدو الإسرائيلي.[١]

وفي إطار زيارات الجانب الصيني، كان أهمها زيارة السيد خه ييِنغ نائب وزير الخارجية الصيني لشؤون الشرق الأوسط، إلى لبنان واجتماعه مع القيادة الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات في أكتوبر ١٩٧٩م، إضافة إلى اجتماع ياسر عرفات مع الرئيس الصيني هوا قوه فينغ(Hua Guofeng)، في أثناء تشييع جثمان الرئيس اليوغسلافي تيتو في ٨ مايو ١٩٨٠م.[٢]

وظهر تأييد الصين للقضية الفلسطينية في عدة مناسبات ومواقف خلال هذه الفترة، سيتم ذكر أهمها ومن ثم تحليلها في المبحث الثالث، لإظهار التطور الذي طرأ على توجّه السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية.

استمرت السياسة الصينية في دعم حقوق الشعب الفلسطيني، واستمرت كذلك في توجيه أشد الانتقادات للحكومة الإسرائيلية، تلك التي سيطر عليها تجمع الليكود مؤخرا بعد غياب أكثر من عقدين من الزمان، وأدانت توسيع العدوان الإسرائيلي ضد منظمة التحرير وضد الشعب الفلسطيني، وأدانت سياسة الاستيطان في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م، واعتبرته جزءًا من مخطط لإدامة احتلالها لهذه الأراضي، وأن المبررات الأمنية لهذا الاستيطان غير مقبولة، واعتبرت أن هذه السياسة التوسعية والعدوانية الإسرائيلية ستقود إسرائيل إلى طريق مسدود، بسبب رفضها الانسحاب من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧م، ورفضها الاعتراف بـ(م ت ف) ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني، وبحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. واعتبرت الجيش الإسرائيلي جيشَ عدوان وليس كما يسمى جيشَ دفاع، وقارنت بين سياسة قادة إسرائيل التي أدّت إلى عزلتها عالميا وسياسة هتلر التي انتهت بهزيمته.[٣]

ازدادت مواقف الصين المؤيدة للقضية الفلسطينية في هذه الفترة، فقد جاء في خطاب الرئيس هوا قوه فينغ(Hua Guofeng) أمام مجلس الشعب الوطني الصيني في ١٨ يونيو ١٩٧٩م، أن الصين "لا تقيم علاقات بحكومة إسرائيل التي تعتدي على أراضي الدول العربية، ولا تعترف بالحقوق الوطنية

[١] المصدر نفسه، ص:٢٤.
[٢] المصدر نفسه، ص: ٢٥.
[٣] المصدر نفسه، ص:٢٦.

الفلسطينية المقدسة"، وعلى الرغم من أن نفي إقامة علاقات مع إسرائيل ورد على لسان أكثر من مسؤول صيني إلا أنه أول مرة يصدر على لسان رئيس الجمهورية. إضافة إلى إعطائه صفة التقديس لهذه الحقوق، بحيث فسرها لاحقا عندما قال: "لا بد من تحقيق الحقوق الوطنية للفلسطينيين، بما فيها حق العودة إلى ديارهم وإنشاء دولتهم الخاصة، وبهذا فقط يمكن حل مسألة الشرق الأوسط حلا حقيقيا."[١]

أعادت الصين إحياء مناسبة يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني التي ابتدأت من ١٩٦٥م وتوقفت في ١٩٧١م، ولكنها غيرت التاريخ الذي كان يوم ١٥ مايو من كل عام (تاريخ قيام دولة إسرائيل)، ليصبح يوم ٢٩ نوفمبر من كل عام (التاريخ الذي اتفقت عليه الأمم المتحدة مع (م ت ف) ليكون يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني، وهو تاريخ قرار التقسيم.) وكان أول إحياء لهذه المناسبة عام ١٩٨٠م، إذ أُقيم احتفال كبير حضره قادة بارزون من الحزب الشيوعي الصيني والحكومة الصينية، إضافة إلى ممثلين عن (م ت ف)، وخطيب الحفل السيد الطيب عبد الرحيم محمود سفير م ت ف وقتئذ في الصين، بالإضافة إلى الاهتمام الكبير من الحكومة بهذه المناسبة، وحضور الشخصيات الصينية البارزة، أرسل رئيس الوزراء الصيني جاو تسه يانغ (**Zhao Ziyang**) برقية لهذا الاحتفال أكد فيها عدة مواقف سياسية:[٢]

١- إن الصين تدعو إلى إشراك (م ت ف) في مفاوضات التسوية باعتبارها طرفا رئيسا في المسألة.
٢- دعوة إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس.
٣- إعلان تأييد الصين لنضال الشعب الفلسطيني وشعوب الدول الأخرى.
٤- إن الصين "تعير مقترحات دول العالم وقرارات الأمم المتحدة المتوالية في هذا الصدد اهتماما كبيرا، وترجو من قبلها أن تطبق هذه القرارات والاقتراحات الصالحة لتحقيق سلم الشرق الأوسط تطبيقا واقعيا في أسرع وقت ممكن، وإنهاء مصائب الشعب الفلسطيني."
٥- تأييدها الحازم للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، "بما فيها العودة إلى دياره وتقرير مصيره بنفسه وتأسيس دولته المستقلة."

ومع كل هذا الدعم والاهتمام بالقضية الفلسطينية، كان هناك الكثير من الأخبار والتقارير التي تحدثت عن تحسن نوعي في العلاقات الصينية الإسرائيلية، التي سيتم التطرق إليها بشيء من التفصيل في المبحث القادم.

---

[١] المصدر نفسه، ص:٢٥.
[٢] المصدر نفسه، ص:٢٨.

المبحث الثالث: تطور العلاقات الصينية– الفلسطينية وتأثرها بأهم أحداث المرحلة

تطورت العلاقات الصينية – الفلسطينية في هذه الفترة بشكل ملحوظ، وتأثرت بالعديد من الأحداث المهمة التي حدثت في هذه الحقبة. ومع أن بعض هذه الأحداث كانت خارج إطار المنطقة أو القضية فقد كان لها الأثر الكبير في تغيير نمط وتوجهات السياسة الخارجية لكثير من دول المنطقة. وسوف نتحدث عنها بشيء من التفصيل، وسيتم تحليلها لبيان تأثيرها على القضية الفلسطينية بشكل عام وعلى العلاقات الصينية – الفلسطينية بشكل خاص.

أولا– اتفاقية كامب ديفيد (بين مصر وإسرائيل):

على الرغم من أن اتفاقية كامب ديفيد هي اتفاقية بين دولتين هما مصر وإسرائيل، إلا أن آثار هذه الاتفاقية ظهرت على العديد من دول العالم، خاصة فيما يتعلق بعلاقات دول العالم مع هاتين الدولتين، ولعل الصين هي إحدى الدول التي تأثرت سياستها الخارجية بهذه الاتفاقية.

فقد توجه الرئيس المصري أنور السادات في ١٩ نوفمبر ١٩٧٧م لزيارة إسرائيل، وهي الأولى من رئيس عربي (بشكل علني على الأقل)، معترفا بهذه الدولة وبحقها في الوجود على أرض فلسطين العربية. وتم بعد ذلك توقيع اتفاقية سلام بين مصر وإسرائيل في كامب ديفيد برعاية أمريكية، ودون مشاركة الاتحاد السوفييتي، فأثارت هذه الاتفاقية حفيظة الدول العربية والاتحاد السوفييتي. أما الصين الشعبية فكان موقفها من زيارة السادات لإسرائيل ومن الاتفاقية غير واضح، وكانت تصريحات قادتها، وكتابات صحافتها غامضة ومتضاربة في كثير من الأحيان، نذكر منها أهم المواقف حسب تسلسلها الزمني:[١]

١– أرسل السادات مستشاره حسن التهامي إلى الصين ليشرح الموقف المصري في فبراير ١٩٧٨م، فكان له استقبال حار، والتقى بأهم الشخصيات الصينية، وحظيت هذه الزيارة بتغطية إعلامية كبيرة.

٢– جاء الموقف الصيني على لسان لي هسيان نيان(Li Xiannian) نائب رئيس مجلس الدولة، حيث أشاد بالسادات وتاريخه ومواقفه خاصة المعارضة للاتحاد السوفييتي. وبخصوص قضية الشرق الأوسط، وصف فكرة التسوية السلمية للنزاع بأنها تشكل "حلا معقولا." وكان هذا الاصطلاح جديدا في السياسة الصينية، وقد حدّده لي بأربع نقاط:

ا– عدم تدخل الدول الكبرى في شؤون الشرق الأوسط.

ب– على إسرائيل أن تنسحب من الأراضي المحتلة.

[١] المصدر نفسه، ص:٨-١٥.

ج- يجب إعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

د- تحقيق تسوية شاملة عادلة لمشكلة الشرق الأوسط.

٣- خطاب وزير الخارجية الصيني هوانغ هوا(Huang Hua)، في الأمم المتحدة، في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٨م، أي بعد توقيع الاتفاقية بـ(١١) يوما، الذي يعتبر أول موقف رسمي صيني من الاتفاقية. فقد انتقد هوانغ سياسة كامب ديفيد والطريقة التي جرت بها التسوية، حيث انتقد إسرائيل وموقفها الرافض للانسحاب من الأراضي المحتلة وعدم اعترافها بحقوق الشعب الفلسطيني. ضحية العدوان الإسرائيلي والتنافس بين القوتين العظميين. وحدد المفهوم الصيني للتسوية وإحلال السلام في الشرق الأوسط، بأنه لا يمكن أن يتحقق إلا بعودة الأراضي العربية المحتلة والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. وفي نفس الخطاب نفى أن تكون الصين تتهيأ للاعتراف بإسرائيل أو التعامل معها.

٤- تركت وسائل الإعلام الصينية وبخاصة وكالة شينخوا انطباعا بأن الصين تدعم السادات وتؤيد اتفاقية كامب ديفيد، حيث ذكرت خطوات السادات ولم تذكر اعتراض الدول العربية عليها. وبررت الوكالة مواقف السادات بأنها جاءت بسبب السياسة السوفييتية السيئة.

٥- اعتبرت وسائل الإعلام الصينية أن السبب الرئيس في مشكلة الشرق الأوسط هي السياسة السوفييتية التوسعية التي ستؤدي إلى تخريب التضامن العربي، بينما اعتبر أن سياسة الولايات المتحدة هي ضمن نطاق الدفاع عن مصالحها.

من خلال ما سبق، يتبين أن الصين لا ترفض اتفاقية كامب ديفيد من حيث المبدأ، بل على العكس، فقد اعتبرت ولأول مرة أن فكرة حل النزاع بالطرق السلمية تشكل حلا معقولا، مع أن تصريحاتها اتسمت بعبارات عامة يمكن تفسيرها على أساس أنها تعترف بحق إسرائيل في الوجود وتعتبر أن إسرائيل يجب أن تنسحب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م، وأنها مع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. كل ذلك يؤكد التراجع في الموقف الصيني من القضية الفلسطينية، الذي كان واضحا وصريحا وقويا، حيث نادى بالكفاح المسلح ضد إسرائيل، واعتبرها أداة للإمبريالية يجب إزالتها بالقوة. أما اليوم فالصين مع الحل السلمي، ومع الانسحاب من الأراضي المحتلة وعلى الرغم من غموض العبارة إلا أن الذي يفهم منها هو الانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م.

ثانيا- الاتصالات السرية بين الصين وإسرائيل

لم تهمل إسرائيل أي فرصة من شأنها أن تفتح لها أبواب الصين الشعبية التي أغلقت أمامها منذ خمسينات القرن العشرين، ولكنها لم تتمكن من الحصول على الاعتراف صيني، وذلك ليس لعدم رغبة الطرفين في إقامة علاقات بينهما ولكن بسبب الموانع التي كانت تشكل عائقا لإقامة هذه العلاقات،

ومع بداية السبعينات، بدأت تتهيأ الظروف والعوامل التي ساعدت على تمهيد الطريق لإقامة العلاقات بين الصين الشعبية وإسرائيل، وأهم هذه العوامل:[1]

١- العامل الأمريكي: فبعد قطيعة وعداوة لأكثر من عقدين من الزمان بين الصين الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية، تحسنت العلاقات بينهما، وزار الرئيس الأمريكي نيكسون بكين في ٢١ فبراير ١٩٧٢م. وبذلك زالت العقبة الأولى من طريق تطبيع العلاقات الصينية – الإسرائيلية. فالممانعة الأمريكية لتطوير العلاقات الإسرائيلية– الصينية، لم يعد لها مبرر الآن. فالولايات المتحدة نفسها بدأت بتطبيع علاقاتها مع الصين الشعبية. وأكثر من ذلك، أن الولايات المتحدة فيما بعد أصبحت تحث الصين على الاعتراف بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها. وهناك عامل آخر لا يمكن إغفاله، وهو تأثير إسرائيل على اللوبي الصهيوني في الكونغرس الأمريكي و في دول أوروبا، ما يساعد في تخفيف الإجراءات والقوانين التي لا تخدم مصلحة الصين في هذه البلدان، إضافة إلى الشركات التي يمكن أن يوجهها هذا اللوبي للاستثمار في الصين[2].

٢- العامل السوفييتي: كانت التبعية الصينية للاتحاد السوفييتي في الخمسينات وراء الموقف الصيني غير الممانع لإقامة علاقات مع إسرائيل. وأن تكون العداوة الصينية للاتحاد السوفييتي في السبعينات هي أحد أهم العوامل التي ساعدت على تحسين العلاقات بين الصين الشعبية وإسرائيل. فمع احتدام الصراع بين الصين والاتحاد السوفييتي، كانت إسرائيل إحدى الأدوات التي يمكن أن تحدَّ من النفوذ السوفييتي في الشرق الأوسط، وفي ذلك تحقيق لمصلحة مشتركة لكل من الصين الشعبية وإسرائيل على حد سواء.

٣- العامل العربي: في الوقت الذي كانت الأنظمة العربية تنادي بإزالة دولة إسرائيل، وتحرير فلسطين من النهر إلى البحر، كانت الصين الشعبية داعما رئيسيا للدول العربية و الفلسطينيين ضد إسرائيل. وهذا الموقف مبدئي بالنسبة للصين الشعبية. ولكن بعد أن تغيرت المواقف العربية، وبخاصة موقف مصر التي خاضت عدة حروب ضد إسرائيل، وأصبحت تنادي بالحل السلمي للنزاع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، ونتج عن ذلك توقيع اتفاقية سلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٧م، أصبح هناك مبرر قوي عند الصينيين للبحث في إقامة علاقات مع إسرائيل.

٤- العامل الفلسطيني: اشترطت إسرائيل على الصين الشعبية أن تعترف بها حتى يتسنى لها المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام في أكتوبر ١٩٩١م. كما أن ياسر عرفات كان قد طلب إلى

---

[1] الوادي، ٢٠١٢، مصدر سابق، ص: ٦٩-٧٦.

[2] وليد عبد الحي، "العلاقات الصينية – الاسرائيلية: الاسواق و السلاح"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ١٢-١٠-٢٠١١.
http://studies.aljazeera.net/reports/2011/09/201191381125140607.htm

القيادة الصينية، عشية انعقاد "مؤتمر مدريد"، (أكتوبر ١٩٩١)، سرعة الاعتراف الدبلوماسي بإسرائيل؛ حتى يتسنى للصين الاشتراك في المؤتمر المذكور، مع ما عرف عنها من تأييد للشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية.[١]

٥- العامل الصيني: بعد موت ماو تسي دونغ(Mao Zedong) عام ١٩٧٦، والقبض على عصابة الأربعة، وعودة دينغ تشياو بينغ(Deng Xiaoping) إلى صفوف الحزب، في تلك الفترة، وفي نوفمبر ١٩٧٨ تحديدا، قام دينغ تشياو بينغ(Deng Xiaoping) بزيارة ثلاث دول آسيوية مجاورة هي تايلاند وماليزيا وسنغافورة، حيث تعزز إيمانه هناك، خاصة في سنغافورة، بضرورة التطوير والإصلاح والانفتاح من أجل إنهاض الصين من كبوتها مهما كلف الأمر، ورأى أن الإصلاح والانفتاح هما السبيل الوحيد لضخ الحيوية في الصين سياسيا واجتماعيا، وإنهاضها اقتصاديا.[٢]

وبدأت مرحلة الإصلاح والانفتاح، وانعكست المعادلة السابقة، فأصبحت استراتيجية الدولة لتحقيق مصالحها، تأتي على رأس سلم الأولويات، قبل أيديولوجية الثورة، وأصبح المثل الصيني القديم الذي كان يردده دينغ تشياو بينغ(Deng Xiaoping): "لون القط لا يهم، سواء أكان أبيض أم أسود، طالما أنه يصطاد الفئران" هو شعار المرحلة، أي أنه لا يهم لون الشريك المهم أن يقدم شيئا للصين، وبالتالي تم نزع صفة العدو عن الغرب وعن إسرائيل. وعلى الرغم من أهمية هذا التطور السياسي والنفسي، إلا أن الأكثر أهمية الاكتشاف الصعب الذي ظهر خلال المواجهة العسكرية بين فيتنام والصين الشعبية عام ١٩٧٨- ١٩٧٩ الذي بيّن الخلل الكبير للجيش الصيني، بتخلف أسلحته أمام الأسلحة السوفييتية المتطورة التي كانت بحوزة الفيتناميين. فأصبح إعادة تأهيل الجيش الصيني ضرورة ملحة. وعندما لجأت الصين للولايات المتحدة، كان الرد بنصيحة كيسنجر: "إنه يمكنكم الاعتماد على الإسرائيليين، حيث يصنعون أسلحة لا تقل جودة عن الأسلحة الأمريكية."[٣] فكانت هذه النصيحة بمثابة الضوء الأخضر لبداية التعاون العسكري بين الصين الشعبية وإسرائيل. وهذا ما تم بالفعل. ولكن حرص الجانبان على إبقاء هذا التعاون سريا، فالصين غير معنية أن تخسر أصدقاءها العرب، وإسرائيل غير راغبة في إظهار تفاصيل صفقاتها مع الصين؛ لأنها تعلم أن الموافقة الأمريكية لها حدود.[٤]

---

[١] رباب عبد المحسن، "الصين الشعبية و منظمة التحرير الفلسطينية"، بكين: المركز العربي للمعلومات، ٢٤-٥-٢٠١٠.
http://www.arabsino.com/articles/10-05-24/2482.htm

[٢] عباس جواد كديمي، "دينغ تشياو بينغ(Deng Xiaoping) مهندس نهضة الصين الحديثة"، لندن: رابطة ادباء الشام، ٢٥-٢-٢٠١٢.
http://www.odabasham.net/show.php?sid=53809

[٣] الوادي، ٢٠١٢، مصدر سابق، ص:٢٣.

[٤] المصدر نفسه، ص: ١٣-٢٥.

٦- العامل الاسرائيلي: على الرغم من أن المواقف الصينية كانت داعمة للدول العربية ولحقوق الشعب الفلسطيني، إلا أن الموقف الصيني من اتفاقية كامب ديفيد أظهر بشكل واضح النهج الجديد للسياسة الصينية، الداعم لمبدأ التسوية السلمية. وكانت عملية التحديث للجيش الصيني معتمدة في البداية على غنائم الجيش الإسرائيلي من الأسلحة السوفييتية التي حصلت عليها من خلال حروبها السابقة مع الجيوش العربية، وفي الوقت نفسه كان سقوط نظام الشاه في إيران والنظام العنصري في جنوب أفريقيا، أفقد الصناعات العسكرية الإسرائيلية أكبر عميلين عندها، فالسوق الصينية فرصة لا تعوض.[١] وبالتالي كانت هذه الخطوة هي بداية الطريق الذي قاد إلى تبادل العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين فيما بعد.

كل هذه التطورات التي أبرزت الحاجة الصينية الماسة للغرب و لإسرائيل، جعلتها تبتعد قدر الإمكان عن كل ما من شأنه أن يؤثر على مصالحها مع إسرائيل والولايات المتحدة، فأصبحت اللهجة الصينية أقل حدة مما سبق في انتقاد إسرائيل، مع أنها حافظت قدر الإمكان على مواقفها المؤيدة للحقوق العربية والفلسطينية.

ثالثا- العدوان الإسرائيلي على لبنان عام ١٩٨٢م

تعتبر السياسة الصينية في الثمانينيات امتدادا للسبعينيات، فقد استمر الموقف الصيني مؤيداً للتسوية السلمية للقضية الفلسطينية، وكأسلوب ملائم لحل الصراع العربي الإسرائيلي بديلاً عن الكفاح المسلح، وأن الوسيلة لإتمام ذلك تتمثل في عقد المؤتمر الدولي للسلام.

مع ذلك فإن الصين، رغم التغيير في وسائل التعبير عن سياساتها بين تحييد الكفاح المسلح، وتأييد التسوية السلمية، لم تغير موقفها الإيجابي المؤيد للعرب وللقضية الفلسطينية. وما يزيد هذا الأمر تأكيداً، أنه على الرغم من توتر العلاقات (في بعض الأحيان) بين بعض الدول العربية (ومنها مصر) وبين الصين، وكذلك بين الصين ومنظمة التحرير الفلسطينية، فإن الصين لم تنتهج قط سياسة معادية للعرب في مواجهتهم لإسرائيل والولايات المتحدة. فلم تتوانَ الصين عن إدانة الغزو الإسرائيلي للبنان، عام ١٩٨٢، والإصرار، كما ورد على لسان أعلى المسؤولين فيها، على ضرورة الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من لبنان، وبدون شروط، مع تأييدها للشعبين اللبناني والفلسطيني في كفاحهما ضد العدوان، وعلى لسان مندوب الصين الدائم في الأمم المتحدة، أشارة إلى ضرورة العدالة في الشرق الأوسط، والإعراب عن تأييد بلاده لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة مع ضرورة حضور منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني.[٢]

[١] الوادي، ٢٠١٢، مصدر سابق، ص: ٢٢.
[٢] عبد المحسن، ٢٠١٠، مصدر سابق.

وأعلنت الصين مساندتها مشروع السلام الذى اعتمده مؤتمر القمة العربي في مدينة فاس المغربية عام ١٩٨٢، الذي يعترف ضمنا بوجود إسرائيل، ويدعو لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وفى نهاية العام نفسه أعلن رئيس الوزراء الصيني خلال زيارته للقاهرة تأييد الصين لجميع دول الشرق الأوسط بأن تعيش في سلام ولها جميع الحقوق في الاستقلال، وقد تركت الصين بذلك المجال مفتوحا أمام سياستها الخارجية في الشرق الأوسط، فيما يخص مسألة تواجد إسرائيل ككيان سياسي.[١]

وبما أننا نستعرض الدور الصيني فيما يخص الأحداث في لبنان، فلا بد من الإشارة إلى أنه كان للصين الشعبية دور مهم في إنهاء حصار طرابلس عام ١٩٨٣، فالقوات السورية ومعها قوات أبو موسى المنشقة عن حركة فتح وقوات الجبهة الشعبية– القيادة العامة بقيادة أحمد جبريل، قامت بقصف ومحاصرة قوات حركة فتح بقيادة أبو عمار و أبو جهاد في مدينة طرابلس. ونتج عن هذا القصف استشهاد أكثر من ١٠٠٠ إنسان من المدنيين والعسكرين، ولم تتوقف هذه المعركة إلا بعد خروج ياسر عرفات ومعه نحو ٤٠٠٠ مقاتل من طرابلس على بواخر يونانية بعد وساطة عدة دول منها الصين الشعبية.[٢]

رابعا– الانتفاضة الفلسطينية الأولى والاعتراف بالدولة الفلسطينية عام ١٩٨٨م

بعد خروج قوات المقاومة الفلسطينية من لبنان ومن طرابلس على وجه الخصوص عام ١٩٨٣م، أصبح الوجود العسكري الفلسطيني في ما يسمى بدول الطوق شبه معدوم، وإن وُجد فإن نشاطه ضد إسرائيل غير مسموح. وكانت الدول العربية قد تبنت في قمة فاس الثانية مشروع الملك فهد للسلام، ما شكّل بداية مرحلة جديدة للمقاومة الفلسطينية، التي أصبحت مؤيدة لمبدأ التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، في ظل تشتيت قوات المقاومة.

وفي الداخل الفلسطيني كان الوضع الاقتصادي سيئا وبخاصة في المخيمات، وكان القمع اليومي من قبل جيش الاحتلال، وكانت الإهانة والتمييز العنصري صفة مرتبطة مع وجود قوات الاحتلال أينما كانوا. وفي ٨ ديسمبر ١٩٨٧، قامت شاحنة عسكرية إسرائيلية بدهس سيارة عمال فلسطينيين بشكل متعمد على حاجز إيريز الفاصل بين قطاع غزة و إسرائيل. وكان هذا السبب المباشر لاندلاع انتفاضة شعبية عارمة في الضفة الغربية وقطاع غزة. فحاولت قوات الاحتلال قمع هذه الانتفاضة بكل السبل، ولكنها لم تفلح. وتمّت إدارة هذه الانتفاضة من قبل القيادة الموحدة و(م ت ف)، وحقّقت هذه الانتفاضة نتائج مهمة لصالح الشعب الفلسطيني، لعل أبرزها التعاطف الدولي العام مع الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، وإصدار مجلس الأمن قراره رقم ٦٠٥ الذي شجب السياسات والممارسات التي تنتهك

[١] ابو بكر فتحي الدسوقي، "الصين والقضية الفلسطينية: الدور والفرص والقيود"، القاهرة: مجلة السياسة الدولية، ١-١٠-١٩٩٨.
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=219294&eid=8811
[٢] الرئيس القائد، بيروت: مؤسسة ياسر عرفات، http://www.yaf.ps/ya/life_details.php?start=28

حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وبصفة خاصة قيام الجيش الإسرائيلي بإطلاق النار ما أدّى إلى مقتل وجرح المدنيين الفلسطينيين العزّل، وطلب من إسرائيل، التي تمثل السلطة القائمة بالاحتلال، أن تتقيد فوراً وبدقّة باتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، وقد كانت الصين من الدول المؤيدة والداعمة للموقف الفلسطيني.[١]

وأعادت الانتفاضة للشعب الفلسطيني ثقته بنفسه، ولـ(م ت ف) مكانتها وهيبتها. وكان تفاعل القيادة على مستوى الحدث، حيث استغلت التعاطف الدولي وتعاملت معه بما يمكن أن يخدم مصلحة الشعب الفلسطيني ويتماشى مع الظروف الدولية وقتها. فقام الشهيد ياسر عرفات بإعلان قيام دولة فلسطين المستقلة، في الخامس عشر من نوفمبر عام (١٩٨٨م)، في دورة المجلس الوطني الفلسطيني التاسعة عشرة المنعقدة في دولة الجزائر الشقيقة، التي أَعْلَنَ من خلالها الرئيس ياسر عرفات باسم الشعب العربي الفلسطيني "عن قيام دولة فلسطين المستقلة، دولة تؤمن بمبادئ هيئة الأمم المتحدة وأهدافها وتحترم تنفيذ قراراتها." آنذاك بادرت الحكومة الصينية بالاعتراف بهذه الدولة. وفي أوائل عام (١٩٨٩م) رفعت الحكومة الصينية مستوى التمثيل الفلسطيني إلى مرتبة سفارة دولة كاملة تتمتع بكافة الحصانات والامتيازات الممنوحة لأية سفارة دولة أخرى، وعندها تقبّل رئيس الجمهورية الصينية أوراق اعتماد سفير دولة فلسطين، السفير (يوسف رجب الرضيع) كأول سفير لدولة فلسطين لدي الصين. وفي (١٩٨٩/١/٢١م) قام وزير الخارجية الصيني السيد تشان تشي تشن(Qian Qichen) بحضور مراسم رفع العلم الفلسطيني على مقر دولة فلسطين لدى الصين، كما حضر المراسم نائب وزير الخارجية الصيني تشي خوان يوان(che huan yuan)، ومسؤولون من وزارة الثقافة الصينية وجمعية الصداقة للشعب الصيني مع شعوب العالم والشعوب العربية، وعدد آخر من المسؤولين الصينيين. وألقى الوزير المفوض في سفارة دولة فلسطين ببكين (سعدي جابر) كلمة نيابة عن سفير دولة فلسطين ببكين (يوسف رجب) أعرب فيها عن شكره للصين شعباً وحكومة وحزباً على الدعم الدائم لقضية الشعب الفلسطيني العادلة. وبدوره أشاد وزير الخارجية الصيني قائلاً بأن نشأة دولة فلسطين تعتبر إحدى ثمار نجاح الشعب الفلسطيني في نضاله الباسل الطويل، وتعد رمزاً لدخول قضية الثورة الفلسطينية إلى مرحلة جديدة، وأكد أن الصين حكومة وشعباً تهتم وتتعاطف وتدعم على الدوام الشعب العربي الفلسطيني والشعوب العربية في نضالها العادل، وستبذل الصين جهودها الإيجابية من أجل حل سلمي مبكر لقضية الشرق الأوسط.[٢]

---

[١] الانتفاضة الفلسطينية الاولى، الموسوعة الحرة، ويكيبيديا ،
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B6%D8%A9_%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9_%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%89

[٢] اللوح،٢٠١٢، مصدر سابق.

خامسا– انهيار الاتحاد السوفييتي

كان لانتهاء الدور السوفيتي في المنطقة على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية، الأثر في إتاحة الفرصة للصين لأن تقوم بدور هام تملأ الفراغ الناجم عن غياب الاتحاد السوفيتي السابق، وبخاصة أن القيادة الصينية أصبحت أكثر اقتناعا بأن ثمة دورًا أكبر لبكين يمكن أن تلعبه أكبر مما اعتادت عليه في الشرق الأوسط، وهذا ما تطلعت إليه القيادات العربية، والقيادة الفلسطينية. فوجود الصين ضمن المنظومة الدولية سيساعد في حل القضية الفلسطينية، ويشكل دعامة قوية للجانب الفلسطيني، وبخاصة بما عرف عنها من المواقف الثابتة والنزيهة تجاه حقوق الشعب الفلسطيني.[1]

سادسا– الاعتراف الصيني بإسرائيل وبداية العلاقات الدبلوماسية

بعد قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨م، كانت جمهورية الصين في عهد شان كاي تشيك أول دولة آسيوية تعترف بها، بعد قيامها بفترة وجيزة، وبعد انتصار الحزب الشيوعي الصيني في الحرب الأهلية وإقامة جمهورية الصين الشعبية في الأول من أكتوبر عام ١٩٤٩م، أرادت إسرائيل أن تردَّ الجميل للصين، فقامت بالاعتراف بجمهورية الصين الشعبية في ٩ يناير ١٩٥٠م، وبذلك كانت أول دولة في الشرق الأوسط تعترف بجمهورية الصين الشعبية. وحسب تحليل محمد خير الوادي فإن هناك أسبابًا أخرى غير موضوع ردِّ الجميل كانت وراء الاعتراف الإسرائيلي المبكر بالصين الشعبية، أهمها:[2]

١– أن أغلب الأحزاب الإسرائيلية وقتها كانت تقدم نفسها على أساس أنها أحزاب اشتراكية.
٢– إدراك إسرائيل أن الصين ستكون قوة عالمية كبرى، وباعترافها بها ستكون قد نوعت علاقاتها ولم تحصرها مع طرف محدد.
٣– إن هذا الاعتراف لا يعني الموافقة على النظام الشيوعي.

ومع ذلك فإن الصين الشعبية لم تبادل إسرائيل هذا الاعتراف إلا بعد اثنين وأربعين عاما، أي في ٢٤ يناير عام ١٩٩٢م. وقد تحدّث الباحث سابقا عن أسباب عدم الاعتراف الصيني بإسرائيل. وهنا سيتم التطرق إلى بداية العلاقات بين إسرائيل والصين الشعبية قبل أن تتوج بالاعتراف العلني وإقامة العلاقات الدبلوماسية رسميا.

على الرغم من المحاولات الإسرائيلية التي استمرت منذ خمسينات القرن العشرين للحصول على اعتراف الصين الشعبية بها، إلا أنها لم تستطِع اختراق صور الصين العظيم إلا في نهاية السبعينات عن طريق الثغرة العسكرية (تحديث اسلحة الجيش الصيني)، حيث كانت أول زيارة لوفد من وزارة

[1] الدسوقي، ١٩٩٨، مصدر سابق.
[2] الوادي، ٢٠١٢، ص:٥٢-٥٦.

الدفاع الإسرائيلية بوجود وتنسيق رجل الأعمال الإسرائيلي شاؤول ايزنبرج لبكين في ٢٢ فبراير ١٩٧٩م. وأسفر ذلك عن عدة صفقات لشراء أسلحة إسرائيلية وقطع غيار لأسلحة سوفييتية (من غنائم الحروب الإسرائيلية مع الدول العربية)، إضافة إلى التكنولوجيا التصنيعية التي كانت الهدف الرئيس بالنسبة للصينيين؛ لرغبتهم في بناء جيشهم دون الاعتماد الكلي على الخارج.[١]

كان التعاون العسكري هو البداية، وقد حقق عدة أهداف عسكرية واقتصادية للطرفين. ولكن على الصعيد السياسي، بدأ هذا التعاون يعطي ثماره في بداية الثمانينات، حيث وافقت الصين على طلب إسرائيل بإعادة فتح القنصلية الإسرائيلية في هونغ كونغ عام ١٩٨٣م. وتم السماح لحملة الجوازات الإسرائيلية بدخول الصين، وتبادل الدعوات بين الوفود العلمية. كما رفضت الصين المشروع العربي لطرد إسرائيل من الأمم المتحدة. وعقد اتفاق للتعاون بين وكالة الأنباء الإسرائيلية ووكالة الأنباء الصينية عام ١٩٨٧م، وتم إنشاء جمعية اقتصادية لتنمية التجارة بين البلدين. وجرى لقاء غير رسمي بين وزراء خارجية البلدين عام ١٩٨٨م، بحيث اتفقا على فتح مكتب إسرائيلي للدراسات الأكاديمية في بكين، ومكتب سياحي صيني في تل أبيب، بحيث يعمل كلاهما كمكتب اتصالات غير رسمي بين الدولتين. وازداد التعاون العسكري بين البلدين، فقد وصل إلى أعلى الدرجات مع أنهما حاولا أن تبقى تفاصيل هذا التعاون سرًّا، لكي تحافظ الصين على علاقتها مع العرب وتحافظ إسرائيل على علاقتها مع الولايات المتحدة.[٢]

عندما طرحت فكرة عقد مؤتمر مدريد للسلام، اعترضت إسرائيل على مشاركة الصين في هذا المؤتمر، بحجة أن الصين الشعبية لا تعترف رسميا بدولة إسرائيل. وكانت القيادة الفلسطينية تدرك أن مشاركة الصين في هذا المؤتمر ستكون في مصلحة الشعب الفلسطيني، فما كان من ياسر عرفات إلا أن طلب من القيادة الصينية، عشية انعقاد "مؤتمر مدريد"، (أكتوبر ١٩٩١)، سرعة الاعتراف الدبلوماسي بإسرائيل؛ حتى يتسنّى للصين الاشتراك في المؤتمر المذكور، وبخاصة أن الدول العربية والفلسطينيين يجلسون مع إسرائيل للتفاوض، فليس هناك حجة تدعم مطالبة الصين بعدم الاعتراف بإسرائيل.[٣]

ويذكر الدكتور مصطفى سفاريني القصة بشكل مخالف حيث قال: "إنه رافق ياسر عرفات في زيارة للصين في شتاء ١٩٩١، وإن السيد لي بينغ رئيس مجلس الدولة الصيني قد تحدث لياسر عرفات في أثناء اجتماع مصغر بين القيادتين عن التغيرات الأخيرة التي طرأت على الأوضاع الدولية والوطنية، وعزم الصين على إقامة علاقات مع بعض الدول بما فيها كوريا الجنوبية وإسرائيل... إلخ. مؤكدا على

[١] المصدر نفسه، ص: ١٣-٢٥.
[٢] المصدر نفسه، ص: ٧٧-٩٤.
[٣] عبد المحسن، ٢٠١٠، مصدر سابق.

ثبات الموقف الصيني في مواصلة الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني في نضاله العادل والحق إلى أن يسترجع كامل حقوقه الوطنية المشروعة بما فيها إقامة دولته الفلسطينية المستقلة على ترابه الوطني، ومشيرًا إلى أن إقامة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل تفرضه الأوضاع الدولية لكي تلعب الصين دورا أكبر وأعظم في دعم نضال الشعب الفلسطيني والدفاع عن حقوق الدول النامية في المحافل الدولية... فإذا ما أرادت الصين لعب دور أكثر تأثيرا في قضية الشرق الأوسط يتحتم عليها التعامل مع جميع دول المنطقة... إن إقامة علاقات دبلوماسية بين الصين وإسرائيل سيخدم إحلال سلام عادل ودائم وشامل في منطقة الشرق الأوسط، وجزم السيد لي بينغ بأن هذه الخطوة لن تكون على حساب العلاقات الصينية الفلسطينية، بل على العكس ستكون عاملا مساعدا وداعما للشعب الفلسطيني في نضاله السياسي والتفاوضي... وإن الموقف الصيني هو موقف مبدئي ثابت لا يتغير في الوقوف إلى جانب الحق الفلسطيني."[١] وهذا ما تم بالفعل، ففي ٢٤ يناير ١٩٩٢ تم إعلان الاعتراف الرسمي وتأسيس علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء بين الدولتين.[٢]ويعتقد الباحث أن ما ورد عن السفاريني قد يكون أكثر دقة، فاعتراف الصين بإسرائيل جاء بعد مؤتمر مدريد، وأن الصين الشعبية لم تشارك في المؤتمر المذكور.

وعلى الرغم من الاعتراف الصيني بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها، إلا أنه بالنظر للموقف الصيني الرسمي ممثلا في –تصريحات رئيس الدولة ورئيس الوزراء ووزير الخارجية– نجده يؤكد مساندته للقضية الفلسطينية. وأن المنطقة لن تنعم بالسلام الدائم والشامل إلا بإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة. وباسترداد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

وبعد الإعلان عن اتفاق المبادئ الفلسطيني – الإسرائيلي، أعلنت الصين تأييدها له، وسرعان ما كشفت السياسية الصينية عن آلياتها لتحقيق السلام في المنطقة، من خلال التنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وأن القضية سوف تحل بالجهود المشتركة لفلسطين وإسرائيل، وبمساعدة المجتمع الدولي، وبالتزام القيادة الفلسطينية باستراتيجية تتسم بالمرونة والعملية، وأن الصين ليس لديها مبادرة تجاه السلام، ولكن لديها التزام بالإعراب عن رأيها أمام المجتمع الدولي، الأمر الذي يظهر الصين وكأنها تراجعت عن دعم القضية الفلسطينية، وأن تسوية هذه القضية يأتي من تعاون أطرافها ومساندة المجتمع الدولي.[٣] ولكن الحقيقة أن الصين حافظت على سياستها في مطالبة إسرائيل رسميا وإعلاميا بإعادة الحقوق الفلسطينية. وإدانتها المستمرة لإسرائيل على إعاقتها لعملية السلام. كما استمرت الصين في تقديم المساعدات المادية لمنظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية. وهذا ما سيتطرق له الباحث بالتفصيل في الفصل القادم.

---

[١] السفاريني، مصدر سابق.
[٢] الوادي، ٢٠١٢، مصدر سابق، ص: ١٢٩.
[٣] الدسوقي، ١٩٩٨،مصدر سابق.

الفصل الخامس

العلاقات الصينية– الفلسطينية بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية (١٩٩٣–٢٠١٣)

المقدمة

تحدث الباحث في الفصول السابقة عن العلاقات الصينية – الفلسطينية من خلال منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها، ولكن في هذا الفصل سيتحدث عن هذه العلاقات من خلال السلطة الوطنية الفلسطينية، تلك التي جاءت نتيجة توقيع اتفاقية أوسلو التي كانت برعاية دولية. وما يميز هذا الكيان (السلطة الوطنية) عن سابقه (منظمة التحرير) إن الأول معترف به دوليا على أساس أنه مرحلة مؤقتة لبلورة كيان سياسي مكتمل بعد إتمام عملية المفاوضات وحل قضايا الوضع النهائي.

سيتم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث: الأول يناقش الدور الصيني في العملية السلمية بين إسرائيل والفلسطينيين، والثاني يناقش العلاقات السياسية بين الصين والسلطة الوطنية الفلسطينية، والثالث يناقش العلاقات الاقتصادية بين الصين والسلطة الوطنية الفلسطينية، أما الرابع سيناقش العلاقات العسكرية والثقافية بين الصين والسلطة الوطنية الفلسطينية، وفي النهاية سيكتب الباحث الخاتمة التي تحتوي على النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: دور الصين في العملية السلمية

ذكر في الفصول السابقة التوجه الصيني لحل القضية الفلسطينية، وبينا كيف تطور هذا التوجه عبر الزمن، متأثرا بالتغيرات الداخلية (للصين) والخارجية (للعرب والمجتمع الدولي)، فكانت فكرة الحرب الشعبية والكفاح المسلح خلال فترة حكم ماو تسي دونغ(Mao Zedong) الوسيلة الأنسب من وجهة نظر الصينيين في النضال لتحرير فلسطين انسجاما مع الأيديولوجيا التي اعتبرت إسرائيل ذراع الامبريالية في الشرق الأوسط. وقد اعترضت الصين على قرارات الأمم المتحدة التي تهدف إلى حل القضية سلميا. ولكن خلال فترة دينغ تشياو بينغ(Deng Xiaoping)، تغيرت السياسة الداخلية والخارجية الصينية تغيرا جوهريا، وأصبحت المصلحة الوطنية في مقدمة أهداف السياسة الخارجية بينما تراجعت الأيديولوجيا وإن بقي شيء منها فهو دون تعصب أو تعنت. وسميت هذه المرحلة مرحلة الإصلاح والانفتاح (الإصلاح في الداخل والانفتاح على الخارج). ومن خلال التسمية يظهر أهم ملامح هذه الفترة وهو بداية الانفتاح على الخارج والمقصود هنا الدول الغربية، تلك الدول التي كانت تصنف ضمن الأعداء، أو الدول الامبريالية، وبالتالي سقطت صفة العداء عن هذه الدول والدول التابعة لها مثل إسرائيل. ومن هنا تغير التوجه الصيني لحل القضية الفلسطينية لصالح التوجه السلمي، ليصبح على حد تعبير أحد القادة الصينيين "الحل السلمي للقضية الفلسطينية حلا معقولا" كما ذكرنا سابقا، وبخاصة أن العرب أنفسهم تغيرت توجهاتهم لحل القضية في هذا الاتجاه، ابتداء من اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، مرورا بخطة الملك فهد التي تبناها مؤتمر القمة العربية عام ١٩٨٢، وصولا إلى اتفاقية أوسلو بين إسرائيل والفلسطينيين عام ١٩٩٣.

مؤتمر مدريد للسلام ١٩٩١م:

منذ بداية الحديث عن فكرة التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، والتفكير الاسرائيلي يتجه نحو تجزئة الحل. وقد نجحت إسرائيل في استغلال الظروف والمتغيرات الدولية في هذه الفترة أحسن استغلال، حيث انهيار الاتحاد السوفييتي الذي أدى إلى ظهور نظام دولي أحادي القطبية (القطبية الأمريكية)، وحرب الخليج الثانية التي أدت إلى انقسام العرب بين مؤيد للعراق ومؤيد للكويت، وتراجع القضية الفلسطينية عن سلم أولويات الأمة العربية.[١]

اعترضت اسرائيل على مشاركة أي دولة لا تعترف بإسرائيل ولا تقيم معها علاقات دبلوماسية (طبعا غير الدول أطراف الصراع). وكانت الصين هي إحدى الدول التي لا تعترف بإسرائيل حينها، فكان

[١] حازم زعرب، مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وأبعاده الإقليمية والدولية، (غزة: جامعة الازهر، رسالة ماجستير ، ٢٠١١)، ص: ٢٣.

هذا مبررا للصين للاعتراف بإسرائيل لكي تتمكن من الوقوف إلى جانب العرب والفلسطينيين خلال المرحلة القادمة.[١]

استطاعت إسرائيل تحقيق أهدافها في تقسيم ساحة المواجهة، حيث نجحت في تحييد الأمم المتحدة، ولم يعقد المؤتمر تحت مظلتها، وحيدت أوروبا التي كان دورها ثانويا، وروسيا التي أصبحت وريث الاتحاد السوفييتي كانت عندها أولويات الإصلاح الداخلي أهم من المشاكل الخارجية. أما بخصوص الصين فهي غير معترفة بإسرائيل ولا يحق لها المشاركة في المؤتمر. لكن على الرغم من العلاقات الاقتصادية والعسكرية بين الصين وإسرائيل، إلا أن الصين اشترطت حتى يستمر الحوار بينها وبين إسرائيل موافقة إسرائيل على المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام (حيث كانت رافضة للمشاركة في البداية). استجابت اسرائيل للرغبة الصينية كونها غير معنية بالتضحية بالصين لما لها من أهمية سياسية واقتصادية بالنسبة لإسرائيل.[٢]وعربيا اشترطت إسرائيل تقسيم الصراع، والحديث والمفاوضات مع كل دولة على انفراد في موضوع النزاع الذي يخصها، وهكذا أصبحت مسألة فلسطين تخص الفلسطينيين وحدهم.[٣]

اتفاقية أوسلو بين إسرائيل والفلسطينيين:

بعد مؤتمر مدريد وقعت إسرائيل اتفاقية أوسلو مع الفلسطينيين، وأيدت الصين هذه الاتفاقية، وأيدت استمرار المفاوضات للتوصل لحل نهائي لمشكلة الشرق الأوسط، حيث اقترح وزير الخارجية الصيني تشيان تشي تشن(Qian Qichen) مبادرة لاستمرار عملية السلام ولتوضيح الموقف الصيني، وتضمنت النقاط الآتية:[٤]

١- استمرار المفاوضات السلمية في الشرق الأوسط على أساس قرارات الأمم المتحدة ووفقا لمبدأ الأرض مقابل السلام الذي أقرّه مؤتمر مدريد.
٢- تنفيذ الاتفاقيات التي تم التوصل إليها خاصة اتفاقية أوسلو وتجنب التصرفات الضارة بعملية السلام.
٣- إدانة الأعمال الإرهابية والمحافظة على أمن الدول وحياة الشعوب.
٤- مع استمرار عملية السلام، ينبغي دعم التبادل والتعاون الاقتصادي في المنطقة، وينبغي كذلك على أطراف النزاع اتخاذ إجراءات ملموسة لدعم الثقة بينهما وإزالة العداوة وتحقيق الازدهار المشترك.

---

[١] عبد المحسن، ٢٠١٠، مصدر سابق.
[٢] الوادي، ٢٠٠٥، مصدر سابق، ص: ١٤٩.
[٣] زعرب، مصدر سابق، ص:٢٥.
[٤] الوادي، ٢٠٠٥، مصدر سابق، ص: ١٥٠.

٥- يجب على المجتمع الدولي أن يبذل الجهود الضرورية مع الأطراف المعنية في الشرق الأوسط من أجل تحقيق سلام شامل ودائم، والصين مستعدة للإسهام في هذه الجهود.

أكدت الصين التزامها بدعم المواقف العربية والفلسطينية حسب النقاط المذكورة في هذه المبادرة عدة مرات. وقد حاولت البقاء على مسافة متساوية مع الأطراف المعنية، وحث الجميع على الاستمرار في المفاوضات، والضغط على إسرائيل لتنفيذ الاتفاقيات الموقعة، لكنها لم تنخرط في تفاصيل العملية السلمية والمفاوضات أكثر من ذلك، بل حاولت إبراز موقفها بشكل عام وتعمدت إخفاء بعض التفاصيل التي تعتبر موضع خلاف، مثل قضية القدس، وحق العودة... وغيرها. وهذا الموقف له مبرراته عند الصينيين، حيث إن هذه النقاط الحساسة لا يمكن حلها بالتصريحات والمواقف الدولية وإنما تحل فقط عن طريق المفاوضات بين الأطراف المعنية، وقد يكون هذا الموقف استجابة للضغوط الأمريكية والإسرائيلية على الصين للابتعاد عن العرب وعدم تورطها أكثر في العملية السلمية والمفاوضات التي ترغب الولايات المتحدة الاستئثار بها وحدها.[١]

اللجنة الرباعية:

تعثرت المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين عدة مرات، لأسباب ناتجة عن عدم تنفيذ إسرائيل لالتزاماتها في الاتفاقيات، كما و ان الراعي الأمريكي منحاز لصالح إسرائيل، و الفلسطينيين ارادوا توسيع دائرة الدول المشاركة في المفاوضات؛ لإعطائها الصبغة الدولية الملزمة، و لكي تكون المفاوضات تحت مظلة الأمم المتحدة. الا ان شيء من ذلك لم يحصل. بالمقابل تم تشكيل لجنة رباعية لمتابعة المفاوضات بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل، ضمت كلا من الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا، و تم استبعاد الصين من هذه اللجنة. وعلى ما يبدو أن مواقف الصين (الملتزمة بالحث على تطبيق الاتفاقيات والالتزام بالقرارات الدولية ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام المتفق عليه في مدريد)، لم تحظَ بإعجاب إسرائيل ولا الولايات المتحدة، فهما لا تريدان للصين دورا فاعلا في الشرق الأوسط إلا إذا كان منسجما مع مصالحهما. لذلك تم استبعادها من اللجنة الرباعية.[٢]

المشاركة الصينية:

تعاملت الصين مع تطورات هذه القضية المحورية العربية من منطلق اعتباراتها وأولوياتها. فعلى الرغم من قناعتها وإيمانها بعدالة الحق العربي، إلّا أنها ابتعدت قدر الامكان عن المواقف التي قد تقود إلى تهديد حقيقي لمصالحها مع الغرب. فالاعتدال، وإلى حدّ ما أيضاً، الحيادية كانتا السمتين الأساسيتين

[١] الوادي، ٢٠٠٥، مصدر سابق، ص: ١٥١-١٥٤.
[٢] المصدر نفسه، ص: ١٥٥.

لتعامل الصين مع القضية الفلسطينية. وهكذا، وفي ضوء عملية السلام العربية– الإسرائيلية تمكنت الصين من التخلي عن شعار الكفاح المسلح، وتبني موقف الدعم الكامل لعملية السلام في الشرق الأوسط، ومن ثم مشاركتها الفعالة في هذه العملية من خلال استضافتها عام ١٩٩٣ للجنة المياه المنبثقة عن المفاوضات متعددة الأطراف بين الدول العربية وإسرائيل. ولعل البيان الصحفي المشترك، الذي صدر عقب زيارة رئيس جمهورية اليمن إلى الصين الصادر في ١٩٩٢/٢/١٩ خير ما يفصح عن مضمون السياسة الصينية تجاه هذا الأمر، إذ... "أكد الجانبان أن الأطراف المعنية بقضية الشرق الأوسط من واجبها أن تحقق سلاماً شاملاً وعادلاً ودائماً في الشرق الأوسط... باعتبار أن ذلك هو السبيل الوحيد إلى تحقيق الاستقرار الدائم والرخاء المشترك في المنطقة."... وبالمقابل أكد الرئيس الصيني للرئيس ياسر عرفات، خلال مباحثاتهما في مدريد بتاريخ ١٩٩٩/٤/١٥ أن الصين تؤيد الحق الفلسطيني العادل، وأنها على استعداد لتأييد الدولة الفلسطينية حال إعلانها.[١]

يتضح من المواقف الصينية وتفاعلاتها مع مجريات العملية السلمية، عدم رغبتها في الانغماس الشديد في العملية السلمية وتفاصيل المفاوضات، أو ضغطها على طرف من الأطراف إلى الحد الذي يمكن أن يضر بمصالحها مع أي منهما، ولكنها في نفس الوقت لا تقبل باستبعادها خارج اللعبة بشكل كامل مثلما حدث باستبعادها من اللجنة الرباعية. فجاء رد الصين بتعيينها السفير وانغ شي جي(Wang shi jie) مبعوثا خاصا لها في منطقة الشرق الأوسط عام ٢٠٠٢م، الذي قام بعدة جولات في المنطقة، وقد حرص على استمرار أفضل العلاقات مع أطراف النزاع، والاكتفاء بالاستماع ونقل موقف الصين ورؤيتها إلى أطراف الصراع.[٢]

ولم تكتفِ الصين بنشاط المبعوث الخاص للمنطقة، بل كانت ترسل أحيانا مسؤولين كبارًا لطرح أفكار جديدة من شأنها أن تعالج الجمود في المفاوضات، ومن الأمثلة على ذلك المبادرة الصينية التي تم إرسال السيد تانغ جيا شيوان(Tang Jiaxuan) مستشار الدولة للشؤون الخارجية، لطرحها على الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني في ديسمبر ٢٠٠٤ م، حيث تضمنت النقاط الآتية:[٣]

١– إثبات الثقة المتبادلة وإعادة المفاوضات السلمية وذلك عن طريق وقف العنف والنزاع، وخاصة العمليات العسكرية الموجهة ضد عامة الناس، وتحسين الوضع الإنساني للفلسطينيين، وضمان حرية الانتخابات الفلسطينية، والاعتراف بالحكومة المنتخبة واحترام مكانتها.
٢– العودة إلى خطة خريطة الطريق وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة واحترام أمن إسرائيل.

---

[١] كامل صالح ابو جابر، "موقف الصين من بعض القضايا العربية"، دمشق: المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، مجلة الفكر السياسي، ع ٧، صيف ١٩٩٩، ص:١٦٧.
[٢] الوادي، ٢٠٠٥، مصدر سابق، ص: ١٥٦.
[٣] الوادي، ٢٠٠٥، مصدر سابق، ص: ١٥٦.

٣- السعي الإيجابي وراء تحقيق السلام الشامل والدائم في الشرق الأوسط، وذلك من خلال إعادة سوريا ولبنان إلى طاولة المفاوضات، وتعزيز التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة.
٤- وجوب زيادة المجتمع الدولي قوته في دعم السلام، من خلال اتخاذ إجراءات عملية وفعالة في ضمان الانتخابات الفلسطينية وإعادة إعمار فلسطين اقتصاديا، ووجوب لعب الأمم المتحدة دورًا أكبر في عملية السلام من خلال عقد مؤتمر دولي للسلام في المنطقة.

كما وذكر المسئول الصيني ان الصين سوف تشارك في الجهود الدولية الرامية إلى دعم السلام بشكل إيجابي، ولكن إسرائيل تجاهلت هذا الاقتراح والتزمت الصمت ولم توافق عليه، ومع ذلك استمرت الصين بدعمها للفلسطينيين لاستعادة حقوقهم المشروعة. واعتبرت أن هذا الموقف هو موقف أخلاقي لا يمكن التنازل عنه. ويستدل على ذلك من موقف الصين عندما أرسلت مبعوثها وانغ شي جي(Wang shi jie) في إحدى الجولات في المنطقة، واشترط شارون أنه سيقابله إذا امتنع عن مقابلة عرفات، ولكن الصين فضلت أن يقابل مبعوثها ياسر عرفات على الالتزام بشرط شارون ومقابلته.[١]

واستمرت الصين على هذا الطريق، ومحافظة على الحياد وعلى علاقات حسنة مع جميع الأطراف، وحاولت الحفاظ على فعاليتها في المنطقة من خلال الزيارات المستمرة لمبعوثها لمنطقة الشرق الأوسط، وأحيانا لمسؤولين آخرين، أو من خلال دعوة قادة دول المنطقة إلى الصين لمحاولة دفع العملية السلمية التي توقفت منذ عام ٢٠١٠. وكان أبرز هذه النشاطات، دعوة الرئيس محمود عباس لزيارة الصين في بداية شهر مايو ٢٠١٣، حيث جدد الرئيس الصيني شي جين بينغ(Xí Jìnpíng) دعم الصين لقضية الشعب الفلسطيني العادلة خلال محادثاته مع الرئيس الفلسطيني في هذه الزيارة، مؤكدا عدم إمكانية تحقيق السلام بين فلسطين وإسرائيل إذا لم تتم استعادة الحقوق والمصالح الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني. كما طرح الرؤية الصينية ذات النقاط الأربع لتسوية القضية الفلسطينية والقائمة أولاً على ضرورة التمسك بالاتجاه الصحيح المتمثل بإقامة دولة فلسطين المستقلة والتعايش السلمي بين دولتي فلسطين وإسرائيل على أساس حدود عام ١٩٦٧، واعتبار ذلك حقا لا يمكن التنازل عنه للشعب الفلسطيني ومفتاحا لتسوية القضية الفلسطينية، مع احترام حق إسرائيل في الوجود واحترام مخاوفها الأمنية المشروعة تماما، أما ثاني المقترحات فتمثلت بالمفاوضات كطريق وحيد نحو السلام، لتأتي النقطة الثالثة والقاضية

[١] المصدر نفسه، ص: ١٥٨.

بضرورة التمسك بثبات بمبدأ "الأرض مقابل السلام." ثم ضرورة أن يدعم المجتمع الدولي عملية السلام بقوة كنقطة رابعة لاقتراح الرئيس شي.[١]

في المقابل أكد الرئيس شي خلال اجتماعه مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الذي زار الصين أيضاً أن السلام والاستقرار والتنمية هي تطلعات مشتركة لدول الشرق الأوسط. وأن حل النزاعات سلميا هو خيار استراتيجي لمصلحة الجميع في المنطقة. مشدداً على استمرار الصين بالتزامها موقف الحياد لتسهيل إجراء مفاوضات السلام والمساهمة بحل المشكلات لتحقيق استقرار الشرق الأوسط. ولم تكتفِ الصين بإصدار التصريحات فقط، حيث استضافت بكين مؤتمر الأمم المتحدة لدعم السلام بين فلسطين وإسرائيل يومي ١٨ و١٩ يونيو ٢٠١٣، لتطبيق الرؤية الصينية ذات النقاط الأربعة، وجمع القوى الدولية لتطوير الظروف المواتية لدفع إجراء المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

وفيما تستمر الدبلوماسية الصينية في سعيها والتزامها لدعم أي مسعى لحل القضية الفلسطينية جاءت زيارة وانغ يي(Wang Yi) وزير الخارجية الصيني لفلسطين وإسرائيل خلال الفترة بين يومي ١٨ و٢٠ ديسمبر ٢٠١٣، لتجديد تأكيد الصين الثابت لمساعي الشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة ودعم مفاوضات السلام الجارية بين فلسطين وإسرائيل، وللإعراب عن الأمل في اغتنام الفلسطينيين والإسرائيليين هذه الفرصة لإيجاد مخرج لحل المشاكل في أسرع وقت ممكن[٢].

[١] يانغ يوان وعزوان بريك، "اضواء على دور الدبلوماسية الصينية لحل قضايا الشرق الاوسط "، بكين: وكالة انباء شينخو، ٢٨-١٢-٢٠١٣، http://arabic.news.cn/china/2013-12/24/c_132993125.htm

[٢] يوان، مصدر سابق.

المبحث الثاني: العلاقات السياسية

تعتبر العلاقات السياسية بين جمهورية الصين الشعبية والسلطة الوطنية الفلسطينية علاقات ممتازة، وقائمة على الثقة والتعاون المتبادل، حيث كانت الصين الشعبية وما زالت داعما قويا لحقوق الشعب الفلسطيني. ويظهر ذلك في شتى المجالات والمستويات، ابتدأ من الاحتفالات الشعبية في الصين بالمناسبات الوطنية الفلسطينية وصولا إلى المواقف الداعمة للشعب الفلسطيني في المؤسسات الدولية. و سيناقش هذا المبحث المواقف المتبادلة للطرفين من أهم القضايا التي تهم كل منهما.

الدولة الفلسطينية:

اعترفت الصين بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني عام ١٩٦٥م، وافتتحت لها مكتبا يتمتع بحصانة دبلوماسية في بكين. وعند إعلان الاستقلال، في الخامس عشر من تشرين ثانٍ عام (١٩٨٨م)، في دورة المجلس الوطني الفلسطيني التاسعة عشرة المنعقدة في الجزائر، بادرت الحكومة الصينية بالاعتراف بهذه الدولة، وفي أوائل عام (١٩٨٩م) رفعت الحكومة الصينية مستوى التمثيل الفلسطيني إلى مرتبة سفارة دولة كاملة تتمتع بكافة الحصانات والامتيازات الممنوحة لأية سفارة دولة أخرى. وعندها تقبل رئيس الجمهورية الصينية أوراق اعتماد سفير دولة فلسطين، السفير (يوسف رجب الرضيع) كأول سفير لدولة فلسطين لدى الصين، وكان السفير الثاني لدولة فلسطين لدى الصين (مصطفى السفاريني) الذي قدم أوراق اعتماده لفخامة الرئيس يانج شانج كون(Yang Shangkun) في تموز من عام (١٩٩٢م)، وأما السفير الثالث لدولة فلسطين لدى الصين (زكريا عبد الرحيم) الذي قدم أوراق اعتماده لفخامة الرئيس (جيانغ زيمين(Jiāng Zémín)) في (٢٠٠٢/١١/٢٢م)، و قدم السفير الرابع (دياب اللوح) أوراق اعتماده للرئيس الصيني (خو جين تاو(Hu Jintao)) في (٢٠٠٥/١٢/٢٨م)، حيث كان الممثل العاشر لفلسطين لدى الصين منذ افتتاح مكتب منظمة التحرير الفلسطينية ببكين في مايو/ أيار عام (١٩٦٥م)، وقد تولّى كل من السفراء التالية أسماؤهم رئاسة بعثة مكتب المنظمة منذ افتتاحه وحتى رفع مستوى التمثيل الفلسطيني إلى مرتبة سفارة دولة وهم: (رشيد سعيد جربوع، وحسني يونس "أبو خالد الصين"، وحمدي محمود "أبو نائل القلقيلي"، ومنير إبراهيم حمد "أبو الرائد الأعرج"، وحمد عبد العزيز العايدي "أبو رمزي"، و القائم باعمال م ت ف د.سامي مسلم، والطيب عبد الرحيم)، وسفير دولة فلسطين الحالي والحادي عشر المعتمد لدى الصين هو السفير أحمد رمضان الذي قدم أوراق اعتماده في ديسمبر ٢٠١٠م سفيراً مفوضاً فوق العادة لدولة فلسطين إلى الرئيس الصيني خو جين تاو(Hu Jintao).[١]

[١] اللوح، ٢٠١٢، مصدر سابق.

حدّدت الصين من خلال التفاعلات اللاحقة لتوقيع اتفاقية أوسلو موقفها من الدولة الفلسطينية بأنها دولة على حدود عام ١٩٦٧م، وبما يتفق مع القرارات الدولية ذات الصلة، وأكدت ذلك في عدة مناسبات، لعل آخرها كان خلال زيارة الرئيس محمود عباس لبكين في ٦-٥-٢٠١٣، حيث طرح الرئيس الصيني رؤية من أربع نقاط حول تسوية القضية الفلسطينية خلال المباحثات، أولها: "يجب التمسك بالاتجاه الصحيح المتمثل بإقامة دولة فلسطين المستقلة والتعايش السلمي بين دولتي فلسطين وإسرائيل." واعتبر شي جين بينغ(Xí Jìnpíng) أن إقامة دولة مستقلة ذات سيادة كاملة على أساس حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية تعتبر "حقا غير قابل للتصرف للشعب الفلسطيني، ومفتاحا لتسوية القضية الفلسطينية." لكنه أضاف قائلا: "إن حق البقاء لإسرائيل وهمومها الأمنية المعقولة يجب أن تكون موضع الاحترام الكافي."[١]

دعمت الصين طلب فلسطين للانضمام للأمم المتحدة كدولة غير عضو، حيث قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية هونغ لي في إفادة صحفية يومية: إن بكين تتفهم وتحترم وتدعم طلب الفلسطينيين الانضمام إلى الأمم المتحدة، وشدد المتحدث على أن بلاده تدعم دائما قضية الشعب الفلسطيني العادلة لاسترداد حقوقه الوطنية والشرعية، وستؤكد دائما أن إقامة دولة مستقلة حق مشروع للشعب الفلسطيني على أساس حل الدولتين. وصوتت الصين لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩/٦٧ (هو قرار صوتت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في اجتماعها السابع والستين في ٢٩ نوفمبر ٢٠١٢).[٢]

بادرت الصين إلى افتتاح سفارة لها لدى السلطة الفلسطينية في قطاع غزة في شهر ديسمبر 1995 م، بعد إقامة السلطة الفلسطينية، وقد تولى رئاسة البعثة الصينية كلٌّ من السفراء (جينغ تشياو لونغ(Geng Xiao Long)، وليو جي هاي(Liu Jie Hyi)، و وو جيو هونغ(Wu Ju Hong)، وقونغ شياو شينغ(GONG XIAO SHENG)، ويانغ وي قوه(Yang Wi Gou)، وَوانغ تشيانغ(Wang Zhiang))، وأخيرا السفير ليو ايتشونغ(Liu Aizhong) الذي استلم مهامه في نهاية أكتوبر 2012 م ومازال على رأس عمله سفيراً لجمهورية الصين الشعبية لدى فلسطين.[٣]

قضية القدس:

بعد التوجه العربي إلى الحل السلمي مع إسرائيل، صرح القادة الصينيون "أننا نقبل ما يقبله العرب." فكان التعامل الصيني مع أغلب القضايا الخلافية بين العرب أو الفلسطينيين من جهة وإسرائيل من

[١] "الصين تمنح الفلسطينيين ١٨ مليون دولار"، الجزيرة نت، ٥-٦-٢٠١٣.
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/5/6
[٢] "الصين و مصر تدعمان رفع تمثيل فلسطين"، الجزيرة نت، ١٣-١١-٢٠١٢.
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2012/11/13
[٣] اللوح، ٢٠١٢، مصدر سابق.

جهة أخرى تعاملا حذرا. وكانت تصريحات المسؤولين تتسم بالعمومية. وقد رأت الصين في اللجوء إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، كأساس لحل أي قضية شائكة، مخرجا مناسبا للحيلولة دون تورطها في تعقيدات التفاصيل. ولعل قضية القدس من أهم القضايا وأكثرها تعقيدا، فكانت التصريحات الصينية ذات الصلة "إقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م" تفي بالغرض بخصوص قضية القدس على اعتبار أنها جزء من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م. ولكن عندما كانت تثار قضية القدس بشكل خاص ومباشر كانت تظهر التناقضات في تصريحات المسؤولين، حيث ذكرت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية تشانغ تشى يوي بتاريخ ٩-١٠-٢٠٠٢ في بكين ان: "قضية القدس المقدسة لدى المسلمين واليهود والمسيحيين، يجب حلها من خلال المفاوضات وفقا لقرارات الأمم المتحدة."[١] وصرحت تشانغ بذلك ردًّا على سؤال في مؤتمر صحفي دوري، وقالت إنها قضية حساسة ذات أهمية كبيرة فإن أي عمل فردي لتغيير الوضع الحالي للقدس سيتعارض مع الحل المناسب للمشكلة.

جاءت بعد ذلك بعض التصرفات الصينية التي تتساهل مع إسرائيل في ترويجها أن القدس هي عاصمتها، مثل السماح لإسرائيل بنشر إعلانات سياحية في وسائل الإعلام الصينية تعتبر القدس عاصمة لإسرائيل، علما أن ذلك يخالف القانون الصيني. بالإضافة إلى وصف تل أبيب في بعض وسائل الإعلام الصينية بأنها مدينة سياحية وليست العاصمة، وأكثر من ذلك أن أحد الضيوف الصينيين في برنامج حواري مع إحدى الإذاعات الصينية تطرق إلى الموضوع قائلا: إن هناك خطأ شائعا يعتبر تل أبيب عاصمة إسرائيل بينما الصحيح أن القدس هي العاصمة، وفي حديقة العالم ببكين التي تضم أهم المعالم الأثرية في العالم، يوجد بها مجسم لقبة الصخرة المشرفة، وفي التعريف كتب تاريخ إنشاء المسجد دون ذكر مكانه، بخلاف المواقع الأخرى، ويرفع العلم الإسرائيلي ضمن الأعلام المرفوعة على باب الحديقة في إشارة إلى اعتبار هذا المجسم يقع في عاصمة إسرائيل.[٢]

تمّت إثارة قضية القدس مرة أخرى أثناء الدورة الرابعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي الصيني في مدينة تيانجين، حيث نشب خلاف بعد رفض المسؤولين الصينيين التوقيع على وثيقة مشتركة مع الوفد الذي يضم وزراء الخارجية العرب، تعتبر القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية. وفي تصريح "للجزيرة" على هامش الاجتماع، قال الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى إنه على الصين أن تقف إلى جانب العرب في قضاياهم لكي يقفوا إلى جانبها في القضايا التي تهمها.[٣]

---

[١] شبكة الصين الاخبارية ، نقلا عن وكالة انباء شينخو ، المتحدثة باسم الخارجية الصينية حول حل قضية القدس ، ٩-١٠-٢٠٠٢ ، http://arabic.china.org.cn/news/txt/2002-10/09/content_2044886.htm

[٢] الوادي، ٢٠١٢، مصدر سابق، ص: ١٤٥.

[٣] الجزيرة نت ، ١٤-٥-٢٠١٠ ، http://www.aljazeera.net/news/arabic/2010/5/14

وفي مقابلة مع جريدة اليوم السابع أشار السفير نعمان جلال بعد حضوره مؤتمر الحوار العربي الصيني الذي عقد في العاصمة الصينية بكين. أن أحد الخبراء الصينيين أكد أن خطأ قناة الجزيرة تسبب في الإساءة للعلاقات العربية الصينية بسبب قضية القدس المحتلة. حيث تحدث السفير الصيني وو سي كا(WU SI KE) وهو المبعوث الرسمي للصين لعملية السلام في الشرق الأوسط، مؤكدا التعاون العربي الصيني، وذكر صراحة أن الصين تؤيد استعادة كافة الأراضي العربية المحتلة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على ترابها الوطني بما في ذلك القدس الشرقية، وتؤيد عملية التفاوض المباشر بين الفلسطينيين وإسرائيل وأن تشمل كافة القضايا الخاصة بالحل النهائي وأنه لا يوجد أي خلاف بين الصين والدول العربية[١].

يرى الباحث ان وجهة نظر السفير نعمان جلال اقرب الى الصحة، ولا يعتبر أن هناك تراجعا من الجانب الصيني في دعم القضية الفلسطينية بقدر ما يمكن تسميته الحذر الشديد من التورط في التفاصيل، وبخصوص القدس فقد ظهر لاحقا التركيز في تصريحات المسؤولين الصينيين على أن القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية على حدود ١٩٦٧م، حيث قال المبعوث الصيني للشرق الأوسط وو سي كا(WU SI KE) في مقابلة مع قناة فينكس الفضائية من هونغ كونغ في ٢٩-٢-٢٠١٢، قد أعلنا أن "الصين تدعم إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة على أساس حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية." ويعتبر موقف الصين هذا أقرب من المطالب الفلسطينية والعربية بالمقارنة مع مواقف الدول الكبرى الأخرى.[٢]

و لعل أهم التصريحات التي أكدت على أن القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية، جاءت في النقطة الأولى من مبادرة الرئيس شي جينغ بينغ ذات النقاط الأربعة كما ذكرنا سابقا لحل القضية الفلسطينية التي طرحها في شهر مايو ٢٠١٣.

قضية اللاجئين:

كان التفاعل الصيني الأول مع قضية اللاجئين الفلسطينيين خلال مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥، حيث أعلن شو ان لاي(Zhōu Ēnlái)في المؤتمر "استعداده لتأييد قرار يعرب عن المطالب العربية بإعادة النظر في الوضع الاقليمي والاعتراف بحقوق اللاجئين العرب."[٣] وبعد ذلك استمرت الصين بتقديم

[١] نعمان جلال، "موقف الصين من القدس مؤيد للحق العربي وترفض التدخل في شئون الدول الأخرى"، القاهرة: صحيفة اليوم السابع، ٣-١٠-٢٠١٠.
http://youm7.com/news/newsprint?newid=286124
[٢] موقع وزارة الخارجية الصينية ، ٢٩-٢-٢٠١٢ ،
http://www.fmprc.gov.cn/ara/zxxx/t910771.htm
[٣] بهبهاني، مصدر سابق، ص:٣٠.

المساعدات المالية والغذائية والطبية لسكان المخيمات.[١] وبعد اتفاقية أوسلو وبداية العملية السلمية، أصبح رأي الصين في قضية اللاجئين مثل غيرها من قضايا المسألة الفلسطينية، فقد ايدت الصين الالتزام بالقرارات الدولية ذات الصلة، وفيما يخص قضية اللاجئين فإن أهم القرارات المعنية هو قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤، ودعت الصين إلى حل قضية اللاجئين حلا عادلا وفق القرار ١٩٤.[٢] وفي تصريحات للمبعوث الصيني للشرق الأوسط وو سي كا(WU SI KE) قال: "إن جميع قضايا الوضع النهائي لفلسطين مثل الحدود والأمن وعودة اللاجئين والموارد المائية والقدس، لا يمكن حلها تدريجيا إلا عبر مفاوضات السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي."[٣] وفي هذا إشارة إلى أن الصين يمكن أن تقبل بنتيجة المفاوضات التي يتفق عليها الجانبان، حتى لو لم تكن منسجمة مع القرار ١٩٤.

قضية بناء المستوطنات:

من خلال المبدأ العام الذي اعتمدته الصين لحل القضية الفلسطينية، وهو الالتزام بالقرارات الدولية، فإنها تعتبر هذه المستوطنات غير شرعية، لأنه يجب على إسرائيل الانسحاب من جميع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. وقد اعتبرت الصين فيما بعد أن استمرار إسرائيل في بناء المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية سببا مباشرا في تعطيل عملية السلام، ويجب على إسرائيل أن توقف جميع الأعمال التي من شأنها أن تؤثر بشكل سلبي على استمرار عملية السلام، حيث أكد مندوب الصين الدائم لدى الأمم المتحدة لي باو دونغ في اجتماع لمجلس الأمن الدولي حول الشرق الأوسط في ٢٤-١-٢٠١٣، أن "الصين تعارض بثبات بناء المستوطنات من قبل الجانب الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة بالقدس الشرقية والضفة الغربية."[٤] ثم أكد الرئيس الصيني شي جينغ بينغ ذلك خلال الرؤية الصينية ذات النقاط الأربع لحل القضية الفلسطينية، حيث جاء في النقطة الثانية من هذه الرؤية " الأمر الأهم في الوقت الحاضر هو اتخاذ إجراءات ملموسة لوقف بناء المستوطنات."[٥] وتكرر هذا الموقف في عدة تصريحات لاحقة للمسؤولين الصينيين.

قضية الأسرى:

صوتت الصين الشعبية لصالح انضمام فلسطين إلى الأمم المتحدة، وهذا التصويت يعطي القضية أبعادا سياسية وقانونية جديدة، وينعكس على قضية الأسرى بحيث يكتسب

---

[١] علي فياض، "الصين والقضية الفلسطينية. انقلاب الموقف من عقائدية ماو إلى براغماتية جيانغ"، لندن: جريدة الحياة، العدد ١٣٥٦٣، ٣٠-٤-٢٠٠٠، ص: ٨ ، http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/Hayat%20INT/2000/4/30

[٢] عيسى ابو زهيرة، "حقوق اللاجئين في ظل التسوية الراهنة"، رام الله: مجلة رؤية، العد (١٧)، آذار- ٢٠٠٢ ، عن مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4030

[٣] موقع وزارة الخارجية الصينية، ٢٩-٢-٢٠١٢، مصدر سابق.

[٤] "الصين تدعو إلى استئناف محادثات السلام بين فلسطين و إسرائيل"، الجزائر: جريدة النهار الجديد، ٢٤-١-٢٠١٣، http://www.ennaharonline.com/ar/world_news/144778

[٥] دياب اللوح، "الرؤية الصينة ذات النقاط الاربع"، بيت لحم: وكالة معا الاخبارية، ١٧-٧-٢٠١٣، http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=614579

الأسرى الفلسطينيون في حالة الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية المستقلة عدة مميزات، أولها الصفة الشرعية القانونية باعتبارهم أسرى حرب ومقاتلين شرعيين، والثانية أسرى دولة مستقلة محتجزون كرهائن يتوجب إطلاق سراحهم فورا وإلغاء كافة الإجراءات والأحكام غير القانونية التي صدرت بحقهم.[١] ولكن التصريحات الصينية المباشرة في هذا الموضوع اعتبرت أن قضية الأسرى من القضايا الجوهرية التي تؤثر سلبا على المفاوضات والعملية السلمية مثلها مثل أعمال العنف ضد المدنيين وحصار قطاع غزة. وتأكد ذلك في مبادرة النقاط الأربعة، حيث ذكرت النقطة الثانية "أن الأمر الأهم في الوقت الحاضر هو اتخاذ إجراءات ملموسة لوقف بناء المستوطنات ومنع أعمال العنف ضد المدنيين الأبرياء ورفع الحصار عن قطاع غزة، ومعالجة قضية الأسرى الفلسطينيين بشكل ملائم، بما يهيِّئ ظروفاً لازمة لاستئناف مفاوضات السلام."[٢]

قضية المصالحة الوطنية وحركة حماس:

اعتبرت الصين أن المصالحة الوطنية متطلبا ضروريا للفلسطينيين وحتى لدول العالم الراغبة في إحلال السلام في الشرق الأوسط. وجاء موقفها من المصالحة الوطنية وحركة حماس على لسان المبعوث الصيني للشرق الأوسط وو سي كا(WU SI KE) في مقابلة مع جريدة الأهرام المصرية، حيث قال: *تمثل إعادة وحدة الصف الفلسطيني ليس فقط طموحا للشعب الفلسطيني، بل تطلعا طال انتظاره للمجتمع الدولي، وتعرب الصين عن ترحيبها ودعمها لذلك وتثمن مساهمة مصر في إنجاح المصالحة بين الفصائل الفلسطينية. و يمكن القول من باب الموضوعية إن حركة حماس تمثل قوة هامة على الساحة السياسية الفلسطينية لا يمكن التغاضي عن وجودها، سواء في أثناء دفع المفاوضات بين فلسطين وإسرائيل أو إقامة دولة فلسطين المستقلة على أساس حل الدولتين. ويجب على المجتمع الدولي أن ينظر إلى حماس بنظرة هادئة وموضوعية ويدعم المصالحة الفلسطينية التي لم تأتِ بسهولة ويقدم إسهاما إيجابيا ومفيدا في عملية السلام ويدفعها بصورة جدية وفعالة.*[٣]

القضايا التي تهم الصين:

على الرغم من محدودية التأثير الفلسطيني على المستوى الدولي، إلا أنها وقفت إلى جانب الصين في أغلب القضايا التي تهمها، خاصة قضية تايوان والتبت وإقليم شينغ يانغ. حيث اعترف الفلسطينيون بالصين الموحدة، ولم يساندوا أي حركة انفصالية داخل الصين. وقد قدر الصينيون للقيادة الفلسطينية مواقفها. وظهر ذلك خلال قبول أوراق اعتماد السفير الفلسطيني أحمد رمضان في ٢-١٢-٢٠١٠،

---

[١] عيسى قراقع، "قضية الأسرى والاعتراف بالدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة"، بيت لحم: جريدة العودة ، العدد ٤٤ ، ٢٢-٨-٢٠١١، http://www.badil.org/en/haq-alawda/item/1660-art-1

[٢] اللوح، ٢٠١٣، مصدر سابق.

[٣] موقع وزارة الخارجية الصينية، المبعوث الصيني الخاص لقضية الشرق الاوسط وو سيكه في مقابلة كتابية مع صحيفة الاهرام المصرية ، ٢٧-٧-٢٠١١ ، ://www.mfa.gov.cn/ara/wjb/zzjg/xybfs/xgxw/t843156.htm

حيث قدم الرئيس الصيني خو جين تاو(Hu Jintao) شكره لفلسطين قيادة وشعبا على وقوفها إلى جانب الصين في قضايا تايوان والتبت والقضايا الصينية الجوهرية الأخرى.[1]

الزيارات الفلسطينية للصين:

بدأت زيارات القيادة الفلسطينية لجمهورية الصين الشعبية عام ١٩٦٤م، واستمرت هذه الزيارات بشكل متواصل لتنسيق المواقف والحصول على الدعم بأنواعه المختلفة. ومثلما كانت البداية من خلال ياسر عرفات ممثلا لحركة فتح، كانت أيضا كونه رئيسا للسلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٣م ثم جاءت الزيارة عام ١٩٩٦م والزيارة الثالثة في ١٩٩٨م، والزيارة الرابعة في (١٢/٤/١٩٩٩م)، تلبية لدعوة رسمية من الرئيس جيانغ زيمين(Jiāng Zémín)، استغرقت يومين أجرى خلالها مباحثات مع نظيره الصيني. والتقى نائب رئيس مجلس الدولة الصيني تشان تشي تشن(Qian Qichen)، ووزير دائرة الاتصالات الدولية للحزب الشيوعي الصيني السيد داي بينغ قوه، وشكر الصين على موقفها الداعم والمؤيد للحق الفلسطيني العادل وعلى جهودها في دفع العملية السلمية. وبدورها أثنت القيادة الصينية على جهود الرئيس ياسر عرفات في تعزيز العلاقات الصينية – الفلسطينية، وحرصه الدائم على وضع القيادة الصينية في صورة تطورات الأوضاع والتشاور المستمر في القضايا التي تهم الجانبين، والزيارة الرسمية قبل الأخيرة له في آب عام ٢٠٠٠م، وأما زيارته الرسمية الأخيرة للصين فكانت في ٢٤ آب عام ٢٠٠١م قابل خلالها الرئيس (جيانغ زيمين(Jiāng Zémín)) والسيد لي بينغ(Li Ping) (رئيس اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني). و زار الرئيس ياسر عرفات الصين رسمياً ثلاث عشرة مرة، ثم تعطلت بعد أن قامت القوات الإسرائيلية بمحاصرته في مقر المقاطعة (القيادة) بمدينة رام الله في نهاية عام (٢٠٠١م). أما الرئيس محمود عباس فقد زار الصين مرات عديدة وكثيرة وربما لأكثر من عشرين مرة، بصفته الاعتبارية، وبصفته أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي كانت آخرها قبل أن يصبح رئيساً في آب ٢٠٠٤م. والزيارة الرسمية الأولى له (زيارة دولة رسمية) كانت بعد انتخابه رئيساً لدولة فلسطين خلفاً للرئيس الخالد ياسر عرفات في شهر أيار من عام ٢٠٠٥م، رافقه فيها وزير الشؤون الخارجية الفلسطينية الدكتور (ناصر القدوة)، والزيارة الرسمية الثانية له وهي زيارة دولة رسمية أيضاً في أواخر إبريل ومطلع مايو ٢٠١٠م، خلال انعقاد المعرض الدولي الكبير في مدينة شنغهاي (الاكسبو) رافقه فيها وفد رسمي كبير ضم وزير الشؤون الخارجية الدكتور رياض المالكي، وقابل خلالها الرئيس الصيني خو جين تاو(Hu Jintao) والعديد من المسؤولين الصينيين الكبار من بينهم رئيس المجلس الاستشاري للشعب الصيني. كانت الزيارة ناجحة عززت العلاقات التاريخية بين البلدين والقيادتين الفلسطينية والصينية.[2] أما الزيارة الأخيرة فقد

[1] "سفير فلسطين لدى جمهورية الصين الشعبية يقدم اوراق اعتماده"، بيت لحم: وكالة معا الاخبارية، ٢-١٢-٢٠١٠، http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=338379

[2] اللوح، ٢٠١٢، مصدر سابق .

كانت في مايو عام ٢٠١٣، حيث التقى خلالها الرئيس الصيني شي جينغ بينغ، وتمت مناقشة المبادرة الصينية ذات النقاط الأربع، بالإضافة إلى العلاقات الثنائية، وتم منح السلطة ١٨ مليون دولار.[١]

إضافة إلى زيارات الرؤساء أبو عمار وأبو مازن للصين، كان هناك الكثير من الزيارات للمسؤولين الفلسطينيين، على المستوى الحكومي (وزراء ومحافظين ومدراء عامين)، وعلى مستوى الأحزاب (رؤساء أحزاب، وأعضاء لجان مركزية، وكوادر تنظيمية).*

الزيارات الصينية لفلسطين:

قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية كان هناك العديد من الزيارات للمسؤولين الصينيين للفلسطينيين في أماكن تواجدهم. وبعد قيام السلطة توالت هذه الزيارات إلى فلسطين، وكانت أهم زيارة لفلسطين تلك التي قام بها فخامة الرئيس الصيني (جيانغ زيمين(Jiāng Zémín)) في نيسان من عام ٢٠٠٠م قابل خلالها الرئيس ياسر عرفات وعددًا من المسؤولين الفلسطينيين، ثم الزيارة الرسمية التي قام بها السيد (لي بينغ) (رئيس اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني في ٢٢ تشرين ثاني (١٩٩٩م) قابل خلالها الرئيس ياسر عرفات ورئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أحمد قريع (أبو علاء). ثم الزيارة الرسمية التي قام بها المستشار عضو مجلس الدولة الصيني تانغ جيا شوان(Tang Jiaxuan) في نهاية ٢٠٠٤م، بعد رحيل الرئيس ياسر عرفات، ثم الزيارة الرسمية التي قام بها مساعد وزير الخارجية الصيني (جاي جون) في نهاية ديسمبر من عام ٢٠٠٦م، والتقى خلالها مع الرئيس محمود عباس (أبو مازن)، الذي انتخب في (٢٠٠٥/١/٢٦م) خلفاً للرئيس ياسر عرفات، بالإضافة إلى العديد من الزيارات الهامة التي قام بها المبعوث الصيني الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط السفير سوين بي كان(SUN BI GAN) وسلفه السفير وانغ شي جيه(Wang shi jie)، والتي كان آخرها في (٢٠٠٨/١/٢٤م)، والمبعوث الصيني الحالي النشط السفير وو سي كا(WU SI KE) الذي يزور المنطقة بين فترة وأخرى لتأكيد دور الصين في منطقة الشرق الأوسط وموقفها الثابت من دعم نضال وحقوق الشعب الفلسطيني، علاوة على العديد من الزيارات الرسمية وغير الرسمية والوفود الحكومية والحزبية التي تبادلت الزيارات بين البلدين، خاصة الزيارة الهامة التي قام بها رئيس دائرة الاتصالات الدولية في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني وانغ جيا رويه(Wang JiaRoyi) في نهاية عام ٢٠٠٥م، والتي زار خلالها مدينتي رام الله وغزة، ووضع إكليلاً من الزهور على ضريح

[١] " الصين تمنح السلطة ١٨ مليون دولار، الجزيرة نت، مصدر سابق.

* كان الباحث احد اعضاء وفد حركة فتح الذي زار الصين في فبراير ٢٠١٤.

الرئيس الخالد ياسر عرفات، والتقى بالعديد من القيادات الفلسطينية وعلى رأسها الرئيس محمود عباس (أبو مازن)، والتقى بالمفوض العام للعلاقات الخارجية لحركة "فتح" عباس زكي.

قام عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، رئيس دائرة الدعاية والإعلام في الحزب ليو يون تشان(Liu Yun Qian) ، بزيارة هامة لفلسطين في مدينة رام الله على رأس وفد قيادي كبير ضم شخصيات قيادية من الحزب الشيوعي الصيني والحكومة الصينية من بينها نائب رئيس دائرة العلاقات الخارجية في الحزب لي جي جيون(Li Jiejiun) في (٤ /١١/ ٢٠٠٨م)، التقى خلالها مع الرئيس محمود عباس، ورئيس الوزراء الدكتور سلام فياض، ومفوض العلاقات الخارجية لحركة فتح عبد الله الإفرنجي. وتمَّ توقيع اتفاق بين حكومة دولة فلسطين وحكومة جمهورية الصين الشعبية لتقديم مساعدات مالية واقتصادية للشعب الفلسطيني، وقد شارك الحزب الشيوعي الصيني في أعمال المؤتمر السادس لحركة فتح الذي عقد في مدينة بيت لحم في (٢٠٠٩/٨/٤م) بوفد رفيع المستوى برئاسة (دو يان لين) المدير العام لإدارة غرب آسيا وشمال أفريقيا في دائرة الاتصالات الخارجية للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، وألقى كلمة هامة أمام المؤتمر أكد خلالها على عمق العلاقة بين حركة فتح والحزب الشيوعي الصيني، وكذلك عمق العلاقة التاريخية بين الصين وفلسطين. وقابل خلال هذه الزيارة الرئيس محمود عباس والعديد من المسؤولين في حركة فتح والسلطة الوطنية الفلسطينية.[١] ثم الزيارة التي قام بها وزير التجارة الصيني تشين ده مينغ(Chen Deming) في ١-٣-٢٠١١، حيث التقى الرئيس محمود عباس وعددًا من المسؤولين الفلسطينيين، ووقع خلالها اتفاقية مساعدات عينية للسلطة بقيمة خمسة ونصف مليون دولار.[٢] وفي ٢٥ -١١-٢٠١٣ زار فلسطين وفد من الحزب الشيوعي الصيني برئاسة تشاو يونغ نائب أمين لجنة الحزب لمقاطعة خيبي والتقى خلالها السيد عباس زكي عضو اللجنة المركزية لحركة فتح – مفوض العلاقات العربية والصين الشعبية– وعددًا من قيادات حركة فتح.[٣]

[١] اللوح، ٢٠١٢، مصدر سابق.
[٢] وكالة الانباء و المعلومات الفلسطينية – وفا ، ١-٣-٢٠١١
http://www.wafa.ps/Arabic/index.php?action=detail&id=99532
[٣] دنيا الوطن ، ٢٥-١١-٢٠١٣
http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2013/11/25/463884.html

المبحث الثالث: العلاقات الاقتصادية

اتبعت الصين سياسة براغماتية مع دول الشرق الأوسط، والنظم السياسية الحاكمة فيها، وذلك وفقا لمصالحها الوطنية عامة والاقتصادية خاصة. وتزامن ذلك مع تحول في السياسات الصينية الداخلية والخارجية على حد سواء منذ نهاية سبعينات القرن العشرين، حيث شرعت في إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة التي جذبت لها استثمارات ضخمة من الخارج.

أكد المسؤولون الصينيون أن الصين ما زالت دولة نامية رغم احتلالها للمرتبة الثالثة في اقتصاد العالم. وظهر مدى النجاح الذي حققته الصين من خلال نصيبها من إجمالي الناتج العالمي ، حيث كان يقدر بـ٢% في عام ١٩٨٠، ثم صعد إلى نحو٧ بالمئة في عام ٢٠٠١، ومن المتوقع أن يشكل ١٦.٩% في عام ٢٠١٥.[١] كما وصل إجمالي الصادرات والواردات الصينية في عام ٢٠١٢ إلى ٣,٨٧ تريليون دولار، متجاوزا إجمالي الصادرات والواردات الأمريكية، الذي وصل إلى ٣,٨٢ تريليون دولار في العام ذاته.[٢]

تطور الدور الاقتصادي للصين في منطقة الشرق الأوسط لناحية الاتفاقيات الثنائية والعقود والتبادلات التجاري.، وتعتبر السعودية أكبر شريك تجاري لها في المنطقة، مع بلوغ حجم التجارة بين البلدين ٧٣،٢٧ مليار دولار في عام ٢٠١٢. وتُعد الإمارات الشريك التجاري الثاني للصين في منطقة الشرق الأوسط. وسجلت التبادلات الاقتصادية والتجارية بين الصين والبلدان العربية زيادة بنسبة ٥,١٣% خلال العام ٢٠١٢ لتصل إلى ٤٢٢٢ مليار دولار أمريكي، ما جعل البلدان العربية سادس أكبر شريك تجاري، حيث تم تحسين آلية التعاون الاقتصادي والتجاري من خلال ٢١ اتفاقية بين الصين و احدى و عشرين دولة عربية في مجالات الاقتصاد والتجارة والتعاون الفني حتى الآن.[٣]

تقدم حكومة جمهورية الصين الشعبية الدعم المالي والاقتصادي للشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية. فهي تخصص منحة مالية سنوية لتنفيذ مشاريع حيوية وخدماتية لتطوير البنية التحتية الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية بالضفة الغربية وقطاع غزة. وفي (١٩٩٩/٣/٢١م) استكملت الصين تعبيد الطريق الساحلي لمدينة غزة بطول أربعة كيلو مترات، وهناك العديد من المشاريع بانتظار التنفيذ.[٤]

وقعت حكومة دولة فلسطين بتاريخ (٢٠٠٥/٥/١٨م)، اتفاقية بشأن التعاون الاقتصادي والتجاري والفني مع حكومة جمهورية الصين الشعبية، بهدف تنمية وتطوير العلاقات بين البلدين في مجالات

---

[١] محمد، مصدر سابق، ص: ٩.

[٢] Ilan Evyatar, "China's Power Plays in the Middle East", *The Jerusalem Post*, 15/2/2013, <http://www.jpost.com/magazine/features/chinas-power-plays-in-the-middle-east>.

[٣] محمد، مصدر سابق، ص: ١١.

[٤] اللوح، ٢٠١٢، مصدر سابق.

إقامة وتطوير مشاريع تعاونية متخصصة في مجالات التجارة والصناعة والتبادلات الفنية والزراعية وتربية المواشي، وتبادل الخبرات والمعلومات الفنية والمتخصصة، وتشجيع التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني وإقامة المعارض وتبادل الزيارات بين القطاعين العام والخاص. وضماناً لإنجاح تنفيذ هذه الاتفاقية وتعزيز التعاون بين البلدين اتفق الطرفان على إنشاء لجنة فلسطينية–صينية للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني تسمى بـ(اللجنة الاقتصادية المشتركة).[١] الا ان هذه الاتفاقية لم تنفذ. وعقد اجتماع في وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني في رام الله حضره لي مان شنغ الملحق التجاري الصيني وعبد الحفيظ نوفل وكيل الوزارة المساعد وزياد كرابيلة مسؤول العلاقات الدولية وماجد معالي الأمين العام لاتحاد رجال الأعمال الفلسطينيين. بحث خلالها الوفدان العلاقات الاقتصادية الثنائية وتفعيل الاتفاقية الاقتصادية و التجارية. أوضح نوفل أن هذه الاتفاقية كانت اتفاقية إطار عام ونوايا ولا توجد فيها تفاصيل تعاون محددة، وهناك ضرورة ملحة لتفعيل هذه الاتفاقية، ومعالجة موضوع التبادل التجاري حيث إن الوضع الحالي هو تجارة باتجاه واحد، ويتطلب ذلك تنشيط الصادرات الفلسطينية إلى الصين، والاستفادة من تجربة الصينيين في مجال تنمية القدرات والشراكات التجارية، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وجلب الاستثمارات بإعطاء ميزة تفضيلية للمنتجات الفلسطينية، وإعداد برنامج تأهيل وتدريب للقطاع الخاص الفلسطيني، والمساعدة في بناء مجمع للمؤتمرات والمعارض. وقال الملحق التجاري الصيني إن هناك علاقة طويلة من خلال تفعيل التجارة والعلاقات مع فلسطين ومن خلال مجلس الأعمال الصيني الفلسطيني المشترك حيث تم الاجتماع برجال الأعمال في اتحاد رجال الأعمال الفلسطينيين ومع قطاع الحجر والرخام ووجدنا هناك بعض المشاكل والمعيقات أهمها مشكلة عدم تشكيل لجنة مشتركة من الجانب الفلسطيني وعدم تفعيل الاتفاقية في الجانب الصيني من أجل إعفاء البضائع الفلسطينية من الضرائب ورسوم الجمارك.
وأوضح الملحق الصيني عدم دخول الشركات الصينية الكبيرة للعمل والاستثمار في فلسطين مشيرا إلى أن المعيقات الإسرائيلية من التصاريح وغيرها لدخول فلسطين وتحكم إسرائيل فيها هو السبب الرئيس لذلك. ورغم ذلك فإن الصين أرسلت ١٥٠ مشاركاً فلسطينياً في دورات مختلفة إلى الصين في العام ٢٠٠٨ مؤكدا على ضرورة بحث الجوانب الملحة وعقد الدورات الخاصة والمتخصصة لتطوير جوانب الاقتصاد والاستثمارات في فلسطين مستقبلا.[٢]

وشاركت الصين في مؤتمر باريس الاقتصادي الذي انعقد في ديسمبر ٢٠٠٧، وساهمت مع الدول المشاركة والمانحة لدعم الاقتصاد الفلسطيني بمبلغ إجمالي يقدم من كافة الدول المساهمة على مدار

---

[١] المصدر نفسه.
[٢] "اجتماع يبحث تفعيل اتفاقية التعاون الاقتصادي بين الصين وفلسطين"، رام الله: صحيفة القدس،١٩-١٠-٢٠٠٨.
http://www.alquds.com/news/article/view/id/52756

ثلاث سنوات بلغ ٧.٤ مليار دولار أمريكي.[١]وقدمت جمهورية الصين الشعبية منحة لبناء مقر وزارة الخارجية الفلسطينية في مدينة رام الله. وقد قام الرئيس الفلسطيني بوضع حجر الأساس لهذا المشروع الذي تبلغ تكلفته ٤ ملايين دولار، بحضور السفير الصيني لدى فلسطين (يانغ وي قوه)، وذلك في ٤-١٠-٢٠٠٨م.[٢]

ووقعت الصين والسلطة الفلسطينية اتفاقية ثنائية تتضمن تقديم مساعدات إنسانية لقطاع غزة في (٤/ ١١/ ٢٠٠٨م) خلال زيارة عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني- رئيس دائرة الدعاية والإعلام في الحزب الشيوعي الصيني (ليو يون تشان) إلى رام الله، بحضور الرئيس محمود عباس، ووقع الاتفاقية عن الجانب الصيني ممثل جمهورية الصين الشعبية لدى السلطة الفلسطينية السفير يانغ وي قوه(Yang Wi Gou)، وعن الجانب الفلسطيني أمين عام الرئاسة الطيب عبد الرحيم، وذلك في مراسم احتفالية بمقر الرئاسة الفلسطينية في مدينة رام الله. وتتضمن الاتفاقية تقديم مساعدات إنسانية عاجلة بقيمة نصف مليون دولار أمريكي لقطاع غزة الذي يعاني من ظروف اقتصادية صعبة جراء الحصار المفروض عليه، كما تتضمن منحة صينية تشمل مركبات ومختبراً جنائياً للشرطة وأجهزة اتصالات للأمن الوطني الفلسطيني.[٣]

وقّعت فلسطين والصين، في ٣-١٢-٢٠٠٨، اتفاقية اقتصادية وفنية بقيمة خمسة ملايين دولار، في مقر الرئاسة برام الله. ووقع الاتفاقية عن الجانب الفلسطيني رئيس ديوان الرئاسة رفيق الحسيني، وعن الجانب الصيني ممثل الصين لدى السلطة الوطنية يانغ وي قوه.[٤]

وقعت شركة مشروع المضائق الثلاثة الصينية على مذكرة تفاهم مع فلسطين للتعاون في مجال تنمية المشاريع الكهرومائية في فبراير عام (٢٠٠٩م). وذكرت المذكرة أن الشركة الصينية ومصلحة التنمية الكهرومائية الفلسطينية ستتعاونان في التبادلات وتحويل التكنولوجيا والاستشارات على أساس تنمية مشاريع الري والطاقة الكهرومائية. ويذكر أن الشركة هي صاحبة مشروع المضائق الثلاثة وهو أكبر مشروع للري في العالم، وقد استكمل إنشاء الجزء الرئيسي عام ٢٠٠٨، وبدأت شركة مشروع المضائق الثلاثة الصينية تنفذ مشاريع كهرومائية في خارج الصين وأصبحت شركة الصين الدولية للماء

---

[١] "مبعوث صيني خاص: الصين تدعم خطة التنمية الفلسطينية"، بكين: صحيفة الشعب اليومية، ١٩-١٢-٢٠٠٧.
http://arabic.people.com.cn/31660/6323157.html

[٢] "الرئيس الفلسطيني محمود عباس يضع حجر الأساس لمبنى وزارة الخارجية الفلسطينية في مدينة رام الله"، شبكة الاسراء و المعراج- اسراج، ٤-١٠-٢٠٠٨.http://www.israj.net/vb/archive/index.php/t-853.html

[٣] اللوح، ٢٠١٢، مصدر سابق.

[٤] "توقيع اتفاقية اقتصادية وفنية بين دولة فلسطين والصين"، رام الله: وكالة الانباء و المعلومات الفلسطينية – وفا، ٣-١٢-٢٠٠٨.
http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=25948

والكهرباء فرعاً لها بعد إعادة الهيكلة في عام (٢٠٠٩م)، علما أن فلسطين تشارك في كافة المؤتمرات ذات الصلة بالطاقة التي تعقد في الصين.[١]

تقدم وزارة الخارجية الصينية منحة مالية سنوية إلى سفارة دولة فلسطين ببكين، لتغطية إيجار مقر السفارة وعدد من بيوت الدبلوماسيين الفلسطينيين.[٢]

وقعت اللجنة الاقتصادية المشتركة الفلسطينية الصينية في ١-٣-٢٠١١، بروتوكول تعاون اقتصادي وتجاري يقتضي الاعتراف المتبادل بالمواصفات والمقاييس في كلا البلدين، وتفعيل الاستثمارات المشتركة، وبحث إمكانية إقامة منطقة صناعية فلسطينية صينية والاستثمارات المشتركة فيها. وجاء توقيع البروتوكول بين د. حسن أبو لبدة وزير الاقتصاد مع وزير التجارة الصيني تشن ده مينغ، خلال زيارة رسمية إلى فلسطين، إثر عقدهما سلسلة من الاجتماعات والمباحثات بين الطرفين، ومراجعة الاتفاقيات الاقتصادية التجارية، والسبل الكفيلة بتطويرها.[٣] كما أعلن الوزير الصيني تقديم مساعدة مالية عينية بقيمة ٥,٥ مليون دولار لفلسطين في اتفاقية وقعها مع أمين عام الرئاسة الفلسطينية الطيب عبد الرحيم بحضور الرئيس محمود عباس.[٤]

خلال الزيارة الأخيرة للرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى الصين في شهر مايو ٢٠١٣، تم توقيع اتفاقيتي تعاون بين ممثلين الحكومة الفلسطينية والصينية. الأولى اتفاقية تعاون اقتصادي وفني، وقعها أمين عام الرئاسة الطيب عبد الرحيم ووزير الثقافة الصيني، و الاتفاقية الثانية "برنامج تنفيذي للتعاون الثقافي والتربوي." ووقعها السفير الفلسطيني لدى بكين أحمد رمضان ووزير التربية الصيني.[٥]

هناك عشرات المكاتب التجارية الفلسطينية المرخصة والعاملة في الصين لتشجيع وتطوير عملية التبادل التجاري بين فلسطين والصين. ويبلغ حجم التبادل التجاري بين فلسطين والصين مئات ملايين الدولارات الأمريكية وتعتبر أكثر من (٧٠%) من نسبة البضائع المعروضة في الأسواق الفلسطينية هي من المنتجات الصينية. وحجم التبادل التجاري الحقيقي بين فلسطين والصين أكبر من ذلك بكثير وبخاصة أن الصادرات إلى فلسطين تمر عبر الموانئ الإسرائيلية وتُسَجَّلُ على أنها صادرات إلى إسرائيل، بالإضافة لما يستورده التجار الفلسطينيون من خلال التجار الإسرائيليين (من الباطن). وكل هذا يقدر بمئات ملايين الدولارات الأمريكية الإضافية والتي لا تسجل في سجلات وزارة التجارة

---

[١] اللوح، ٢٠١٢، مصدر سابق.
[٢] المصدر نفسه.
[٣] "توقيع بروتوكول تعاون اقتصادي وتجاري بين فلسطين والصين"، بيت لحم: وكالة معا ، ١-٣-٢٠١١.
http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=364601
[٤] "تطلعات فلسطينية لتحقيق إنعاش اقتصادي وتجارى خلال اتفاقيات التعاون مع الصين"، بكين: وكالة الانباء الصينية – شينخو، ٢-٣-٢٠١١. http://arabic.people.com.cn/31660/7305526.html
[٥] "توقيع اتفاقيتي تعاون بين حكومتي دولة فلسطين وجمهورية الصين الشعبية "، رام الله: وكالة الانباء و المعلومات الفلسطينية – وفا، ٦-٥-٢٠١٣. http://www.wafa.ps/Arabic/index.php?action=detail&id=153144

الصينية ولقد تم مخاطبتها بمذكرة رسمية حول ذلك. وتصدر فلسطين للصين بعض السلع منها حجر الرخام الفلسطيني.[١]

العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والصين:

بدأت العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والصين الشعبية في أوائل ثمانينات القرن العشرين، أي قبل تبادل العلاقات الدبلوماسية بنحو عقد من الزمان. ولكن بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين تطورت العلاقات الاقتصادية بشكل مطرد وغير عادي، حيت كانت تقدر التبادلات التجارية بين البلدين قبل عام ١٩٩٢م (٣٠- ٥٠ مليون دولار سنويا) فارتفعت لتصل إلى نحو ٥,٥٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ (٤,٢٤ مليار صادرات الصين لإسرائيل و ١,٢٩ مليار صادرات اسرائيل للصين)[٢] ، ثم وصلت ٦,٧ مليار دولار في عام ٢٠١٠. وهذه التبادلات تشمل مجالات متنوعة ولكن أهمها الأسلحة المتطورة وأدوات التكنولوجيا عالية الدقة، بالإضافة إلى المجوهرات والأحجار الكريمة والأسمدة والمواد الكيماوية، والآلات الميكانيكية والكمبيوترات، والملابس والأثاث والمفروشات وغيرها. وتدير هذه العلاقات عدة بعثات تجارية إسرائيلية منتشرة في أهم المقاطعات الصينية. وهناك عدة اتفاقيات تجارية بين البلدين ولكن أهمها اتفاقية بناء سكة حديد في إسرائيل تربط ميناء إيلات مع مدينة بئر السبع بطول ٢٤٠ كم، وذلك بهدف ربط البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط. ولهذا المشروع معانٍ كثيرة خاصة في المجال الاقتصادي ومجال التصدير والنقل البحري تحديدا، حيث يمكن لهذا الخط أن يلعب دورا مشابها لدور قناة السويس المصرية مما يشكل منافسا استراتيجيا لهذه القناة و يفقد مصر اهمية كبرى اكتسبتها من خلال وجود هذه القناة على اراضيها.[٣] أما الاتفاقية الثانية فهي متعلقة بصناعة التكنولوجيا الخضراء، وهي تهدف إلى تقليل الاعتماد على البترول وبخاصة في مجال النقل والمواصلات، ما يعني تقليل نسبة التلوث البيئي من جهة وتقليل التكلفة المالية من جهة أخرى. وتهدف الصين من هذه الاتفاقية إلى أن تكون الدولة الأولى الرائدة في صناعة السيارات الكهربائية عام ٢٠١٢. وتهدف إسرائيل أن يصبح قطاع المواصلات فيها خاليا تماما من البترول عام ٢٠٢٠م.[٤]

وعلى الرغم من التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري القوي بين الصين وإسرائيل الذي يعتبر مصلحة مشتركة للطرفين. إلا أن الإسرائيليين ينظرون بشيء من القلق إلى ارتفاع الاستثمارات الصينية في إسرائيل. فليس صدفة أن تندفع الاستثمارات الصينية لاحتلال مكانة مميزة في الاقتصاد الإسرائيلي

---

[١] اللوح، ٢٠١٢، مصدر سابق.

[٢] Aron Shai, Sino-Israeli relations: current reality and future prospect, (Tel Aviv: Inss, 2009) p: 25

[٣] سامي مسلم، " تطور العلاقات الصينية - الاسرائيلية"، رام الله : المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية "مدار" ، مجلة قضايا اسرائيلية ، عدد ٤٨، ٢٠١٢، ص:٤٦.

[٤] المصدر نفسه، ص: ٤٤-٤٧.

ليس فقط في ميدان التكنولوجيا وإنما أيضا في مجال البنى التحتية والإسكان والمجمعات التجارية وتجارة التجزئة وحتى الزراعة والمناجم. وهذا ما قاد بعض الإسرائيليين للتخوف من (الغزو الصيني) ليس فقط لاعتبارات أميركية، وإنما أيضا لاعتبارات داخلية اجتماعية واقتصادية. فالاستثمارات الصينية، وإن كانت من القطاع الخاص، إلا أنها تتأثر بالتوجيهات المركزية للحزب الشيوعي الصيني. ولهذا فإن تبادلا تجاريا بين إسرائيل والصين يقترب حاليا من ١٠ مليارات دولار يعني الكثير بكل المعاني. ولكن ما هو أهم منه حجم الاستثمارات الذي لا يقل رسمياً عن ٣ مليارات دولار فيما هو فعليا أكبر من ذلك بكثير. وفي كل الأحوال، قد يكون ذلك أحد الأسباب التي دفعت جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي (الشاباك) للبحث عن عملاء يتحدثون اللغة الصينية وذلك استعدادا لمكافحة التجسس السياسي والصناعي على حد سواء.[١]

من خلال ما ذكر يتبين ان اسرائيل استطاعت ان تحقق نجاحا كبيرا في اظهار قيمتها الكبيرة بالنسبة للصين الشعبية، و هذا الهدف غاية في الاهمية بالنسبة لإسرائيل، حيث عبر رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو عن ذلك قائلا للصينيين " ان اسرائيل تعرف كيف تكون اعلى قيمة من البترول العربي ".[٢]

[١] حلمي موسى، "الصين توسع استثماراتها في اسرائيل "، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات (منقول عن صحيفة السفير اللبنانية – ١٦-١-٢٠١٤. http://www.alzaytouna.net/permalink/58508.html

[٢] Rubin Barry, "China's Middle east strategy", Middle East Review of International Affairs Vol. 3, No. 1 (March 1999) p: 51

المبحث الرابع: العلاقات العسكرية والثقافية

المطلب الأول: العلاقات العسكرية

تعتبر الصين القوة العسكرية الثالثة عالميا بعد الولايات المتحدة وروسيا. فجيشها يبلغ نحو ٢.٥ مليون جندي، مشكلا الجيش الأضخم عالميا من الناحية العددية. وقد وصلت الصين للمرحلة التي أصبحت فيها موازنتها العسكرية هي الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تبلغ رسميًا ١٠٦ مليارات دولار في ٢٠١٢. وتبلغ النفقات العسكرية الصينية الحقيقية ما بين ١٢٠ و١٨٠ مليار دولار. كما ودشنت في العاشر من أغسطس من العام ٢٠١١م أول حاملة طائرات. و تواصل إنتاج طائرة الشبح جي-٢٠ الخاصة بها وصاروخها دي في-٢١دي الباليستي المضاد للسفن الذي يبلغ مداه الأقصى ١٥٠٠ كيلومتر. ولكنها حتى الآن لا تملك طائرات التزود بالوقود في الجو وهي من القطع اللوجستية المهمة جدًا للقوى العابرة للحدود. واستطاعت الصين تطوير أنظمة صاروخية متقدمة لاستهداف الأقمار الصناعية العسكرية، وأنظمة صاروخية مضادة للصواريخ العابرة للقارات، أما نوويا فهي تمتلك ثالث أكبر ترسانة نووية بعد الولايات المتحدة و روسيا.[١]

كانت الصين الشعبية من أهم الدول التي قدمت الدعم العسكري للثورة الفلسطينية، على شكل أسلحة لمقاتلي الثورة، و تدريب للجنود والقادة في المعاهد العسكرية والمعسكرات الصينية. ولازالت الصين تدعم تطوير قدرات وكوادر الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

وقعت اتفاقية المساعدات العسكرية بين الجيش الصيني وقوات السلطة الوطنية الفلسطينية في ٢٨ / ١٢/ ٢٠٠٧م في مقر وزارة الدفاع الصينية، التي بموجبها يقدم الجيش الصيني لقوات السلطة الوطنية الفلسطينية مساعدات عسكرية تتضمن عتادًا حربيا من الأسلحة والذخائر وعتادًا غير حربي لتعزيز قدرة قوات السلطة ورفع جاهزيتها. ووقع الاتفاقية عن الجيش الصيني نائب المدير العام لمكتب الشؤون الخارجية لوزارة الدفاع اللواء (دين جانغ وانغ) وعن قوات السلطة الوطنية الفلسطينية سفير دولة فلسطين لدى الصين دياب اللوح ممثلاً للقائد العام الرئيس محمود عباس.[٢]

العلاقات العسكرية بين إسرائيل والصين الشعبية

بدأت العلاقات العسكرية سريا بين البلدين في ثمانينات القرن العشرين، وتزايد التعاون بينهما بعد تبادل العلاقات الدبلوماسية، ليشمل الأسلحة التقليدية والتكنولوجيا العالية وأنظمة الرادارات المتطورة والاتصالات عبر الأقمار الصناعية، لتصبح إسرائيل بذلك ثاني مصدر للسلاح إلى الصين بعد

[١] محمد بن سعيد الفطيسي، "التقييم الاستراتيجي للقوة الصينية بعد العام ٢٠١٤ "، الرياض: مركز نماء للبحوث و الدراسات ،٢٢-١-٢٠١٤. http://www.nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?Id=343

[٢] اللوح، ٢٠١٢، مصدر سابق.

روسيا، رغم المعارضة الأمريكية لعدد من الصفقات بين البلدين.[1] فإسرائيل دولة تتمتع بالرعاية الأميركية التي توفر لها أهم غطاء استراتيجي، سياسي وعسكري واقتصادي. وأميركا ترى في الصين منافساً شديداً وخصماً قوياً إذا لم نقل عدواً. وطبيعي أن لا يروق لأميركا، التي تنفق الكثير من المال على أبحاث وتطويرات تكنولوجية في إسرائيل، أن ترى الصين تستفيد من ذلك على حسابها. وقد استخدمت أميركا مراراً العصا في تعاملها مع إسرائيل بعدما رأت كيف أن الدولة العبرية في سعيها المحموم لاكتشاف أسواق لبضائعها كانت مستعدة لتعريض الأمن القومي الأميركي للخطر. حدث هذا عندما باعت إسرائيل الصين تكنولوجيا طائرة (لافي) بعدما أوقفت المشروع وتكنولوجيا صواريخ جو–جو، كما أجبرت أميركا إسرائيل قبل حوالي عقد من الزمان على التراجع عن عقد بيع الصين طائرات فالكون التي تحمل أجهزة تجسس وإنذار مبكر متطورة.[2]

المطلب الثاني: العلاقات الثقافية

قبل أكثر من ألفي عام أرسل إمبراطور أسرة هان السيد تشانغ تشيان إلى آسيا الوسطى، فكان أول من فتح طريق الحرير الشهير. وبينما كانت أعمال التجارة تجري بين الصين والبلدان العربية، كان التبادل الثقافي بين الطرفين يتواصل بدون انقطاع، حيث وصل الرحالة العربي ابن بطوطة إلى مدينة تشوان تشو الصينية في القرن الرابع عشر الميلادي، وقام البحار الصيني تشنغ خه برحلات سبع على رأس أسطول بحري إلى المحيط الهندي وبلاد العرب، حتى حط رحاله في مكة المكرمة.[3] ومع تأسيس الدولة الإسلامية العربية، وتطور التبادلات الخارجية في أواسط القرن السابع، تكثفت العلاقات الصينية العربية. ففي السنة الثانية من عهد الإمبراطور يونغ خوي لأسرة تانغ عام ٦٥١ ميلادي، أوفد الخليفة الثالث عثمان بن عفان مبعوثا رسميا إلى تشانغ آن عاصمة أسرة تانغ. ومنذ ذلك التاريخ وحتى عهد الإمبراطور تانغ يوان الرابع عشر لأسرة تانغ كان العرب قد أوفدوا ٣٧ مبعوثا دبلوماسيا للصين، بينما وصل عدد المبعوثين العرب للصين في عهد أسرة سونغ إلى ٣٩ مبعوثا، وفي عهد أسرة يوان وصل إلى الصين العديد من المبعوثين العرب، أما في عهد أسرة مينغ فقد وصل عدد المبعوثين الرسميين العرب للصين ٤٠ مبعوثا. أما أحوال المبعوثين الدبلوماسيين العرب للصين فقد وردت بشكل واضح في (سلسلة التواريخ) النسخة الصينية المترجمة بعنوان: (رحلات سليمان إلى الشرق) و(الكامل في التاريخ) وغيرهما من السجلات والكتب العربية. كما وردت أيضا في (مجلد تانغ القديمة) ومجلد أسرة يوان (مختارات المصادر) و(تاريخ أسرة مينغ) و(التاريخ مرآة) وغيرها من الكتب والسجلات الصينية التاريخية. وجاء المبعوثون والتجار العرب إلى الصين يحملون النوايا الطيبة للشعوب العربية وينقلون

---

[1] مسلم، ٢٠١٢، مصدر سابق، ص: ٤٧-٤٩.
[2] موسى، مصدر سابق.
[3] سون جياه تشنغ، "خطوات جديدة على طريق الحرير – التبادل الثقافي بين الصين و الدول العربية"، بكين : مجلة التبادل الثقافي الصيني الاجنبي ، ٢٨-٣-٢٠٠٦، ص: ٤.

رغباتها الصادقة في إقامة علاقات ودية مع الشعب الصيني، كما يحملون معهم الأشياء النادرة والنفيسة، كالزرافة مثلا التي لم تكن آنذاك موجودة في الصين. كما أحضروا معهم القرآن الكريم وغيره من الكتب الدينية، ما أدخل الديانة الإسلامية والثقافة العربية إلى الصين. ولم يقتصر التبادل الثقافي على الأمتين العربية والصينية، بل نقل العرب الثقافة الصينية والاختراعات الصينية، مثل البارود والبوصلة والطباعة إلى أوروبا.[١] وما كل ذلك إلا دليل قاطع على عمق العلاقات التاريخية بين الأمتين، وعلى التواصل الثقافي المستمر بلا انقطاع حتى يومنا هذا.

حديثا، قام بعض الأدباء والمترجمين الصينيين بترجمة مئات من الأعمال الأدبية العربية القيمة إلى اللغة الصينية وإطلاع شريحة واسعة من القراء الصينيين عليها. كما قاموا بتعريف العالم العربي ببعض الأعمال الأدبية الصينية كالعمل الكلاسيكي المعروف (حلم القصور الحمراء)، إلى جانب بعض القصص والأشعار الحديثة. وفضلا عن ذلك، تم إدخال بعض الأفلام الروائية العربية إلى الصين، مثل: (المقهى) و(الإنسان المنتصر على الظلام) و(التوجه إلى الهاوية) وغيرها، حيث لقيت ترحيبا كبيرا من جمهور المشاهدين الصينيين. كما وقّعت الصين العديد من اتفاقيات التبادل الثقافي بين الحكومات مع مصر واليمن وليبيا وسوريا وفلسطين وغيرها من الدول العربية. وقد تم إقامة الأسبوع الثقافي الصيني في العديد من الدول العربية بكل نجاح. وإن الفرق الصينية للموسيقى والرقص والجمباز وغيرها قد قدمت العديد من العروض على خشبات المسارح العربية. وبالمقابل قدمت الفرق العربية الكثير من عروض الموسيقى والرقص الشرقي في الصين. وفي الفترة من الثامن عشر أكتوبر عام ٢٠٠٣ ولغاية الخامس من يناير ٢٠٠٤، تم إقامة معرض "الدخول إلى الأهرامات– التحف لمصر القديمة" الذي عرضت فيه الحكومة المصرية ولأول مرة حجما كبيرا من التحف الأثرية، في بكين وشنغهاي على التوالي بنجاح تام.[٢]

أما فلسطينيا فلا يمكن فصل العلاقات الثقافية الفلسطينية عن العلاقات الثقافية العربية، فهي جزء منها، وحتى لو تمكنا من الفصل بينهما رسميا أو سياسيا، لكن التبادل الثقافي الصيني هو مع الأمة العربية ذات التاريخ الواحد واللغة والثقافة التي لا يمكن فصلهما أو تفتيتهما. ولكن هذا لا يمنع من الخوض في بعض التفاصيل الخاصة بفلسطين.

حافظت فلسطين مثل باقي الدول العربية على التواصل الثقافي مع الصين، حيث أقيم فيها الأسبوع السينمائي الصيني عام ١٩٩٨م. وفي عام ١٩٩٩م وبمناسبة العيد الوطني الصيني تمت إقامة مسابقة المعلومات عن الصين، والأسبوع التلفزيوني الصيني، ونشاطات ثقافية أخرى. وفي أغسطس عام

[١] لي رونغ جيان، "تاريخ العلاقات الصينية العربية – حاضرها و مستقبلها"، بكين : المركز العربي للمعلومات ، ٢٨-١٢-٢٠٠٥، http://www.arabsino.com/articles/10-05-25/2496.htm

[٢] جيان، مصدر سابق.

٢٠٠٣ أقيم في مدينة غزة يوم ثقافي صيني وذلك بالتعاون مع السفارة الصينية في فلسطين ومحافظة غزة.[١]

وقعت حكومة دولة فلسطين بتاريخ (٢٠٠٣/٩/٢٣م) اتفاقية تعاون ثقافي وتربوي مع حكومة جمهورية الصين الشعبية، اشتملت على عدة بنود لتطوير ورفع مستوى التعاون في مجالات الثقافة والفنون، وتشجيع التبادل والتعاون في مجال التربية والتعليم، وتسهيل تبادل أعضاء الهيئة التعليمية من المعلمين والخبراء والطلبة بين البلدين، وتخصيص أيام لإقامة فعاليات ثقافية لجامعات كل طرف في جامعات الطرف الآخر. وتنص الاتفاقية على التعاون في مجال الترجمة والنشر وتعزيز الصلات بين المكتبات والمتاحف ودور المحفوظات، وتعزيز التعاون بين البلدين في مجال الآثار والمتاحف والحفاظ على التراث والممتلكات الثقافية، ولقد وقع الاتفاقية عن حكومة دولة فلسطين وزير الثقافة يحيى يخلف وعن الحكومة الصينية وزير الثقافة تشن جياشينغ(Sun Jiazheng).[٢]

وأقيم في فلسطين في يناير عام ٢٠٠٥ معرض خاص للصور الصينية بعنوان: "ألقوا أنظاركم إلى الصين،" وعرض الأزياء والزينة التقليدية لبعض القوميات الصينية. كما عرض على هامش المعرض فيلم "الصين في فصول السنة الأربعة"، وفيلم "قصيدة سيمفونية صينية،" وذلك برعاية السفارة الصينية في فلسطين والمكتب الثقافي للسفارة الصينية في الأردن. كذلك قدمت وزارة الثقافة الصينية لوزارة الثقافة الفلسطينية هدية مكونة من آلات موسيقية تبلغ قيمتها نحو ٢٠٠ ألف يوان صيني.[٣]

شاركت فلسطين في كافة فعاليات مهرجان الفنون العربية الأول الذي انعقد في بكين ومدن صينية أخرى في حزيران من عام (٢٠٠٦م). في إطار فعاليات منتدى التعاون العربي– الصيني، حيث شاركت فلسطين مشاركة كاملة في معرض التراث، ومهرجان عرض الأزياء الشعبية والتقليدية، ومائدة تذوق المأكولات العربية، والمهرجان الفني بفرقة فنية للرقص الشعبي الفلسطيني، لاقت إعجاب الجمهور الصيني والعربي وترحيبهما على حد سواء، ومثّل فلسطين في اجتماع المائدة الثقافية الرفيعة المستوى بين الصين والدول العربية وزير الثقافة الفلسطيني الدكتور (عطا الله أبو السبح) في عام (٢٠٠٦م)، وعقدت الندوة في قاعة الشعب الكبرى بتاريخ (٢٠٠٦/٦/٢٤م)، ومثّل الجانب الصيني في هذه الندوة وزير الثقافة الصيني (سون جيا تشنغ)، ومثّل الجانب العربي العديد من وزراء الثقافة العرب.[٤]

---

[١] "خطوات جديدة على طريق الحرير – التبادل الثقافي بين الصين و الدول العربية ، احداث ثقافية"، بكين: مجلة التبادل الثقافي الصيني الاجنبي، ٢٨-٣-٢٠٠٦، ص: ١٠٠.
[٢] اللوح، ٢٠١٢، مصدر سابق.
[٣] خطوات جديدة على طريق الحرير، مصدر سابق، ص: ١٠٠.
[٤] اللوح، ٢٠١٢، مصدر سابق.

في إطار بحث التعاون بين الجامعات الفلسطينية والجامعات الصينية، قام سفير جمهورية الصين الشعبية في فلسطين السيد ينغ واو قوه بزيارة لجامعة النجاح الوطنية في ١٩-٧-٢٠٠٨، واستقبله الدكتور رامي الحمد الله رئيس الجامعة، وتم بحث إمكانية التعاون بين الجامعة والجامعات الصينية، وصرح د. الحمد الله بأن الجامعة بصدد توقيع اتفاقية تعاون مع جامعة تاوتشنع وهي من الجامعات الهامّة في جمهورية الصين، ومن ناحيته عبر السفير الصيني عن بالغ سروره لزيارة الجامعة وقال إن الصداقة بين فلسطين والصين صداقة عريقة وقديمة ويجب العمل الدؤوب من أجل تطويرها. وقال إن التعاون بين الجامعات الصينية والجامعات الفلسطينية وخاصة جامعة النجاح هو من الأشياء الهامة التي يجب العمل على تطويرها من أجل تعزيز العلاقات الأكاديمية بين البلدين، وإن السفارة الصينية تعمل في إطار هذا التوجه، وفي نهاية اللقاء قدّم السفير مجموعة من الكتب حول الصين إلى مكتبة الجامعة فيما قدم أ. د. الحمد الله هدية رمزية إلى السفير الصيني.[١] وفي ١٩-٩-٢٠١٢ قام السفير الصيني لدى فلسطين السيد ليو ايز هونغ بزيارة لجامعة فلسطين التقنية- خضوري، حيث تم بحث إمكانية التعاون بين جامعة خضوري والجامعات الفلسطينية، وافتتح مختبرًا للحاسوب في الجامعة تم تجهيزه بتبرع من الحكومة الصينية.[٢]

شاركت فلسطين في فعاليات الدورة الثانية لمهرجان الفنون العربية بالصين الذي تم تنظيمه خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٥ يونيو ٢٠١٠ في العاصمة الصينية بكين، حيث شاركت فرقة وشاح الفنية الفلسطينية في المهرجان وذلك على هامش فعاليات معرض اكسبو شانغهاي ٢٠١٠ في مدينة شانغهاي، وقدمت الفرقة الفنية الفلسطينية عروضا فنية متميزة على مسرح الجزيرة الوسطى المكشوف بحديقة تشاو يانغ، وعلى مسرح القرن الـ٢١ ببكين وعلى مسرح القاعة الكبرى بمركز معرض شانغهاي الدولي حيث شملت العروض الفنية لوحات من الرقص الشعبي الفلسطيني والموسيقى التي تعبّر عن الثقافة الفلسطينية المستمدة من التاريخ الفلسطيني المجيد والحضارة الفلسطينية العريقة. ولاقت العروض الفلسطينية الترحيب الحار من الجمهور الصيني، ولفت انتباه المشاهدين الأزياء التي ارتداها الفنانون والمستمدة من التراث الفلسطيني لاسيما الكوفية والعقال والجمباز والسروال التقليدي والثوب النسائي الفلسطيني المطرز والمزركش بألوانه الخلابة. وشاركت فلسطين في معرض التراث والندوة الثقافية العربية- الصينية الثانية التي تقام بالصين، وذلك بحضور وزيرة الثقافة الفلسطينية السيدة سهام البرغوثي.[٣]

[١] الموقع الالكتروني لجامعة النجاح الوطنية ، ١٩-٧-٢٠٠٨ ، http://www.najah.edu/ar/node/11244
[٢] الموقع الالكتروني لجامعة فلسطين التقنية ، ١٩-٩-٢٠١٢ ، http://www.ptuk.edu.ps/aarticlepage.php?artid=1135

[٣] " فلسطين تشارك في فعاليات مهرجان الفنون العربية بالصين "، بكين: المركز العربي للمعلومات، ٢٨-٦-٢٠١٠.
http://www.arabsino.com/articles/10-07-13/4098.htm

وقّع المركز الصيني لجسر الفنون للتبادلات الثقافية اتفاقية تعاون مع المركز العربي للمعلومات ببكين، في ٢٦-٣-٢٠٠٩ في حفل أقيم بمقر مركز جسر الفنون للتبادلات الثقافية.[١]

تُقَدِّمُ وزارة التربية والتعليم الصينية منحًا تعليمية جامعية لأبناء الشعب الفلسطيني للدراسة في الجامعات الصينية في كافة المستويات الجامعية والتخصصات الأكاديمية. فهناك ثمانون طالباً فلسطينياً جامعيا بشكل دائم ومستمر يدرسون في الجامعات الصينية، وتعبأ الشواغر سنوياً طبقاً لعدد الخريجين، وهناك حوالي ثمانون طالبًا فلسطينيًّا يدرسون في الجامعات الصينية على حسابهم الخاص.[٢]

جمعية الصداقة الفلسطينية– الصينية:

وتأسّست جمعية الصداقة الفلسطينية– الصينية بعد إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية عام (١٩٩٥م) بهدف تعزيز وتدعيم العلاقات التاريخية والتقليدية بين الشعبين الفلسطيني والصيني، وترأّس مجلس إدارتها التأسيسي الأخ هاني الحسن (عضو اللجنة المركزية لحركة فتح– مفوض العلاقات الخارجية للحركة)، وبعد وفاته ترأس مجلس الإدارة للجمعية الأخ عدنان سمارة (عضو المجلس الثوري السابق للحركة وعضو مجلسها الاستشاري الحالي). وتشارك الجمعية في كافة النشاطات والاجتماعات الثنائية والعربية الصينية، وخاصة دورات جمعيات الصداقة العربية الصينية التي كانت آخرها الدورة الرابعة التي عقدت في ننغشيا بالصين في سبتمبر ٢٠١٢، وترأس وفدها الأخ عدنان سمارة. وعملت الجمعية على تنظيم العديد من الفعاليات والمهرجانات والحفلات الدبلوماسية في غزة والضفة لتعزيز وتمتين العلاقات الثنائية بين البلدين، وتوطيد العلاقة وتعميق التعاون مع سفارة جمهورية الصين الشعبية لدى دولة فلسطين التي كانت آخرها حفل وداع السفير الصيني السابق وانغ تشيان وحفل استقبال السفير الحالي ليو ايتشونغ(Liu Aizhong).[٣]

العلاقات الثقافية الصينية– الإسرائيلية:

وتشكل العلاقات التاريخية والثقافية المدخل الأول لاكتساب احترام وتعاطف الشعوب. لذلك حرصت إسرائيل ومنذ نشأتها على إيجاد روابط تاريخية وثقافية مشتركة بين اليهود والصين، وتم الترويج للعديد من القصص(المشكوك في صحتها) لإثبات وجود روابط تاريخية بين اليهود والصين، واستمرت إسرائيل في استغلال كل الفرص واستخدام كل إمكانياتها لإيجاد روابط تاريخية وثقافية مشتركة مع الصين، وكان ذلك من خلال عدة محاور:[٤]

---

[١] "توقيع اتفاقية تعاون بين مركز جسر الفنون للتبادلات الثقافية والمركز العربي للمعلومات ببكين"، بكين: صحيفة الشعب اليومية، ٢٧-٣-٢٠٠٩. http://arabic.people.com.cn/31660/6624232.html

[٢] اللوح، ٢٠١٢، مصدر سابق.

[٣] اللوح،٢٠١٢، مصدر سابق.

[٤] الوادي، ٢٠١٢، مصدر سابق، ص: ٢٠٤-٢١١.

١- الإعلام: نظّمت السفارة الإسرائيلية في بكين رحلات للصحفيين والإعلاميين الصينيين إلى إسرائيل؛ لزيارة المستوطنات وإقناعهم أنها تطبّق النظام الاشتراكي فيها، وزيارة القدس على أساس أنها عاصمة إسرائيل وأنها مدينة الديانات السماوية التي تتفرع أو مشتقة من التوراة، وهضبة الجولان وغيرها من المناطق العربية وكأنها جزء من إسرائيل. واستخدمت مع هؤلاء أساليب كرم الضيافة والأخلاق المزيف لإظهار أن إسرائيل وشعبها دعاة سلام وأن العرب هم الإرهابيون والمعتدون، وخلقت بذلك لنفسها نفوذا كبيرا في مؤسسات الإعلام الصينية، ما أتاح لها التأثير لصالحها في الرأي العام الصيني ولو بشكل نسبي. إضافة إلى افتتاح صحيفة إسرائيلية (إسرائيلي داي) باللغة الصينية في مدينة شينيانغ في شمال شرق الصين.
٢- افتتاح منتديات للتعاون الصيني الإسرائيلي مثل منتدى شينيانغ- إسرائيل للتعاون التجاري، ومنتدى الصداقة الصينية- الإسرائيلية.
٣- إقامة المعارض الثقافية والفنية في الصين التي تعرض صورًا وقصصًا عن تاريخ اليهود في الصين مثل: معرض "البرت أينشتين رجل العصر،" ومعرض "خبرة الصين في إسرائيل."
٤- التركيز على مراكز البحوث الصينية من أجل تقديم دراسات مزورة، أو لتبني وجهات النظر الإسرائيلية في عرضها للتاريخ والحاضر، وإظهار أن اليهود مثل الصينيين شعب مسالم ومدافع عن حقه في الوجود، وشعب علمي وعملي ومتميز، وأن أغلب مشاهير العالم هم من اليهود، ونشرت هذه المراكز عدة كتب مثل "سلسلة السلام والتطور"، و"سلسلة الثقافة اليهودية،" و"اليهود والمال" وغيرها.
٥- كما أسهمت في تأسيس عدة مراكز للبحوث في الصين مثل: كلية تعليم اللغة العبرية والآداب والتاريخ والديانات اليهودية في جامعة بكين، ومركزا أكاديميا إسرائيليا في بكين حيث قام بترجمة عدة كتب صينية إلى العبرية وكتب عبرية إلى الصينية، ومركز الدراسات اليهودية في جامعة نانجينغ الذي يستقطب نحو ٢٠٠ طالب وباحث صيني سنويا للبحث في التاريخ والثقافة اليهودية، ويتلقّى هذا المركز الدعم من عدد من بيوت المال اليهودية، وأصدر عددًا من المنشورات أهمها (الموسوعة اليهودية وأساطير اليهود الصينيين واليهود في شنغهاي ومعاداة السامية)، ومركز هاربين للدراسات اليهودية. وأصدر هذا المركز كتبًا عن حياة يهود هاربين، وينظم دورات مشتركة للباحثين اليهود والصينيين. ومركز شنغهاي للدراسات اليهودية الذي ينشر دراسات متعلقة بتاريخ وجود اليهود في شنغهاي.
٦- شبكة الإنترنت: لمخاطبة الرأي العام الصيني من خلال عدة مواقع ناطقة بالصينية، مثل الموقع الإلكتروني للسفارة الإسرائيلية لدى الصين، الذي يظهر الرغبة الإسرائيلية في السلام ومواجهة الإرهاب العربي، ورغبة إسرائيل في تطوير العلاقات مع الصين. أما الموقع الآخر فهو يحمل عنوان "يهود الصين،" وهو يتحدث عن تاريخ الوجود اليهودي في الصين، ويركز

على مساعدة اليهود للصينيين في الظروف الصعبة ويركز على العبقرية اليهودية. والموقع التابع لشركة العال الإسرائيلية للطيران الذي يقدم معلومات سياحية، وغيرها من المواقع ولكن جميعها تناقش مواضيع حساسة في الثقافة والتاريخ والسياسة وتظهر وجهات النظر الإسرائيلية.

٧- تنظيم الجاليات الإسرائيلية في الصين مثل الطلبة ورجال الأعمال والسياح في أندية وجمعيات، أهمها الجمعية الصينية اليهودية، ومطعم بار (متزفا) في بكين، ونادي جالية بكين، حيث تقام فيها حفلات العشاء والصلوات اليهودية.

وحققت هذه الجهود نجاحا في إحداث نقلة للرأي العام الصيني في تفهم السياسة الإسرائيلية. ولمعرفة النتائج، موّلت الجهات اليهودية حملة استفتاء للرأي قامت به مؤسسة هاريزون الصينية عام ٢٠٠٩، شمل أكثر من ١٠٠٠٠ صيني من مدن مختلفة، وأظهرت النتائج أن ٤٠% من الصينيين باتوا أكثر فهما للسياسة الإسرائيلية، وأن نسبة من لا يعرفون شيئا عن إسرائيل انخفضت من ٦٠% عام ٢٠٠٠ إلى ٢٣% عام ٢٠٠٩.

وقّعت الحكومة الإسرائيلية والحكومة الصينية اتفاقا للتعاون الأكاديمي وتبادل الطلبة والباحثين، وذلك في ٢-٦- ١٩٩١.[١] وحتى أواخر عام ٢٠٠٠ تم توقيع أربع اتفاقيات بين الحكومتين للتعاون العلمي والفني، وإحدى عشرة اتفاقية مماثلة على مستوى الأجهزة، وتم إنشاء صندوقين ماليين لتطوير التعاون العلمي والفني لتمويل ١٥ مشروعا علميا وفنيا. وتوفد الصين نحو ٢٥٠ خبيرًا وفنيا سنويا للمشاركة في دورات تدريبية في إسرائيل، وترسل إسرائيل نحو ١٣٠ خبيرًا سنويا للصين لتقديم خدمات فنية.[٢]

[١] اللحام، مصدر سابق، ص: ١٨٤.
[٢] الوادي، ٢٠٠٥، مصدر سابق، ص: ١٣٩-١٤٠.

الخاتمة

من خلال ما تم تناوله في دراسة العلاقات الصينية– الفلسطينية في الفترة (١٩٤٩م– ٢٠١٣م)، وتناولها بالحيثيات والتطورات والمراحل كافة منذ نشأتها ومرورا بالمنعطفات التاريخية التي تعرضت لها، والمحددات التي أثّرت عليها في كل مرحلة من مراحلها، وتأثرها بالعوامل المحيطة الدولية والإقليمية والداخلية، وبناء على التفاصيل كافة التي تطرقت لها الدراسة، تم التوصل إلى النتائج الآتية:

١- إن السياسة الخارجية لأي دولة هي عنصر رئيسي من عناصر السياسة العامة لتلك الدولة. ويتأثر رسم تلك السياسة بالعديد من المحددات الخارجية والداخلية، وتتمثل تلك السياسة في مجموعة من القرارات والسلوكيات التي تتخذها الدولة في البيئة الخارجية، وذلك انطلاقا من مصالحها الوطنية، وتحقيقا لأهدافها الداخلية والخارجية، وصولًا إلى تحقيق مكانتها على المستوى الدولي والإقليمي.

٢- تختلف الدول بمدى تأثيرها وتأثرها بالنظام الدولي، فمنها ما تكون لاعبا رئيسا ومؤثرا في النظام الدولي، ومنها ما تكون متلقيا للتأثيرات الخارجية دون التأثير في النظام الدولي أو في الحدود الدنيا. ويمكن اعتبار الصين من الدول التي تلعب دورًا رئيسًا في النظام الدولي، والتي تؤثِّر فيه تأثيرا كبيرا. وإن كيان الفلسطينيين السياسي في كافة مراحل تكوينه، ابتداءً من حركات التحرر ومنظمة التحرير ووصولا إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، لهو من الكيانات السياسية المتلقية للتأثيرات الدولية.

٣- النظام الدولي الحالي يتجه نحو النظام المتعدد القطبية، وإن المؤهلات القطبية الجديدة لم تعد تقتصر على القوة العسكرية، فهناك مؤهلات اقتصادية وثقافية، وإن الصين أحد الأقطاب العالمية القادمة إن لم تكن أهمها.

٤- السياسة الخارجية الصينية القائمة على تحقيق المصالح الوطنية، اعتمدت في الفترة الماوية على الأيديولوجيا لتحقيق مكانتها الدولية التي كانت تطمح إلى تحقيقها للوصول إلى مكانة القطب الثالث مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي السابق، ولكنها تغيّرت بعد وفاة ماو تسي دونغ(Mao Zedong) و عودة دينغ تشياو بينغ(Deng Xiaoping) الى السلطة. واعتبرت أن تحقيق المصلحة الوطنية والأهداف العليا للدولة لا يمكن أن يتحقق إلا ببناء دولة عصرية تمتلك القوة العسكرية والاقتصادية الحديثة والمنافسة، وإن الطريق لذلك يكون عبر التحديثات الأربعة التي تستدعي التراجع عن التشدّد الأيديولوجي والتواصل مع العالم المتقدم.

٥- السياسة الخارجية للكيان السياسي الفلسطيني في كافة مراحل تكوينه كانت تهدف إلى تحقيق المصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني. واعتمدت في ذلك على التواصل مع الجميع وإظهار الحقوق الفلسطينية ومحاولة الحصول على الدعم بكافة أشكاله السياسية والعسكرية

والمادية لتحقيق أهدافها، وإن الصين الشعبية كانت إحدى الأطراف الدولية التي لجأ إليها الفلسطينيون للحصول على هذا الدعم، وقد نجحوا في ذلك ولكن كان بمستويات متعددة وبأشكال متعددة، ومتأثرا بعدة عوامل خارجية وداخلية.

٦- العلاقات الفلسطينية- السوفييتية كان لها تأثير عكسي على العلاقات الصينية-الفلسطينية.

٧- العلاقات الصينية- الأمريكية كان لها تأثير عكسي على العلاقات الصينية الفلسطينية.

٨- التغيرات الداخلية في الصين الشعبية كان لها تأثير مباشر على مستوى الدعم للقضية الفلسطينية، فكما كان للثورة الثقافية تأثير إيجابي، كان للتحول من النهج الأيديولوجي إلى النهج البراغماتي تأثير سلبي.

٩- الانقسام والتفكك العربي وعدم الالتزام بالثوابت العربية، يعتبر من أهم العوامل التي أدّت إلى انخفاض مستوى الدعم الصيني للقضايا العربية عامة والقضية الفلسطينية خاصة.

١٠- التغيرات الداخلية في الصين الشعبية خاصة بعد استلام دينغ تشياو بينغ(Deng Xiaoping) السلطة، وانتهاج سياسة الإصلاح والانفتاح، إضافة إلى تحسُّن العلاقات الصينية الأمريكية والاشتباكات المتفرقة بين الصين وفيتنام، جميعها عوامل ساهمت في تحسُّن العلاقات الصينية- الإسرائيلية.

١١- بعد بداية التوجُّه العربي للحل السلمي للقضية الفلسطينية، وبخاصة بعد اتفاقية أوسلو وتبادل العلاقات الدبلوماسية بين الصين وإسرائيل، حافظت الصين على التوازن في علاقاتها مع كل من الفلسطينيين والإسرائيليين، وأصبحت التصريحات العامة والابتعاد عن الخوض في التفاصيل سمة رئيسة للسياسة الخارجية الصينية.

١٢- يرى الباحث أن إجراء مقارنة بين العلاقات الصينية- الفلسطينية والعلاقات الصينية- الإسرائيلية في الوقت الحالي قد يكون عنصرًا إيجابيا لهذه الدراسة؛ لأن الفلسطينيين والإسرائيليين طرفا نزاع في قضية واحدة، وعلاقة الصين مع أي منهما تؤثر على الآخر، وتكمن هذه المقارنة في:

أ- العلاقات السياسية: موقف الصين السياسي مع تطبيق قرارات الأمم المتحدة والقرارات الدولية الأخرى ذات الصلة لحل القضية الفلسطينية، ومع اعتبار أن المفاوضات هي الطريق الوحيد لحل الخلافات، وتشجب العنف من الجانبين، وترى أن حل الدولتين هو الحل المناسب لهذه القضية مع ضمان أمن إسرائيل. وعيّنت مبعوثا خاصا للشرق الأوسط لمتابعة المفاوضات وتقريب وجهات النظر. وأطلقت عدة مبادرات للمساهمة في ذلك. أما دبلوماسيا فهي تقيم علاقات دبلوماسية كاملة مع الجانبين.

ب-العلاقات الاقتصادية: العلاقات التجارية مع الفلسطينيين هي علاقات في اتجاه واحد لصالح البضائع الصينية، وهي لا تستورد من فلسطين سوى كميات محدودة من الحجر

والرخام، ولا يوجد عند الفلسطينيين سلعة استراتيجية بالنسبة للصين، وحجم التبادل التجاري يقدر بعدة مئات من ملايين الدولارات، وهناك جزء منه يصنف ضمن التبادل التجاري مع إسرائيل. وحجم الاستثمارات بين الجانبين يعتبر ضعيفا.

أما العلاقات التجارية مع إسرائيل فهي علاقات في اتجاهين وتحافظ على توازن معين وتميل لصالح إسرائيل في بعض الأحيان، وهناك العديد من السلع الاستراتيجية المتوفرة عند الإسرائيليين وبخاصة سلع التكنولوجيا العالية. وحجم التبادل التجاري بين الطرفين يتراوح بين ٧-١٠ مليارات دولار، وحجم الاستثمارات المتبادلة لا يستهان به. فإضافة إلى الاستثمارات الإسرائيلية المباشرة يمكن لإسرائيل أن توجّه العديد من رؤوس الأموال اليهودية العالمية للاستثمار في الصين. وتقدر حجم الاستثمارات الصينية في إسرائيل بنحو ثلاثة مليارات دولار.

ج- العلاقات العسكرية: عمليا بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية لا يعتبر أن للفلسطينيين علاقات عسكرية مع دول العالم، فهي قائمة على أساس سلمي، والدعم العسكري الذي تتلقاه الأجهزة الأمنية الفلسطينية محدود ومحكوم بالاتفاقيات الموقعة في هذا المجال.

أما العلاقات العسكرية بين الصين وإسرائيل فهي علاقات تحتل أهمية كبيرة لكلا الجانبين، حيث تعتمد الصين على إسرائيل للحصول على التكنولوجيا العسكرية المتقدمة، فإسرائيل تحصل على التكنولوجيا العسكرية الأمريكية، وتمتلك مراكز وشركات للبحث والتطوير، وحققت نجاحات باهرة في هذا المجال. وبالنسبة لإسرائيل فإن الصين تعتبر سوقا كبيرا ومغريا، خاصة بعد أن فقدت السوق الإيراني بعد الإطاحة بنظام الشاه وسوق جنوب أفريقيا بعد الإطاحة بالنظام العنصري فيها.

د- العلاقات الثقافية: العلاقات الثقافية بين الصين وفلسطين عريقة عراقة التاريخ الطويل الذي يربط بينهما. فهي جزء من العلاقات الصينية المرتبطة بالأمة العربية والأمة الإسلامية، وهناك شواهد كثيرة على عمق هذه العلاقات، والمساعي مستمرة من الطرفين للحفاظ على هذه العلاقات وتطويرها، حيث يوجد في الصين العديد من مراكز الأبحاث المتخصصة في دراسة اللغة العربية والتاريخ العربي والثقافة والحضارة العربية والإسلامية، وكذلك هناك عدة معاهد كونفوشيوس المتخصصة في دراسة اللغة الصينية والتاريخ والحضارة والثقافة الصينية في عدد من البلدان العربية، وحسب ما أفاد د. شادي خلايلة (أستاذ القانون الدبلوماسي في جامعة الاستقلال في أريحا، وأمين سر إقليم حركة فتح في الصين سابقا): إن هناك دراسة لإنشاء معهد كونفوشيوس في جامعة القدس في الأشهر القادمة، وفلسطين تشارك في أغلب المعارض والمهرجانات الثقافية في الصين.

أما العلاقات الثقافية بين الصين وإسرائيل، فعلى الرغم من محدوديتها إلا أن العمل الدؤوب للسفارة الإسرائيلية في بكين ودعم الهيئات اليهودية في العالم حقَّق نجاحا كبيرا في إقناع الصينيين بوجود تاريخ مشترك وروابط ثقافية مشتركة بين الصين واليهود، وأبعد من ذلك، حيث أصبح هناك منظرون ومراكز أبحاث صينية تتبنّى وجهات النظر الإسرائيلية في كثير من المواضيع الخلافية.

من خلال الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث، فإن الدراسة اكدت صحة الفرضية الرئيسة، فالصين مازالت محافظة على مواقفها الداعمة لحقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وحل القضية الفلسطينية وفق القرارات الدولية ذات الصلة، ولكن النظرة الصينية الجديدة للقضية الفلسطينية، وبخاصة بعد سياسة الإصلاح والانفتاح. جعلتها تتخذ مواقف عامة وبعيدة عن التدخل في التفاصيل، لعدم إثارة الغضب الإسرائيلي من جهة، ولكي تحافظ على علاقاتها مع الدول العربية والفلسطينيين من جهة أخرى، فلها مصالح مع الجانبين ولا ترغب في خسارة أي منهما، وهذا يجعلها تقوم بدور الوسيط المحايد غير المعني باتخاذ مواقف حاسمة قد تؤدي إلى خسارته أحد الأطراف.

من خلال مقاربة الاستمرارية في السياسة الخارجية الصينية حسب قاعدة شارلز هيرمان، يتضح من خلال الدراسة أن هناك تغيرًا في السياسة الخارجية الصينية، وهذا التغير يمكن تصنيفه ضمن النوع الثاني وهو التغير البرنامجي، حيث حافظت السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية على أهدافها، ولكنها غيرت أدوات سياستها لتحقيق تلك الأهداف.

أما أهداف الدراسة فقد تحققت من خلال الشرح الكامل للعلاقات الصينية– الفلسطينية منذ بدايتها مرورا بمراحلها والعوامل المؤثرة عليها ومحددات السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية في كل مرحلة، وصولا إلى علاقات جمهورية الصين الشعبية مع السلطة الوطنية الفلسطينية، في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية. وبذلك تكون تمت الإجابة على تساؤلات الدراسة، وتم إثبات الفرضية الرئيسة للدراسة القائلة بأن الدور الصيني داعم لحقوق الشعب الفلسطيني ولكن هذا الدور لا يتناسب مع حجم الصين ولا مع مستوى تأثيرها في النظام الدولي. ويمكن توقع الأسباب في ذلك إلى تراجع القضية الفلسطينية على سلم الأولويات العربية أولا، ثم انخفاض سقف المطالبات العربية والفلسطينية من القضاء على دولة إسرائيل إلى المطالبة بدولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، وهذا ما يبرر تغيير السياسة الصينية تجاه إسرائيل، من المطالبة بإزالتها إلى

التعامل معها كأمر واقع وتوثيق العلاقات معها للاستفادة من إمكانياتها الاقتصادية والعلمية ونفوذها السياسي في النظام الدولي.

قائمة المراجع :

الكتب العربية :

١- بهبهاني، هاشم، سياسة الصين الخارجية في العالم العربي ١٩٥٥-١٩٧٥، ترجمة سامي مسلم ، (بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ط١، ١٩٨٤).

٢- بوقنطار، الحسان، وعبد الوهاب معلمي، العلاقات الدولية، (الدار البيضاء: دار توبقال، ١٩٨٨).

٣-تشينغمين، تشانغ، الدبلوماسية الصينية، (بكين: دار النشر الصينية عبر القارات ، ٢٠١٠).

٤-تشنغ، سون جياه، خطوات جديدة على طريق الحرير – التبادل الثقافي بين الصين و الدول العربية، (بكين: مجلة التبادل الثقافي الصيني الاجنبي، ٢٨-٣-٢٠٠٦).

٥- خلف، محمود، مدخل الى علم العلاقات الدولية، (عمان: دار زهران للنشر، ١٩٩٧).

٦- بورشتاين، دانييل، و ارنيه دي كيزا، "التنين لأكبر: الصين في القرن لحادي و العشرين"، ترجمة: شوقي جلال، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، رقم ٢٧١، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، ط١ ، ٢٠٠١).

٧- سليم، محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط٢، ١٩٩٨).

٨-السفاريني، مصطفى، ايامي في الصين، (بكين : د ن ، ٢٠١٠)، نسخة الكترونية، www.arabsino.com/book/life-in-china/ar/default.htm//:

٩- العقابي، علي عودة، العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الاصول و النشأة و التاريخ و النظريات، (بغداد: د ن، ٢٠١٠).

١٠- علي، جمال سلامة، اصول العلوم السياسية – اقتراب واقعي من المفاهيم و المتغيرات، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٣).

١١- فرج، العقابي، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية – دراسة مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٧).

١٢- هاشم نعمة، كاظم، سياسة الكتل في آسيا، (طرابلس : أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الاقتصادية، ط١ ،١٩٩٧).

١٣- كوي، وانغ منغ و اخرون، سلسلة اساسيات الصين: الاقتصاد الصيني، ترجمة تشنغ بوه رونغ و اخرون، (بكين: دار النشر الصينية عبر القارات، ٢٠٠٥).

١٤- النعيمي، احمد نوري، السياسة الخارجية، (عمان: دار زهران للنشر، ٢٠٠٨).
١٥- الوادي، محمد خير، اضاءات على السياسة الصينية الخارجية، (بيروت: الاهالي للطباعة و النشر و التوزيع، ط١، ٢٠٠٥).
١٦- الوادي، محمد خير، العلاقات الصينية الاسرائيلية: الحسابات الباردة، (بيروت: دار الفارابي، ط١، ٢٠١٢).

كتب باللغة الانجليزية :

1-Schuman. Frederick, international politics ,(New york : McGraw hills book company, 1969).

2- Rosenau. James, Comparing foreign policies, (New york : hassled press ,1974).

3-Guang. Pan, "china's success in the middle east ", Middle East Quarterly ,December 1997. Volume 4. number 4.

4 -Barry. Rubin, "China's Middle east strategy", Middle East .Review of International Affairs Vol. 3, No. 1, March 1999

5-Shai. Aron, Sino-Israeli relations: current reality and future prospect , (Tel Aviv: Inss, 2009).

6- Shichor. Yitzhak ,"the Palestinian's and China's foreign policy", dimensions of china's foreign relations, (New York: Praeger publisher, 1977).

7-Zhongqing. Yin, The political system of China, (Beijing: China international press, 2004).

8- Encarta 2005 http://en.wikipedia.org/wiki/Encarta

9-Evyatar.Ilan, "China's Power Plays in the Middle East", The Jerusalem Post, 15/2/2013. www.jpost.com/magazine/features/chinas-power-plays-in-the-middle-east

رسائل الدكتوراه و الماجستير :

١-زعرب، حازم، مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وأبعاده الإقليمية والدولية، (غزة: جامعة الازهر، رسالة ماجستير، ٢٠١١).

٢-اللحام، شرين، العلاقات الصينية الاسرائيلية منذ عام ١٩٤٩ حتى العام ٢٠٠٤، (بير زيت: رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بير زيت – فلسطين، ٢٠٠٧).

الدوريات:

١-ابو جابر، كامل صالح، "موقف الصين من بعض القضايا العربية"، دمشق: المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، مجلة الفكر السياسي، ع ٧، صيف ١٩٩٩.

٢- حيدر، محمد سيف، "الصين و اسرائيل : علاقات عسكرية متأرجحة "، بيروت : مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ١٨ ، شتاء ٢٠٠٧.

٣- سلمان، جابر ابراهيم، "الصين و الصراع العربي-الاسرائيلي"، بيروت: مجلة الفكر السياسي، العدد ٢٤، شتاء ٢٠٠٦.

٤- عبد العزيز ، حمدي عبد العزيز، " قوة الصين النووية و وزنها الاستراتيجي في آسيا"، القاهرة: السياسة الدولية، عدد ١٤٥، سبتمبر ٢٠٠١.

٥- فروانة، ايهاب، "منظمة التحرير الفلسطينية.. الأحزاب و الفصائل الفلسطينية"، رام الله: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفا، ٢٠٠٩.

٦- محمد، علاء عبد الحفيظ، "السياسة الصينية تجاه الصراع العربي – الاسرائيلي: الثوابت و المتغيرات"، بيروت: مجلة المستقبل العربي، العدد ٤١٨ ، ديسمبر ٢٠١٣.

٧- مسلم، سامي، " تأسيس العلاقات الفلسطينية الصينية "، بيروت: مؤسسة ياسر عرفات، الكتاب السنوي، ٢٠١١.

٨-مسلم، سامي، "الصين و القضية الفلسطينية ١٩٧٦-١٩٨١"، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط، ١٩٨١.

٩-مسلم، سامي، "تطور العلاقات الصينية – الاسرائيلية"، رام الله: مجلة قضايا اسرائيلية التي تصدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية " مدار"، العدد ٤٨، ٢٠١٢.

١٠- المهداوي، مثنى علي، "واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد"، بغداد: مجلة العلوم السياسية – جامعة بغداد، ع ٣٨-٣٩.

المصادر الالكترونية:

١- ابو زهيرة، عيسى، "حقوق اللاجئين في ظل التسوية الراهنة"، مجلة رؤية، العدد (١٧)، آذار، ٢٠٠٢، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4030

٢-بن هويدين، محمد، "محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي"، بيروت: المجلة العربية للعلوم السياسية " مركز دراسا الوحدة العربية"، العدد ١٣، شتاء ٢٠٠٧.
http://www.caus.org.lb/Home/electronic_magazine.php?emagID=55&screen=4

٣- جودمو، فرانسوا، "العلاقات الصينية-الأميركية: الجذور التاريخية والمستقبل الغامض"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٧-١٠-٢٠١٣.
http://studies.aljazeera.net/reports/2013/10/2013102711238987451.htm

٤- جيان، لي رونغ، "تاريخ العلاقات الصينية العربية – حاضرها و مستقبلها"، بكين: المركز العربي للمعلومات ، ٢٨-١٢-٢٠٠٥،
http://www.arabsino.com/articles/10-05-25/2496.htm

٥- الدسوقي، ابو بكر فتحي، "الصين والقضية الفلسطينية: الدور والفرص والقيود"، القاهرة: مجلة السياسة الدولية، ١-١٠-١٩٩٨،
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=219294&eid=8811

٦- سليم، محمد السيد، "الصين الشعبية و القضية الفلسطينية"، القاهرة: مجلة السياسة الدولية، ١يوليو ١٩٧١،
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=213316&eid=306

٧- شحرور، عزت، "الصين و الشرق الاوسط: ملامح مقاربة جديدة"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ١١-يونيو -٢٠١٢، http://studies.aljazeera.net/reports/2012/06/201261114 2554206350.htm

٨- عبد الحي، وليد، "العلاقات الصينية – الاسرائيلية : الاسواق و السلاح"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ١٢-١٠-٢٠١١، http://studies.aljazeera.net/reports/2011/09/201191381 125140607.htm

٩- عبد الحي، وليد، "متغيرات الاستراتيجية الصينية في الشرق الاوسط"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٤-١٢-٢٠١١.

١٠- عبد السلام، جعفر، "الوجود الصيني الجديد في الامم المتحدة"، القاهرة: مجلة السياسة الدولية، ١ يناير ١٩٧٢، http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=213360& eid=1032

١١- عبد المحسن، رباب، "الصين الشعبية و منظمة التحرير الفلسطينية"، بكين: المركز العربي للمعلومات، ٢٤-٥-٢٠١٠ ، http://www.arabsino.com/articles/10-05-24/2482.htm

١٢- الفطيسي، محمد بن سعيد، "التقييم الاستراتيجي للقوة الصينية بعد العام ٢٠١٤"، الرياض: مركز نماء للبحوث و الدراسات، ٢٢-١-٢٠١٤، http://www.nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?Id=343

١٣- فياض، علي، "الصين والقضية الفلسطينية.. انقلاب الموقف من عقائدية ماو إلى براغماتية جيانغ"، لندن: جريدة الحياة، العدد ١٣٥٦٣، ٣٠-٤-٢٠٠٠ ، http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/Hayat%20I NT/2000/4/30

١٤- قراقع، عيسى، "قضية الأسرى والاعتراف بالدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة"، بيت لحم: جريدة العودة، العدد ٤٤، ٢٢-٨-٢٠١١، http://www.badil.org/en/haq-alawda/item/1660-art-1

١٥- كاب، فايزة، "العلاقات الصينية –العربية بين الماضي و الحاضر"، بكين: صحيفة الشعب اليومية، مارس ٢٠١٠، http://arabic.people.com.cn/99002/99408/6913614.html

١٦- كديمي، عباس جواد، "دينغ تشياو بينغ(Deng Xiaoping) مهندس نهضة الصين الحديثة"، لندن: رابطة ادباء الشام، ٢٥-٢-٢٠١٢، http://www.odabasham.net/show.php?sid=53809

١٧- اللوح، ذياب، "موجز عن تاريخ العلاقات الفلسطينية-الصينية"، موقع فتح اليوم، ٩-١٢-٢٠١٢، http://www.fatehtoday.com/ar/?action=post&postid=3255

١٨- اللوح، دياب، "الرؤية الصينة ذات النقاط الاربع"، بيت لحم: وكالة معا الاخبارية، ١٧-٧-٢٠١٣، http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=614579

١٩- موسى، حلمي، "الصين توسع استثماراتها في اسرائيل"، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، منقول عن صحيفة السفير اللبنانية – ١٦-١-٢٠١٤، http://www.alzaytouna.net/permalink/58508.html

٢٠- يوان، يانغ يوان، وعزوان بريك، "اضواء على دور الدبلوماسية الصينية لحل قضايا الشرق الاوسط"، بكين: وكالة انباء شينخو ، ٢٨-١٢-٢٠١٣، http://arabic.news.cn/china/2013-12/24/c_132993125.htm

٢١- الانتفاضة الفلسطينية الاولى، الموسوعة الحرة، ويكبيديا، http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B6%D8%A9_%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9_%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%89

٢٢- تصريحات ماو تسي دونغ(Mao Zedong)، المجلد التاسع، بكين: دار النشر باللغات الاجنبية، ١٩٦٤،
https://sites.google.com/site/maoforarab/msw-v9/5

٢٣- المركز العربي للمعلومات، "فلسطين تشارك في فعاليات مهرجان الفنون العربية بالصين" ، ٢٨-٦-٢٠١٠ ،
http://www.arabsino.com/articles/10-07-13/4098.htm

٢٤- جريدة النهار الجديد، ٢٤-١-٢٠١٣، "الصين تدعو إلى استئناف محادثات السلام بين فلسطين و إسرائيل"،
http://www.ennaharonline.com/ar/world_news/144778

٢٥- جريدة اليوم السابع، "خبير الشئون الصينية السفير نعمان جلال لـ "اليوم السابع": موقف الصين من القدس مؤيد للحق العربي وترفض التدخل في شئون الدول الأخرى"، ٣-١٠-٢٠١٠
http://youm7.com/news/newsprint?newid=286124

٢٦- الجزيرة نت ، ١٤-٥-٢٠١٠ ،
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2010/5/14

٢٧- الجزيرة نت، "الصين و مصر تدعمان رفع تمثيل فلسطين"، ١٣-١١-٢٠١٢،
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2012/11/13

٢٨- الجزيرة نت، "الصين تمنح الفلسطينيين ١٨ مليون دولار"، ٥-٦-٢٠١٣،
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/5/6

٢٩- دنيا الوطن، ٢٥-١١-٢٠١٣
http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2013/11/25/463884.html

٣٠- شبكة الصين الاخبارية، نقلا عن وكالة انباء شينخو ، المتحدثة باسم الخارجية الصينية حول حل قضية القدس، ٩-١٠-٢٠٠٢ ،

http://arabic.china.org.cn/news/txt/2002-10/09/content_2044886.htm

٣١- شبكة الاسراء و المعراج (اسراج)، "الرئيس الفلسطيني محمود عباس يضع حجر الأساس لمبنى وزارة الخارجية الفلسطينية في مدينة رام الله"، ٤-١٠-٢٠٠٨، http://www.israj.net/vb/archive/index.php/t-853.html

٣٢- صحيفة القدس، "اجتماع يبحث تفعيل اتفاقية التعاون الاقتصادي بين الصين وفلسطين"، ١٩-١٠-٢٠٠٨ ، http://www.alquds.com/news/article/view/id/52756

٣٣- صحيفة الشعب اليومية، "مبعوث صيني خاص: الصين تدعم خطة التنمية الفلسطينية"، ١٩-١٢-٢٠٠٧ ، http://arabic.people.com.cn/31660/6323157.html

٣٤- صحيفة الشعب اليومية، "توقيع اتفاقية تعاون بين مركز جسر الفنون للتبادلات الثقافية والمركز العربي للمعلومات ببكين"، ٢٧-٣-٢٠٠٩، http://arabic.people.com.cn/31660/6624232.html

٣٥- الموسوعة العربية العالمية، الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، الجزء رقم ١٥، ١٩٩٩.

٣٦- الرئيس القائد، بيروت: مؤسسة ياسر عرفات ، http://www.yaf.ps/ya/life_details.php?start=28

٣٧- موقع وزارة الخارجية الصينية، ٢٩-٢-٢٠١٢ ، http://www.fmprc.gov.cn/ara/zxxx/t910771.ht m

٣٨- موقع وزارة الخارجية الصينية، "المبعوث الصيني الخاص لقضية الشرق الاوسط وو سيكه في مقابلة كتابية مع صحيفة الاهرام المصرية"، ٢٧-٧-٢٠١١ ، www.mfa.gov.cn/ara/wjb/zzjg/xybfs/xgxw/t843156.htm

٣٩- الموقع الالكتروني لجامعة النجاح الوطنية ، ١٩-٧-٢٠٠٨ ، http://www.najah.edu/ar/node/11244

٤٠- الموقع الالكتروني لجامعة فلسطين التقنية ، ١٩-٩-٢٠١٢ ، http://www.ptuk.edu.ps/aarticlepage.php?artid=1135

٤١- وكالة معا الاخبارية، "سفير فلسطين لدى جمهورية الصين الشعبية يقدم اوراق اعتماده"، ٢-١٢-٢٠١٠ ، http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=338379

٤٢- وكالة معا الاخبارية، "توقيع بروتوكول تعاون اقتصادي وتجاري بين فلسطين والصين"، ١-٣-٢٠١١ ، http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=364601

٤٣- وكالة معا الاخبارية، "الصين تؤكد دعمها لدولة فلسطينية مستقلة و تقدم ٦٠ مليون ايوان"، ٤-٧-٢٠١٤، http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=709873

٤٤- وكالة الانباء و المعلومات الفلسطينية – وفا، ١-٣-٢٠١١ http://www.wafa.ps/Arabic/index.php?action=detail&id=99532

٤٥- وكالة الانباء و المعلومات الفلسطينية – وفا، "توقيع اتفاقية اقتصادية وفنية بين دولة فلسطين والصين"، ٣-١٢-٢٠٠٨ ، http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=25948

٤٦- وكالة الانباء و المعلومات الفلسطينية – وفا، "توقيع اتفاقيتي تعاون بين حكومتي دولة فلسطين وجمهورية الصين الشعبية"، ٦-٥-٢٠١٣ ، http://www.wafa.ps/Arabic/index.php?action=detail&id=153144

٤٧- وكالة الانباء الصينية (شينخو)، "تطلعات فلسطينية لتحقيق إنعاش اقتصادي وتجارى خلال اتفاقيات التعاون مع الصين"، ٢-٣- ٢٠١١، http://arabic.people.com.cn/31660/7305526.html

المقابلات الخاصة:

١-مقابلة خاصة مع الاخ عباس زكي عضو اللجنة المركزية لحركة فتح و مفوض العلاقات العربية و الصين الشعبية ، رام الله، ١٣-١٢-٢٠١٣